٢٤ ر.س

إصدارات الجمعية الفقهية السعودية
الدراسات الأصولية (٤٥)

شجرة الأصوليين

تأليف
محمد بن حسين الجيزاني

توزيع
دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

وقفية التخبير
للمملكة العربية السعودية

شجرة
الأصوليين

ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
الجمعية الفقهية السعودية، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجيزاني، محمد بن حسين

شجرة الأصوليين./ محمد بن حسين الجيزاني - الرياض،
١٤٣٨هـ

٢٣٢ص ، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك ٢-٤٧٨-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

١- أصول الفقه أ- العنوان

ديوي ٢٥١ ١٤٣٨/٧٧٥٢

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٧٧٥٢
ردمك: ٢-٤٧٨-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧م

الجَمْعِيَّةُ الفِقْهِيَّةُ السُّعُودِيَّة
المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّة
info@alfiqhia.org.sa

وَقْفِيَّةُ التَّحْبِير
المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّة
fka7@hotmail.com

توزيع

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص. ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ – ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: eshbelia@hotmail.com

إصدارات الجمعية الفقهية السعودية
الدراسات الأصولية (٤٥)

شجرة الأصوليين

تأليف
محمد بن حسين الجيزاني

وقفية التخبير
المملكة العربية السعودية

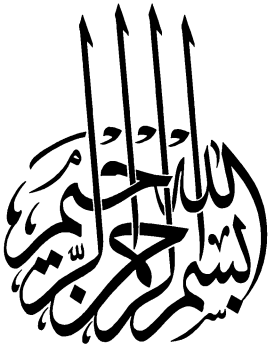

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي رفع قدر العلماء، وجعلهم بمنزلة النجوم في السماء، وصلوات ربي وسلامه على نبينا محمد، إمام الفقهاء وسيد الشرفاء، وعلى آله وصحبه النجباء.

أما بعد فهذا تاريخ لطيف، ذكرتُ فيه طبقات الأصوليين ومدارسهم وأعلامهم، مع شيء من أخبارهم.

سمَّيتُه (**شجرة الأصوليين**) وجعلتُه في قسمين:

القسم الأول: في طريقة المتكلمين.

والقسم الثاني: في طريقة الحنفية أو الفقهاء.

وقد مهَّدتُ لذلك بتعريف موجز عن هاتين الطريقتين.

وهو محتو على تسمية أشهر المصنفات الأصولية مما بلغني علمُه، بدءً من أول كتاب وُضع في هذا العلم، وحتى سنة ألف للهجرة النبوية، أو قبل ذلك بيسير.

يتضمن بيان قيمة هذه المصنفات ومقام كل منها، وضبط أسمائها وتحقيق نسبتها، مع إبراز تسلسلها؛ بذكر ما بينها من ارتباط، وتأثر وتأثير، وبناء وابتناء.

وهذه المصنفات منها ما هو مطبوع، وهو الأكثر، أو محقق لم يُطبع، أو مخطوط لم يحقق، ونبَّهتُ في الغالب على ما كان منها مفقودا، وهو قليل.

وقد صدَّرتُه بقائمة تتضمن أبرز الدراسات المعاصرة في تاريخ علم أصول الفقه.

ووضعتُ في آخره ملخصا وافيا لقسميه، مع خلاصة لخلاصته.

وذيّلتُه بوثائق جامعة، وهي:

- تاريخ علم أصول الفقه من مقدمة ابن خلدون.
- مصادر كتاب نفائس الأصول شرح المحصول لشهاب الدين القرافي.
- مصادر كتاب رفع الحاجب لتاج الدين السبكي.
- مصادر كتاب البحر المحيط لبدر الدين الزركشي.
- مصادر كتاب التحبير للمرداوي.

وقد أفدتُ في استمداد هذا الكتاب من النظر في مصنفات الأصوليين؛ ولا سيما في مقدماتها، ومن كتب التراجم والطبقات، مع مطالعة أعمال المعاصرين وأبحاثهم، خاصة من قام ـ مع دراية وإتقان ـ على تحقيق كتاب أصولي ودراسته، ولولا أني جرَّدتُ الكتاب عن الحواشي؛ خوف الإطالة والإثقال؛ لنسبتُ الفضل إلى أهله في كل موضع ومقام.

أسأل الله رب العرش العظيم أن يجعل هذا الكتاب شجرة طيبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء؛ تؤتي أُكُلها كل حين بإذن ربها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

طيبة الطيبة

غرة شعبان ١٤٣٨هـ

Mm100200300@gmail.com

قائمة
بأبرز الدراسات المعاصرة
في
تاريخ علم أصول الفقه

قائمة بأبرز الدراسات المعاصرة
في تاريخ علم أصول الفقه

وهي أصناف خمسة:

أولا: كتب الطبقات (تراجم الأصوليين مرتبة على تاريخ وفياتهم)

١ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله بن مصطفى المراغي.

٢ - أصول الفقه تاريخه ورجاله، للدكتور شعبان محمد إسماعيل.

ثانيا: كتب المعاجم (تراجم الأصوليين مرتبة على الحروف)

٣ - معجم الأصوليين، للدكتور محمد مظهر بقا.

٤ - معجم الأصوليين، للدكتور مولود السريري.

ثالثا: الكتب المتعلقة بتاريخ أصول الفقه عموما.

٥ - الفكر الأصولي، دراسة تحليلية نقدية، للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان.

٦ - غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، المبادئ والمقدمات، للدكتور جلال الدين عبد الرحمن جلال.

٧ - مناهج الأصوليين في التأليف، محمد أحمد معبر القحطاني.

٨ - مرتقى الوصول إلى تاريخ علم الأصول، للدكتور موسى بن محمد القرني.

٩ - المدخل إلى علم أصول الفقه، للدكتور محمد معروف الدواليبي.

١٠ - القواعد الأصولية، تحديد وتأصيل، للدكتور مسعود فلوسي.

١١ - علم أصول الفقه، معالمه وأعلامه، عبود بن علي بن درع.

١٢ - علم أصول الفقه، حقيقته ومكانته وتاريخه ومادته، للدكتور عبد العزيز الربيعة.

١٣ - أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي، تاريخه وتطوره، للدكتور مصطفى الخن.

١٤ - أصول الفقه ومدارس البحث فيه، للدكتور وهبة الزحيلي.

١٥ - مبادئ علم الأصول وكتبه، علي بن أحمد الرازحي.

١٦ - علم أصول الفقه، دراسة في نشأته وتدوينه وتطوره، للدكتور يعقوب الباحسين.

١٧ - تاريخ أصول الفقه، للدكتور علي جمعة.

١٨ - علم أصول الفقه، دراسة تاريخية..، إلياس دردور.

رابعا: الكتب المتعلقة بجانب معين من تاريخ أصول الفقه.

١٩- مدخل إلى أصول الفقه المالكي، للدكتور محمد المختار ولد أباه.

٢٠ - مدرسة المتكلمين ومنهجها في دراسة أصول الفقه، للدكتور مسعود فلوسي.

٢١ - تطور الفكر الأصولي الحنفي، للدكتور هيثم خزنة.

٢٢ - الفكر الأصولي عند الإمام أحمد بن حنبل، للدكتور خالد بن عبد الله السريحي.

٢٣ - المدخل إلى أصول الفقه الحنبلي، للدكتور إبراهيم بن عبد الله البراهيم.

ويستفاد في ذلك أيضا من:

- كتب المداخل الفقهية، مثل: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران الدومي.
- مقدمات بعض كتب أصول الفقه، مثل أصول الفقه للشيخ محمد الخضري.
- مقدمات المحققين لكتب التراث الأصولي.

خامسا: سلسلة الرسائل الجامعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي:

١ - علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للدكتور أحمد الضويحي.

٢ - علم أصول الفقه في القرن الخامس، للدكتور عثمان شوشان.

٣ - علم أصول الفقه في القرن السادس، للدكتور مشعل آل علي.

٤ - علم أصول الفقه في القرن السابع، للدكتور جميل الخلف.

٥ - علم أصول الفقه في القرن الثامن، للدكتور ضيف الله الشهري.

٦ - علم أصول الفقه في القرن التاسع، للدكتور عبد الله آل مغيرة.

٧ - علم أصول الفقه في القرنين العاشر والحادي عشر، للدكتور سيد محمد.

٨ - علم أصول الفقه من بداية القرن الثاني عشر إلى منتصف القرن الرابع عشر، للدكتور زين ولد أحمد اليدالي.

هذه السلسلة تعدُّ مشروعا علميا رائدا؛ إذ حصل فيه تتبع دقيق لبواطن التاريخ، واستقراء واسع لآثار العلماء، مع توصيف شامل لمدونات الأصوليين في كل قرن.

وهذا العمل يشكر لمن قام عليه من الباحثين الفضلاء وأصحاب السعادة الأساتذة المشرفين والمناقشين، والجهات العلمية في تلك الجامعة المنيفة، ويستحق أن يشار إليه ويذكر.

لكن خطة البحث التي سار عليها هذا المشروع المبتكر لم تكن مناسبة لطبيعته، فعادت عليه بالتكرار، والخروج عن جادة المقصود؛ فكانت ثمرته قاصية، مع ضخامة مفرطة.

وموجز القول: أن هذا المشروع جهد حسن إلا أن خطَّته لم تكن مناسبة.

بيان وتعريف

طريقة المتكلمين في أصول الفقه هي طريقة مشهورة في الكتابة والتأليف في علم أصول الفقه، ذات منهج مستقل في عرض القواعد الأصولية وتقريرها، ويقابلها طريقة الحنفية أو الفقهاء.

سميت بطريقة المتكلمين؛ لأن أول من ابتكرها بحثا وتصنيفا إنما هم المتكلمون، وهم أولو القدم الراسخة في علم الكلام، من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، فهذا أمر واقع، ما له من دافع.

وقد يُطلق عليها طريقة الجمهور أو الشافعية؛ لأن أكثر الذين صنّفوا على هذه الطريقة إنما هم أعلام المذهب الشافعي، وتبعهم عليها المالكية والحنابلة.

والمنهج المتبع لديهم في إثبات المسائل الأصولية والاستدلال لها مبناه على النظر المجرَّد، وذلك أنهم يثبتون القاعدة الأصولية بما أمكن من أدلة نقلية ولغوية وعقلية، دون التفات إلى موافقتها للمذاهب الفقهية أو انطباقها على الفروع المذهبية.

بخلاف **طريقة الحنفية أو الفقهاء**؛ فإن المنهج المتبع لديهم في إثبات مسائل علم الأصول وقواعده إنما هو بناؤها على مذهبهم الفقهي، وذلك أنهم يستمدونها من الفروع الفقهية المروية عن أئمتهم، وغرضهم إنما هو تحقيق الانطباق بين الأصول والفروع.

وهي طريقة اختص بها أعلام المذهب الحنفي، واشتهروا بها، فنُسبت إليهم، وتُسمّى أيضا بطريقة الفقهاء؛ لكونها مبنية على النظر الفقهي، فالمسائل الأصولية عندهم تابعة للفروع الفقهية، خادمة لها.

وها هنا تنبيه في غاية الخطورة، وهو أن هذا المنهج المتبع لدى كل طريقة إنما يظهر جليّا في طبقات المتقدمين من أصحاب الطريقتين، ممن كانت لهم اليد الطولى في تأسيس القواعد ورسمها، والتفنن في تثبيتها وتحريرها وضبطها، وأما طبقات المتأخرين من أصحاب الطريقتين فليسوا إلا مجرد نقلة عمن سبقهم، وغاية ما لديهم إنما هو رواية كلام المتقدمين وجمع أقوالهم وترتيبها في ديوان، فانقطع التمايز بين الطريقتين من هذه الجهة.

إلا أن التمايز بين الطريقتين إنما يبرز في طبقات المتأخرين ويطَّرد في أمور أخرى، فمن ذلك: أن كل طريقة انفردت بمصطلحات وتقاسيم، وفق ترتيب وتصنيف متَّبع، واختصت كل منهما باعتماد اختيارات أصولية شهيرة وبناء البحث عليها، وربما وقع تعارفٌ في كلٍّ من هاتين الطريقتين على تركيز النظر في مسائل وقضايا معهودة، ومقالات معدودة.

وثمة تنبيه آخر، وهو أن بعض الأصوليين من غير الحنفية ربما سلك طريقة الحنفية في أصول الفقه وسار عليها، وهي التي تقوم على تخريج المسألة الأصولية وبنائها على الفروع الفقهية المروية عن أئمتهم، كما هو ظاهرٌ في صنيع أبي يعلى والباجي والسمعاني؛ فإن كلا منهم ربما خرّج المسألة الأصولية على منقول إمامه في الفروع، إلا أن هذا السير وقع في مسائل يسيرة، وكان ذلك في الغالب على سبيل التبع لا الأصالة، بعد رسوخ القاعدة الأصولية وثبوتها؛ بخلاف صنيع الأصوليين من الحنفية؛ فإن طريقتهم تتلخص في التقاط القواعد الأصولية من الفروع الفقهية، وهذه الطريقة إنما عُرفت من جهتهم، واختصوا بها واختصت بهم، ونُسبت إليهم ونُسبوا إليها.

القسم الأول

طريقة المتكلمين

١

صنَّف الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي (٢٠٤هـ) **كتاب الرسالة**، وهو أول كتاب في أصول الفقه.

قال الشافعي: (ولدتُ بغزة سنة خمسين ومئة، وحُملتُ إلى مكة ابن سنتين) وكان مولد الشافعي يوم مات أبو حنيفة.

قال الذهبي: (وكان من أحذق قريش بالرمي؛ كان يصيب من العشرة عشرة، وكان أولا قد برع في ذلك، وفي الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث وجوَّد القرآن).

وكان مما بعث هذا الفتى القرشيَّ على التفقه وطلب العلم أن رجلا من بني عمه مرَّ به فقال: يا أبا عبد الله؛ عزَّ عليَّ ألا يكون مع هذه اللغة وهذه الفصاحة والذكاء فقهٌ؛ فتكون قد سدتَ أهل زمانك، فقال الشافعي: فمن بقي نقصد؟ قال: مالك بن أنس سيد المسلمين.

قال الشافعي: (فوقع في قلبي؛ فعمدتُ إلى الموطأ، فاستعرتُه من رجل بمكة، فحفظتُه في تسع ليال.. ولما سرتُ إلى المدينة ولقيتُ مالكا، وسمع كلامي؛ نظر إليَّ ساعة، وكانت له فراسة، ثم قال لي: ما اسمك؟ قلت: محمد، قال: يا محمد اتق الله، واجتنب المعاصي؛ فإنه سيكون لك شأن).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: أي رجل كان الشافعي؛ فإني سمعتك تكثر من الدعاء له، فقال: يا بني؛ كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن، فهل لهذين من خلف أو عنهما من عوض؟

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: (ما رأيت رجلا قط أعقل ولا أورع ولا أفصح ولا أنبل من الشافعي) وقال أبو داود: (ما أعلم للشافعي حديثا خطأ).

وقال إمام الحرمين: (مخالفة الشافعي في أصول الفقه شديدة، وهو ابن بجدتها وملازم أرومتها).

جاء الشافعي في عصر ظهرت فيه مدرستان، استقامت كل واحدة على منهج معين: مدرسة الحديث، وكانت بالمدينة، وشيخها هو الإمام مالك بن أنس، صاحب الموطأ، والمدرسة الثانية: مدرسة الرأي، وكانت بالعراق، وشيوخها هم أصحاب الإمام أبي حنيفة من بعده.

لقد استطاع الشافعي الجمع بين هذين المنهجين، والفوز بمحاسن هاتين المدرستين؛ فاجتمع له فقه الإمام مالك بالمدينة؛ حيث تلقى عنه، وفقه الإمام أبي حنيفة بالعراق؛ إذ تلقاه عن صاحبه محمد بن الحسن، إضافة إلى فقه أهل الشام وأهل مصر؛ حيث أخذ عن فقهائهما.

يضاف إلى ذلك مدرسة مكة التي تُعنى بتفسير القرآن الكريم وأسباب نزوله، ولغة العرب وعاداتهم، مع ما آتاه الله من عقل وفطنة وذكاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

لقد هيّأ الله سبحانه للإمام الشافعي أن يضع للفقهاء أصولاً للاستنباط، وقواعد للاستدلال، وضوابط للاجتهاد؛ حيث جعل الفقه مبنيًا على أصول ثابتة، لا على طائفة من الفتاوى والأقضية.

لقد فتح الشافعي بذلك عين الفقه، وسن الطريق لمن جاء بعده من المجتهدين ليسلكوا مثل ما سلك وليتموا ما بدأ.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: (وددتُ أنْ لو أُخذ عني هذا العلم، من غير أن يُنسب إليَّ منه شيء) وقال: (ما ناظرتُ أحداً قط على الغلبة، ووددتُ إذا ناظرت أحدا أن يُظهرَ اللهُ الحقَّ على يديه).

وقد ألَّف الشافعي كتاب الرسالة مرتين: الرسالة القديمة ألفها في بغداد؛ إذ كتب إليه الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي أن يضع له كتابًا يذكر فيه شرائط الاستدلال بالقرآن والسنة، والإجماع، والقياس، وبيان الناسخ والمنسوخ، ومراتب العموم والخصوص.

فوضع الشافعيُّ له كتاب الرسالة، وأرسله إليه، ولذلك سُمي الرسالة، والذي نقلها هو أبو عمرو الحارث بن سريج النقَّال (٣٣٦) وهو من تلامذة الشافعي، وإنما قيل له النقَّال؛ لأنه نقل رسالة الشافعي إلى عبد الرحمن بن مهدي، وحملها إليه.

يقول: لما حملتُ الرسالة إلى عبد الرحمن بن مهدي جعل يتعجب، ويقول: لو كان أقلَّ لنفهم، لو كان أقلَّ لنفهم.

وقال ابن مهدي: ما ظننت أن الله تعالى خلق مثل هذا الرجل، ثم قال: (ما أصلي صلاة إلا وأدعو للشافعي فيها).

قال الفخر الرازي: (ولما خرج الشافعي إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة، وفي كل واحد منهما علم كثير).

وقال الشيخ أحمد شاكر في تقديمه لكتاب الرسالة: (وأيا ما كان؛ فقد ذهبت الرسالة القديمة، وليست في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة، وهي هذا الكتاب).

وقد اشتمل كتاب الرسالة على أكثر مباحث الشافعي الأصولية، لكنه لم يشتمل عليها كلها، بل للشافعي مباحث مستقلة غيرها في الأصول.

فمن ذلك: **كتاب جماع العلم** الذي اشتمل على حكاية قول الطائفة التي ردَّت الأخبار كلها، وحكاية قول من رد خبر الواحد، ومناظرة في الإجماع، وغير ذلك، وقد كان تأليفه له بعد كتاب الرسالة، ومن ذلك:

كتاب اختلاف الحديث؛ فقد ألفه بعد كتاب جماع العلم، وبيَّن فيه أنواع الاختلاف الوارد في الأحاديث النبوية، وبوَّبه تبويبًا فقهيًا.

وللشافعي أيضًا **كتاب صفة نهي النبي ﷺ، وكتاب إبطال الاستحسان.**

٢

ثم توالت بعد عصر الإمام الشافعي آثار أصولية مصنَّفة لأهل العلم، تعود في مجملها إلى نقطتين:

أولاهما: تقرير الاعتصام بالكتاب والسنة والرد على المخالفين.

وثانيهما: كتاب الرسالة: شرحا له وبيانا، أو ردا عليه واعتراضا.

أما آثار العلماء في مسألة الاعتصام بالكتاب والسنة والرد على المخالفين؛ فمنها:

١ - رسالة الإمام أحمد (٢٤١هـ) في **طاعة الرسول** ﷺ.

٢ - **كتاب "أخبار الآحاد"، وكتاب "الاعتصام بالكتاب والسنة"**، كلاهما من الجامع الصحيح للإمام البخاري (٢٥٦هـ) وما كتبه أئمة الحديث في مصنفاتهم الحديثية.

٣ - ما كتبه الإمام اللغوي الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) الملقب بخطيب أهل السنة، الذي تتلمذ على أبي إسحاق يعقوب بن إبراهيم، المعروف بابن راهويه (٢٣٨هـ) سيد الحفاظ؛ فإن ابن راهويه تتلمذ على أئمة كبار؛ كالإمام عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وسفيان بن عيينة، وحدّث عنه أحمد ويحيى بن معين والإمامان البخاري ومسلم، وأبو داود والنسائي والترمذي.

وقد تناول ابن قتيبة في كتابه **تأويل مختلف الحديث** جمعا من الآراء

الأصولية لبعض رؤوس البدعة، وسعى في إبطالها، فمن ذلك: أقاويل النظام وأبي الهذيل العلاف وعبيد الله بن الحسن ومحمد بن الجهم والجاحظ.

وله **كتاب تأويل مشكل القرآن**، أورد فيه حكاية الطاعنين على القرآن الكريم وأجاب عنها.

وممن اقتفى أثره وأفاد من تصانيفه: الإمام الخطابي (٣٨٨هـ) في كتابه **الغنية عن الكلام وأهله**، وهو أبو سليمان حمد بن محمد البستي، أخذ الفقه على مذهب الشافعي عن أبي بكر القفال الشاشي وأبي علي بن أبي هريرة، وحدَّث عنه أبو حامد الإسفراييني وأبو عبد الله الحاكم، وهو من أقرانه في السن والسند.

٤ - ما كتبه أئمة السلف في كتب الاعتقاد؛ حيث قرروا وجوب التمسك بالكتاب والسنة، وأقاموا لهذا الأصل العظيم الأدلة والشواهد الشرعية.

فمن ذلك: كتاب الشريعة للإمام الآجري (٣٦٠هـ)، وكتاب الإبانة الكبرى للإمام ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ)، وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي (٤١٨هـ).

وأما النقطة الثانية، وهي كتاب الرسالة للإمام الشافعي؛ فقد تنوعت حوله آثار الأصوليين، بين موافقين له ومخالفين.

أما المخالفون للإمام الشافعي فقد كانت لهم مواقف واضحة من اختياراته الأصولية؛ حيث تصدَّى للرد عليها من الحنفية عيسى بن أبان وأبو بكر الجصاص، ومن الظاهرية داود الظاهري الذي ألف كتاب الكافي في مقالة المطلبي، وهو مفقود، وابنه أبو بكر محمد.

وأما الموافقون للإمام الشافعي فقد نهض أصحاب الإمام الشافعي

وأتباعه انتصارا لمذهب إمامهم مجتهدين في تجليته، وقامت طائفة منهم بشرْح كتاب الرسالة والرد على المخالفين، فمن هؤلاء:

١ - أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (٣٠٦هـ) الملقب بالشافعي الصغير، وإليه تنسب المسألة السريجية، وصورتها: (أن يقول الرجل لزوجته: كلما طلقتك أو كلما وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثا) وهو من أقران شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

وقد نُسب إلى ابن سريج أنه يقول: (لا صيغة للأمر والنهي) وهذا لا يصح عنه، كما نبَّه على ذلك السمعاني في القواطع.

صنَّف ابن سريج في الرد على أبي سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري (٢٧٠هـ) في إنكاره للقياس، وكان داود أول أمره من المتعصبين للإمام الشافعي، ثم انتقل عنه، ووقعت مناظرات بين ابن سريج وأبي بكر محمد بن داود الظاهري (٢٩٧هـ).

٢ - أبو بكر محمد بن عبد الله الصَّيْرَفي (٣٣٠هـ) وكان يُقال: إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد الشافعي، له في أصول الفقه: **كتاب الدلائل والأعلام، وشرْح كتاب الرسالة**، وهما مفقودان، وقد نقل عنهما الزركشي في البحر المحيط بما يفيد أنهما كتابان اثنان، وليسا كتابا واحدا، وقد وقعت مناظرات بين الصيرفي وأبي الحسن الأشعري.

٣ - أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بابن القطان (٣٥٩هـ) له كتاب في أصول الفقه، وهو مفقود.

٤ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي (٣٤٠هـ) انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي بعد ابن سريج.

٥ - أبو علي حسن بن الحسين بن أبي هريرة (٣٤٥هـ) وهو من تلامذة أبي إسحاق المروزي، وانتهت إليه إمامة العراقيين.

٦ - أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، المعروف بالقفال الكبير (٣٦٥هـ) وعنه انتشر فقه الشافعي فيما وراء النهر، وهو أول من صنَّف الجدل، وله **شرْحٌ على كتاب الرسالة**، وهو مفقود، وله **كتابٌ في محاسن الشريعة**.

وهو غير القفال الصغير: أبي بكر عبد الله بن أحمد المروزي (٤١٧هـ).

وجميع هؤلاء الخمسة من تلاميذ ابن سريج؛ فقد ذكر الشيرازي في طبقاته أن القفال درس على ابن سريج، إلا أن ابن الصلاح قال: والأظهر عندنا أنه لم يدركه.

ومما يُذكر أن القفال أخذ علم الكلام عن الأشعري، كما أن الأشعري كان يقرأ عليه الفقه.

٧ - أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ) الذي يُنسب إليه مذهب الأشاعرة.

وقد تتلمذ أول أمره على زوج أمه أبي علي الجبائي (٣٠٣هـ) شيخ المعتزلة، وتلقّى علومه، وتأثَّر به، حتى صار نائبه، وموضع ثقته، ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه، فتاب إلى الله تعالى منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم.

قال أبو بكر الصيرفي: كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم، حتى نشأ الأشعري فحجرهم في أقماع السمسم.

يُقال إنه أقام على الاعتزال أربعين سنة حتى صار للمعتزلة إماما، ثم غاب عن الناس فى بيته خمسة عشر يوما، ثم خرج إلى الجامع وصعد المنبر، وقال: معاشر الناس إنما تغيبتُ عنكم هذه المدة لأني نظرتُ؛ فتكافأتْ عندي الأدلة، ولم يترجح عندي شيء على شيء؛ فاستهديتُ الله تعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعتُه في كتبي هذه، وانخلعتُ من جميع ما

كنتُ أعتقده، كما انخلعتُ من ثوبي هذا، وانخلع من ثوب كان عليه، ورمى به، ودفع الكتب التى ألفها على مذهب أهل السنة إلى الناس.

ومن أبرز أقوال الأشعري الأصولية التي خالف بها الجمهور: قوله بجواز التكليف بالمحال، وأن الأمر بالشي عين النهي عن ضده، وأن العموم ليس له صيغة موضوعة له في اللغة، وأن كل مجتهد مصيب.

والحاصل: أن تدوين علم الأصول إنما كان على يد الإمام الشافعي في كتاب الرسالة، ثم تتابعت آثار لأهل العلم في الاعتصام بالكتاب والسنة والرد على المخالفين، وآثار أخرى حول كتاب الرسالة؛ شرحا له وبيانا، أو ردا عليه واعتراضا.

وممن له صلة ظاهرة متينة بالإمام أبي الحسن الأشعري: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ)؛ فقد حمل مذهب أبي الحسن ونصره، حتى لُقِّب بالأشعري، فهو شيخ المتكلمين ومتقدمهم.

وكان كثير التطويل في المناظرة، ومما يُحكى عنه في ذلك: أنه سار رسولا عن أمير المؤمنين إلى طاغية الروم، وجرت له أمور، منها: أن الملك أدخله عليه من باب خوخة؛ ليدخل راكعا للملك، ففطن القاضي، ودخل بظهره، ومنها: أنه قال لراهبهم: كيف الأهل والأولاد؟ فقال الملك: مه! أما علمت أن الراهب يتنزه عن هذا؟ فقال: تنزهونه عن هذا، ولا تنزهون رب العالمين عن الصاحبة والولد، وقيل: إن الطاغية سأله: كيف جرى لزوجة نبيكم؟ فقال: كما جرى لمريم بنت عمران، وبرأهما الله، لكن عائشة لم تأت بولد، فأفحمه.

وقد أخذ الباقلاني عن أربعة من تلامذة الأشعري، وهم:

أبو الحسن الباهلي البصري (٣٧٠هـ) قال الباقلاني: كنت أنا وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن فورك معا في درس أبي الحسن الباهلي، كان يدرس لنا في كل جمعة مرة.

وأبو عبد الله ابن مجاهد، وهو محمد بن أحمد بن محمد الطائي المالكي (٣٧٠هـ).

وأبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي (٣٧١هـ) شيخ فقهاء الشافعية.

وأبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري (٣٧٥هـ) شيخ المالكية العراقيين، وممن أخذ عن الأبهري: ابن القصار والقاضي عبد الوهاب، والإمام المالكي أبو بكر أو أبو عبد الله ابن خُوَيْزِمَنْداد (٣٩٠هـ) وهو محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق، ومن أشهر اختيارات ابن خويزمنداد: أنه لا يصح وجود المجاز في القرآن، وأن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار، وأن خبر الواحد يوجب العلم، وأن مخالفة الواحد أو الاثنين لا يعتد بها في انعقاد الإجماع.

وكان ابن خويزمنداد يجانب الكلام جملة، وينافر أهله، وحكم على المتكلمين بأنهم من أهل الأهواء، الذين قال الإمام مالك في مناكحتهم وشهادتهم وإمامتهم وعيادتهم وجنائزهم ما قال.

ويعدُّ القاضي الباقلاني شيخ المتكلمين وإمامهم، وهو المؤسس الأول لطريقة المتكلمين في أصول الفقه، وعامة كتب الأصول طافحة بأقواله وآثاره، وعلى وجه الخصوص كتب المتقدمين من الأشاعرة؛ كالجويني والغزالي والرازي والآمدي.

وللقاضي **كتاب التقريب والإرشاد**، قال الزركشي: (وهو أجل كتاب صُنِّف في هذا العلم مطلقا) ويوجد من هذا الكتاب ثلاثة كتب: الصغير والأوسط والكبير، وسبب هذا التعدد أن أبا بكر الباقلاني كان يكتب من حفظه، وكان يَهمُّ بأن يختصر ما يصنعه فلا يقدر؛ لسعة علمه وحفظه، قيل: ما صنف أحد كلاماً إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين، غير أبي بكر فإن جميع ما يذكر من حفظه.

قيل: إنه بعد أن ألفه شعر بطوله، وأنه بحاجة إلى اختصار؛ فاختصره في الأوسط، ثم شعر ثانية أنه في حاجة إلى اختصار؛ فاختصره في الصغير.

وأحسن مصدر يضبط لنا اختيارات الباقلاني الأصولية واستدلالاته إنما

هو كتاب التلخيص للجويني، الذي اشتغل فيه بجمع كلام القاضي وأقواله مع الشرح والتبيين، ثم إنه في كتاب البرهان تعقَّبها بشيء من المعارضة والاستدراك.

وها هو التاج السبكي يكشف لنا عن قيمة كتاب التلخيص في معرفة أقوال الباقلاني الأصولية وضبطها فيقول في كتاب الإبهاج: (واعلم أن هذا الكتاب قد أكثرنا النقل عنه في هذا الشرح، وهو كتاب التلخيص لإمام الحرمين؛ اختصره من كتاب التقريب والإرشاد للقاضي، فلذلك أعزو النقل تارة إلى التلخيص لإمام الحرمين، وذلك حيث يظهر لي أن الكلام من إمام الحرمين؛ فإنه زاد من قبل نفسه أشياء على طريقة المتقدمين في الاختصار.

وتارة أعزوه إلى مختصر التقريب، وهو حيث لا يظهر لي ذلك، والذي أقوله ليُستفاد: أني على كثرة مطالعتي في الكتب الأصولية للمتقدمين والمتأخرين وتنقيبي عنها؛ على ثقة بأني لم أر كتابا أجل من هذا التلخيص، لا لمتقدم ولا لمتأخر، ومن طالعه مع نظره إلى ما عداه من المصنفات علم قدر هذا الكتاب).

ومن أقران القاضي الباقلاني:

١ - أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ) له **كتاب في أصول الفقه**، وهو مفقود، وله **كتاب الحدود والمواضعات**، الذي ضمَّنه ذكر حدود طائفة من الألفاظ الدائرة بين العلماء في أصول الدين وفروعه، دون أن يتعرض لها بشرح أو تعليق.

هذا الكتاب يعتبر أسبق مصنَّف أصولي أُفرد في المصطلحات والحدود الأصولية، ثم تتابعت آثار الأصوليين في هذا الباب على النحو الآتي:

- **كتاب الحدود** لأبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ) حيث شرح فيه حدود الألفاظ الأصولية، وهي تلك الألفاظ والمصطلحات التي ساقها في مفتتح كتابه إحكام الفصول.
- **كتاب الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية** لأبي بكر محمد بن سابق الصقلي (٤٩٣هـ).
- **رسالة في بيان كشف الألفاظ** لبدر الدين أبي الثناء محمود اللامشي الحنفي (بعد ٥٣٩هـ) ويبدو أنه أخذها من مقدمة كتابه: في أصول الفقه.
- **كتاب حدود أصول الفقه** لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ).
- **كتاب الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ).

وبعض الأصوليين ربما أفرد هذه الحدود بالجمع والترتيب، وجعلها في فاتحة كتابه أو ختامه؛ كما هو الحال عند أئمة المذهب الحنبلي: القاضي أبي يعلى وتلميذيه.

٢ - **ومن أقران القاضي الباقلاني**: الأستاذ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (٤٠٦هـ) عليه اعتماد فقهاء الشافعية، وهو شيخ طريقة العراقيين.

وقد كان شديد الإنكار على القاضي الباقلاني وعلى أصحاب الكلام، قال الفقيه الشافعي أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكَرَجي (٥٣٢هـ): (ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميَّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري.. وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة، حتى لو وافق قول الأشعري وجها لأصحابنا ميَّزه؛ وقال: "هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية" ولم يعدهم من أصحاب الشافعي).

وكان الشيخ أبو حامد رفيع الجاه في الدنيا، ووقع من الخليفة أمير المؤمنين ما أوجب أن كتب إليه الشيخ أبو حامد: (اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولانيها الله تعالى، وأنا أقدر أن أكتب رقعة إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزلك عن خلافتك).

ولئن كان ابن سريج هو الشافعي الثاني فأبو حامد الإسفراييني هو الشافعي الثالث.

قال التاج السبكي: (اعلم أنه ما جاء بعد أبي العباس بن سريج من اشتهرت تصانيفه، وكثرت تلامذته، واتسعت أقواله، وبعد عن القرين في زمانه؛ كالشيخ أبي حامد، وبهذا القيد خرجت أئمة هم أجلُّ منه، وهم بعد ابن سريج، لكن لم يتهيأ لهم هذا الوصف.

فطالما تعقَّب الشيخ أبو حامد كلام أبي العباس، وما جاء بعد الشيخ أبي حامد في العراقيين مثل القاضي أبي الطيب الطبري، وقد تعقَّب كثيرا من كلام أبي حامد)

ومن تلامذة أبي حامد: فقيهان شافعيان، لهما آراء وآثار أصولية.

أولهما: الفقيه أبو الفتح سُليم بن أيوب الرازي (٤٤٧هـ) فإنه لما توفي الشيخ أبو حامد درَّس مكانه، وكان ورعا زاهدا، لا يدع وقتا يمضي بغير فائدة؛ إما ينسخ، أو يدرس، أو يقرأ، وحدَّث أنه كان في صغره في الري، وله نحو عشر سنين، فحضر بعض الشيوخ، وهو يلقن، فقال لي: تقدم فاقرأ، فجهدت أن أقرأ الفاتحة، فلم أقدر على ذلك؛ لانغلاق لساني، فقال: ألك والدة، قلت: نعم، قال: قل لها تدعو لك أن يرزقك الله القرآن والعلم.

قال: فرجعت فسألتها الدعاء، فدعت لي، ثم إني كبرت ودخلت بغداد، فقرأت بها العربية والفقه، ثم عدت إلى الري، فبينا أنا في

الجامع أقابل مختصر المزني، وإذا الشيخ قد حضر وسلَّم علينا، وهو لا يعرفني، فسمع مقالتنا، وهو لا يعلم ما نقول، ثم قال: متى نتعلم مثل هذا؟ فأردت أن أقول: إن كانت لك والدة؛ قل لها تدعو لك، فاستحييت منه.

والفقيه الثاني: القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ) صاحب كتاب الأحكام السلطانية، وله كتاب الحاوي الكبير، وهو من الكتب الكبيرة في المذهب الشافعي، ومن أقسامه: **أدب القاضي**، وحين شرع في صفات القاضي ذكر منها الاجتهاد، وضمَّنه مسائل عزيزة في باب الاجتهاد والتقليد.

٣ - ومن أقران الباقلاني: أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي (٤١٠هـ) رئيس الحنابلة، إذ يقول: (اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر محمد بن الطيب على مخدة واحدة سبع سنين).

٤ - ومنهم: القاضي أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المالكي، المعروف بابن القصار (٣٩٧هـ)، وهو من تلاميذ إمام المالكية في عصره: أبي بكر محمد بن عبد الله الأبهري (٣٧٥هـ) وذلك أن ابن القصار تفقه على الأبهري، ولازمه طويلا، فهو أبرز شيوخه، وقد تقدم أن الأبهري أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري.

ولابن القصار **مقدمة في أصول الفقه**، وهي مقدمة لكتابه الفقهي: عيون الأدلة، الذي قام تلميذه القاضي عبد الوهاب باختصاره في (عيون المجالس) وتعدُّ هذه المقدمة أول نص أصولي ـ لغير الحنفية ـ وصل إلينا بعد كتاب الرسالة للإمام الشافعي.

وهل لابن القصار كتاب أصولي آخر يحمل اسم: (المقدمة في

الأصول) غير مقدمته الأصولية لكتاب عيون الأدلة، أو أنهما كتاب واحد؟

صنيع الجلال السيوطي يؤيد كونهما كتابين؛ فإنه قال في كتابه "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض" ما نصُّه: (قال القاضي أبو الحسن... المعروف بابن القصار في كتابه المسمى بالمقدمة في أصول الفقه: الباب التاسع عشر في الاجتهاد... هذا كلام ابن القصار بحروفه) مع كونَ هذا النقل لا وجود له في المقدمة الأصولية، التي هي جزء من كتاب عيونَ الأدلة.

وكذا الشهاب القرافي؛ فإنه نقل عن ابن القصار كلاما لا وجود له في مقدمة عيون الأدلة، اللهم إلا أن يقال: إن هذا من قبيل اختلاف النسخ.

وقد نصّ شارح تنقيح القرافي وهو ابن طلحة الشوشاوي المالكي (٨٩٩هـ) على أن ابن القصار ليس له في أصول الفقه سوى كلامه الذي جعله مقدمة لكتابه الفقهي عيون الأدلة؛ فقال: (وإنما قال المؤلف: "كلام ابن القصار في الأصول" ولم يقل: كتاب ابن القصار؛ لأنه ليس له كتاب في الأصول، وإنما ذكر علم الأصول في مقدمة كتابه المسمى بعيون الأدلة) جاء ذلك بيانا لقول شهاب الدين القرافي: (واعتمدت في هذه المقدمة على أخذ جملة كتاب الإفادة للقاضي عبد الوهاب... وكلام ابن القصار في أول تعليقه في الخلاف).

ومهما يكن من أمر فإن مقدمة ابن القصار الأصولية إن كانت كتابا مستقلا فإن هذا الكتاب لم يصل إلينا، والذي وصلنا إنما هو مقدمته الأصولية لكتابه عيون الأدلة.

وقد نبّه ابن القصار في فاتحة مقدمته الأصولية على غرضه منها بقوله: (وأن أذكر لكل أصل نكتة؛ ليجتمع الأمران جميعا، أعني: علم أصوله، ومسائل الخلاف من فروعه).

ومن تلاميذ ابن القصار: القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ) وهو أيضا من تلاميذ أبي حامد الإسفراييني والقاضي الباقلاني، وله في أصول الفقه: **كتاب الإفادة، وكتاب الملخص**، وهما في حكم المفقود.

قيل للقاضي عبد الوهاب: مع من تفقهت؟ قال: صحبت الأبهري، وتفقهت مع أبي الحسن ابن القصار وأبي القاسم بن الجلاب، والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم: القاضي أبو بكر بن الطيب.

ويعدُّ القاضي عبد الوهاب مؤسس مدرسة المالكية في أصول الفقه؛ حيث نصر أقوال الإمام مالك واجتهد في ضبطها ونقلها، وقَلَّ في المالكية من سار على نهجه واقتفى طريقته، اللهم إلا ما كان من شيخه ابن القصار، الذي كان كلامه في الأصول أسبق مع كونه أوجز، وقد انفرد هذان العلمان بأسبقية أخرى، وهي تقدمهم الزمني على طريقة المتكلمين الأصولية، تلك الطريقة التي كان أول ظهورها على يد القاضيين الباقلاني وعبد الجبار، فسَلِمَتْ مدرسة أصول الفقه المالكية أول نشأتها من آفات المتكلمين، وهذا ما لم يتهيَّأ للمدرستين الأخريين: الشافعية والحنبلية؛ فإن تأسيسهما لما كان عقيب ظهور طريقة المتكلمين كان التأثر بها لا مناص عنه.

ذلك أن مذهب الشافعية إنما تأسس على يد السمعاني في كتابه القواطع، إلا أن الغلبة والظهور كانت لمصنفات الغزالي، لما هي عليه من جودة الترتيب والتبويب، مع حسن البيان، وهي مستمدة من كتب المتكلمين الأصولية.

وأما مذهب الحنابلة فالأمر فيه أوضح، وذلك أن كتب القاضي أبي يعلى وتلميذيه الأصولية إنما بُنيت على مصنفات المتكلمين.

وهذا الانفراد بالنسبة للمذهب المالكي عن طريقة المتكلمين

واستقلالهم عنها لم يأخذ وقتا كافيا؛ إذ سرعان ما لحقت المدرسة المالكية بأختيها الشافعية والحنبلية، فاستقر أجمعهم في فلك واحد؛ إذ يجمعهم بأسرهم منهج المتكلمين وطريقتهم، وذلك أن ظهور مصنفات القاضي المالكي أبي الوليد الباجي الأصولية وتنوعها كان مؤذنا بلحوق مذهب المالكية الأصولي بطريقة المتكلمين، وصحَّ بهذا النظر أن تكون هذه الطريقة هي الأم الحاضنة للمدارس الأصولية الثلاثة؛ فهي طريقة الجمهور.

إن مدرسة المذهب المالكي الأصولية يمكن ضبطها في اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول: التأصيل المذهبي، وهو تأسيس أصول الفقه عند المالكية، وذلك بتتبع أقوال الإمام مالك وأصحابه وتحريرها، وإنما كان ابتداء ذلك على يد ابن القصار فالقاضي عبد الوهاب، ثم الباجي.

الاتجاه الثاني: التوسع والامتداد، ويظهر ذلك من خلال الارتباط الواضح بأربعة من أعلام الشافعية، وهم الشيرازي والجويني والغزالي والرازي.

فمؤلفات أبي الوليد الباجي ظهر تأثرها جليا بمصنفات شيخه أبي إسحاق الشيرازي، وتصدى الأبياري والمازري لكتاب البرهان للجويني، وارتبط بأبي حامد الغزالي كلٌّ من ابن رشيق وابن رشد وابن العربي، وقام القرافي بخدمة كتاب المحصول للرازي في ثلاثة من مؤلفاته.

الاتجاه الثالث: تأسيس علم مقاصد الشريعة، وقد نهض بوضع أساسه إمام المقاصد أبو إسحاق الشاطبي، ثم بعد ستة قرون تلاه الطاهر ابن عاشور؛ وإنما ولد علم المقاصد ونما في رحم المذهب المالكي، فهو مالكي بامتياز، مع أن جذوره شافعية.

ومتى ذُكر علم أصول الفقه ذُكرتْ أعلامُه، ومتى ذُكرتْ أعلامُه ذُكر علمان كبيران من أعلام المالكية، لهما عظيم الأثر في صناعة أصول الفقه على طريقة المتكلمين، وليس عند المالكية فحسب، أولهما: القاضي أبو بكر الباقلاني، والآخر: جمال الدين ابن الحاجب.

أما الأول فهو مؤسس طريقة المتكلمين الأصولية، وأما الثاني فهو صاحب المختصر الشهير، وبهذا المختصر مع منهاج البيضاوي وجمع الجوامع حصلت زبدة كتب المتكلمين الأصولية، بل كان مختصر ابن الحاجب أسبقها، وهو أوسع هذه المختصرات الثلاثة تأثيرا وأكثرها حضورا في المذاهب الأربعة.

إلا أن الواقع يشهد بأن القاضي الباقلاني لم يخدم مذهبه الفقهي من خلال علم أصول الفقه، مع كونه مالكي المذهب في الفروع، وذلك لميله الواضح إلى علم الكلام وأصول الدين؛ إذ غلبت الصناعة الكلامية على آثاره الأصولية.

شأنه في ذلك شأن قرينه ومعاصره القاضي عبد الجبار المعتزلي؛ فإنه شافعي في الفروع، إلا أنه وفَّر جهده على علم الكلام.

ومثل القاضي عبد الجبار: تلميذه أبو الحسين البصري؛ فإنه حنفي في الفروع، إلا أنه جرى في تصانيفه الأصولية على منهج كلامي، لا صلة له بمذهبه الفقهي.

وقريب من هؤلاء: أبو عمرو ابن الحاجب؛ فإنه مالكي المذهب، له في الفقه المالكي مصنف معروف، لكن لم يظهر في تصنيفه الأصولي خدمة لمذهبه الفقهي.

ولا عجب؛ فهذه هي السمة البارزة والعلامة الفارقة لطريقة المتكلمين؛ فإنهم ـ كما يقرر ابن خلدون ـ يجردون مسائل أصول الفقه عن

الفقه، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن؛ لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم.

بخلاف طريقة الحنفية في أصول الفقه؛ فإنها أمس بالفقه وأليق بالفروع، لأن الحنفية يبنون المسائل الأصولية على النكت الفقهية، ويلتقطون هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن؛ فهي طريقة الفقهاء.

٤

يعدُّ القاضي عبد الجبار الهمذاني واحدا **من أقران القاضي الباقلاني**، بل هو نظيره الأول، ويُذكر أن القاضي عبد الجبار ترفَّع عن مناظرة الباقلاني لما طلب منه ذلك، بل أرسل إليهَ أحد تلاميذه، وهو أبو القاسم البستي.

وقد كان لهذين القاضيين الأثر الكبير الواضح في المؤلفات الأصولية فيما بعد، حيث يقول الزركشي: (فوسّعا العبارات، وفكّا الإشارات، وبيَّنا الإجمال، ورفعا الإشكال، واقتفى الناس بآثارهم، وساروا على لاحب نارهم) فهذان العلمان هما شيخا طريقة المتكلمين الأصولية بشقيها: الأشاعرة والمعتزلة.

والقاضي عبد الجبار هو أبو الحسن عماد الدين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني (٤١٥هـ) كان في ابتداء حاله يذهب في الأصول مذهب الأشعرية، ثم انتقل إلى مذهب المعتزلة، وإليه انتهت الرئاسة في المعتزلة، حتى صار شيخها، وكان يُلقب بقاضي القضاة، أخذ الفقه عن أبي الحسن الكرخي (٣٤٠هـ) الفقيه الحنفي المشهور، وأخذ الكلام عن أبي عبد الله الحسين بن علي الحنفي البصري، المعروف بجُعْل (٣٦٧هـ) وصحبه زمانا طويلا، وأكثر من نقل أقواله، وأبو عبد الله أخذ عن أبي هاشم الجبائي، ولازم مجلس أبي الحسن الكرخي الزمان الطويل.

وقد انتهت إلى القاضي عبد الجبار الرئاسة في المعتزلة، حتى صار شيخها، وصار الاعتماد على مسائله وكتبه، ذلك أنه نَسَخَ كُتُبَ من تقدمه من المشايخ، وأحسن جمعها وترتيبها.

قيل: إن القاضي عبد الجبار بلغ في الفقه مبلغا عظيما، وله اختيارات، لكنه وفَّر أيامه على الكلام.

وأما مدرسة المعتزلة فهي مدرسة عقدية، لا تنتمي لمذهب فقهي معين، وكان لها تأثير واضح في علم أصول الفقه، وهذا التأثير يظهر من خلال طريقين: الطريق الأول: أولئك الأعلام الذين كانت لهم مؤلفات معتبرة في علم الأصول؛ كالقاضي عبد الجبار وتلميذه أبي الحسين البصري، والطريق الثاني: أولئك الأعلام الذين تُنقل أقوالهم في المؤلفات الأصولية وتُحفظ؛ كالنظام والجاحظ والجبائيين.

ورأس المعتزلة إنما هو واصل بن عطاء (١٣١هـ) وهو زوج لأخت صاحبه: عمرو بن عبيد (١٤٤هـ).

ويعدُّ **أبو الهذيل العلاف (٢٣٥هـ)** شيخ المعتزلة البصريين؛ حيث أخذ عن عثمان بن خالد الطويل، تلميذ واصل بن عطاء، وصلّى عليه أحمد بن أبي دؤاد (٢٦٣هـ).

وقد ذهب أبو الهذيل إلى أن خبر العشرين يوجب العلم لا محالة إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة.

قال البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق: (ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين فى الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة فى الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: "ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة" واحدا يكون على بدعته في الاعتزال والقدر وفي فناء مقدورات الله عز وجل؛ لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنا ولا من أهل الجنة.

ولم يقل قبل أبي الهذيل أحد ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته فى جملة العشرين على شرطه).

ومن تلاميذ أبي الهذيل: **إبراهيم بن سيار النظَّام (٢٣١هـ)**.

قال البغدادي: (أنكر إعجاز القرآن فى نظمه، وأنكر ما روي من معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم من انشقاق القمر وتسبيح الحصى فى يده ونبوع الماء من بين أصابعه؛ ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته.

ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام فى فروعها، ولم يجسر على إظهار رفعها فأبطل الطرق الدالة عليها فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري.

ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدا من صحيفة مخازيه، وطعن فى فتاوى أعلام الصحابة رضى الله عنهم وجميع فرق الأمة.

وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظام، وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية، وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم: أبو الهذيل؛ فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظام، وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها).

ومن تلاميذ النظام: **عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٠هـ)** صاحب التصانيف، له كتاب الحيوان، وكتاب البخلاء، وكان يرى أن الأنبياء غير معصومين، ويذهب إلى تعدد الحق، وأن مخالف ملة الإسلام إنما يأثم إن كان معاندا.

ومن تلاميذ أبي الهذيل: أبو يعقوب الشحام (٢٦٧هـ) أستاذ أبي علي الجبائي (٣٠٣هـ).

ومن طبقة أبي علي الجبائي: أبو الحسين الخياط (٢٩٠هـ) أستاذ أبي

القاسم الكعبي (٣١٩هـ) قال البغدادي: (وكان الخياط ـ مع ضلالته في القدر وفي المعدومات ـ منكر الحجة في أخبار الآحاد، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر الشريعة؛ فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار الآحاد.

وللكعبي عليه **كتاب في حجة أخبار الآحاد**، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها، وقلنا للكعبي: يكفيك من الخزي والعار انتسابك إلى أستاذ تقر بضلاله).

وأما **الكعبي** فهو أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، وهو يعدُّ من معتزلة بغداد لأخذه عن أبي الحسين الخياط ونصرته لمذهب البغداديين.

وأما **أبو علي الجبائي** فهو شيخ المعتزلة، (ولم يتفق لأحد من إذعان سائر طبقات المعتزلة له بالتقدم والرياسة بعد أبي الهذيل مثله، بل ما اتفق له هو أشهر أمرا، وأظهر أثرا).

ثم جاء من بعده ابنه **أبو هاشم** شيخ المعتزلة، الذي اجتمع بأبي الحسن الكرخي.

ومن مصنفات القاضي عبد الجبار في أصول الفقه: **كتاب العمد**، كما أنه تعرض لمسائل الأصول في قسم الشرعيات، من كتابه **المغني في أبواب العدل والتوحيد**.

وممن تتلمذ على القاضي عبد الجبار: القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصَّيْمَري (٤٣٦هـ) شيخ الحنفية ببغداد، صاحب كتاب مسائل الخلاف في أصول الفقه.

وأبرز تلميذ للقاضي عبد الجبار إنما هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (٤٣٦هـ) الذي حفظ آراء شيخه وأحكم ضبطها، حيث قام بشرح كتاب شيخه العمد، أولا، ثم إنه صار إلى تأليف كتاب مستقل، وهو **كتاب المعتمد**، حيث ذكر فيه زيادات على الشرح، وسجَّل فيه آراء شيخه

من الدرس؛ إذ يقول في مقدمته: (ثم الذي دعاني إلى تأليف هذا الكتاب في أصول الفقه بعد شرحي كتاب العمد واستقصاء القول فيه؛ أني سلكت في الشرح مسلك الكتاب في ترتيب أبوابه، وتكرار كثير من مسائله، وشرح أبواب لا تليق بأصول الفقه من دقيق الكلام.. فأحببت أن أؤلف كتابا مرتبة أبوابه، غير مكررة، وأعدل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام؛ إذ كان ذلك من علم آخر، لا يجوز خلطه بهذا العلم).

وبهذا يتبين أنَّ أبا الحسين البصري هو أول من دعا إلى تنقية علم أصول الفقه عما لا يليق به من دقيق مسائل علم الكلام، معتبراً أنه علم آخر لا يجوز خلطه بهذا العلم، وفي هذه الدعوة إشارة إلى ضخامة ما أُلحق من مسائل كلامية بعلم أصول الفقه؛ حيث إن كتاب المعتمد بعد تنقيته لا يزال مشتملا على قدر هائل من مسائل علم الكلام، فكم حَشَد فيه من أقوال أئمة الاعتزال واستدلالاتهم، وكم فَرَّع فيه من مسائل أنشأها هو من أجل تفصيل مذاهب أصحابه.

وقد وقع في هذه المرحلة تدوين آخر لعلم أصول الفقه، وهو التدوين الذي حاد عن جادّة الإمام الشافعي التي خطَّها في تدوينه الأول لعلم الأصول، وإنما حصل التدوين الثاني على يد القاضيين: (الباقلاني وعبد الجبار) ثم كان ابتداء ظهوره على يد أبي الحسين البصري في كتابه المعتمد.

وبهذا النظر فإن هذا الكتاب يعدُّ أصلا راسخا، بُنيت عليه طريقة المتكلمين في أصول الفقه، وكان عليه اعتماد الأصوليين في إنشاء مسائل علم الأصول وتصويرها، وفي تقرير الأدلة ورسمها، فهو بحق الكتاب الأصولي المعتمد.

وقد اختلط علم الأصول في هذه المرحلة بعلم الكلام اختلاطا بيِّنا، كان أعظم أسبابه أن أكثر المشتغلين بعلم الأصول بحثا وتدريسا وتصنيفا هم أصحاب علم الكلام، فامتزج العلمان امتزاجا يعسر معه الفصل بينهما، بل

بقي هذا الامتزاج سمة ملازمة لهذا العلم حتى عصرنا هذا، مما انبعث له جماعة من الأصوليين إلى تنقية علم الأصول مما داخله من علم الكلام.

أدرك ذلك أبو المظفر السمعاني، حيث نبَّه إلى قيام هذا الإشكال في التصنيف الأصولي، فقال: (وما زلت طول أيامي أطالع تصانيف الأصحاب في هذا الباب وتصانيف غيرهم؛ فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام ورائق من العبارة لم يداخل حقيقة الأصول على مايوافق معاني الفقه، وقد رأيت بعضهم قد أوغل وحلل وداخل، غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريق المتكلمين، الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه، بل لا قبيل لهم فيه ولا دبير، ولا نقير ولا قطمير).

وقد نبَّه إلى وقوع هذا الامتزاج أبو حامد الغزالي؛ إذ قال في أول كتاب المستصفى: (وذلك مجاوزةٌ لحد هذا العلم، وخلطٌ له بالكلام، وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم؛ فحملهم حبُّ صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة، كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول؛ فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملا، هي من علم النحو خاصة).

وقد كان الغزالي مقاربا للواقع إذ عقَّب ذلك بقوله: (وبعد أن عرفناك إسرافهم في هذا الخلط؛ فإنا لا نرى أن نخلي هذا المجموع عن شيء منه؛ لأن الفطام عن المألوف شديد، والنفوس عن الغريب نافرة، لكنا نقتصر من ذلك على ما تظهر فائدته).

إن حصول الاختلاط بمجرده قد يهون أمره بالنسبة إلى أمر آخر، هو أعظم ضررا، وهو بناء قواعد علم الأصول على مسائل اعتقادية فاسدة؛ كالتحسين والتقبيح العقليين وتقديم العقل على النقل، فها هنا مطلبان، أحدهما أولى بالاعتناء من الآخر: أولهما: الدعوة إلى تنقية علم أصول الفقه من المسائل الكلامية، وثانيهما: التنبيه على تلك القواعد الأصولية

التي تأثرت وبُنيت على مقررات عقدية باطلة، والتحذير من فاسد حالها ومآلها.

ثم كان الامتزاج الثاني، وهو امتزاج البحث الأصولي بعلم الجدل والمناظرة؛ حيث أُدرجت أبحاث جدلية وضُمَّت إلى علم أصول الفقه؛ كقوادح القياس، مع الالتزام المطرد بمنهج الجدليين في نقد الحدود وفي تقرير الأدلة ومعارضتها، وقد وقع هذا الامتزاج وظهر على يد أبي إسحاق الشيرازي وتلاميذه.

ثم كان الامتزاج الثالث، وهو خلط علم أصول الفقه بالمنطق اليوناني، وكأن إمام الحرمين الجويني هو الذي مهَّد لتلميذه أبي حامد الغزالي هذا الخلط، يقول ابن تيمية: (وإنما كثر استعماله من زمن أبي حامد؛ فإنه أدخل مقدمة من المنطق في أول كتابه المستصفى، وزعم أنه لا يوثق بعلمه إلا من عرف هذا المنطق) يعني بذلك قول الغزالي في مقدمة كتاب المستصفى: (وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا).

قال الطوفي: (ولم نعلم أحدا تابع أبا حامد من المتأخرين على إلحاق المنطق بالأصول، إلا ابن الحاجب، وحسبك من ذلك أن الإمام فخر الدين الذي هو إمام المتأخرين في المنطق والكلام لم يذكر في كتبه الأصولية شيئا منه).

فهذه علوم ثلاثة: (علم الكلام والجدل والمنطق) امتزجت بعلم الأصول وخالطت أبحاثه، وتغلغلت في مكوناته، بل صارت بعضا منه؛ إذ هي لا تنفك عنه، ولا يتأتى فهم علم أصول الفقه ودراسة مسائله دون دراية بهذه العلوم.

وقع هذا الامتزاج في وقت مبكر من نشأة علم أصول الفقه، وتمَّ هذا الامتزاج واكتمل في زمن يسير، وكان ذلك خلال قرن واحد: (٤٠٣هـ ـ ٥٠٥هـ) وكان أبرز أعلامه المؤثرين فيه: القاضي الباقلاني، فعصريَّه القاضي عبد الجبار، فتلميذَه أبا الحسين البصري، ثم الشيرازي، فصاحبَه الجويني، فتلميذَه الغزالي.

وانتقل علم أصول الفقه إذ ذاك إلى المرحلة التي بلغ فيها مبلغ الاستقرار والنضج، وبات علما مستقلا، واضح المعالم، مكتمل الأركان، فكانت مرحلة الاكتمال على يد أبي حامد الغزالي.

وحصل في هذه المدة الزمنية تأسيس المدارس الفقهية في أصول الفقه؛ فنشأت مدرسة المالكية على يد ابن القصار وتلميذه القاضي عبد الوهاب، حتى ظهرت على يد أبي الوليد الباجي، ونشأت مدرسة الحنابلة على يد القاضي أبي يعلى وتلميذيه: أبي الخطاب وابن عقيل، ونشأت مدرسة الشافعية على يد أبي المظفر السمعاني، حتى ظهرت بتمامها على يد أبي حامد الغزالي.

ثم ارتقى هذا العلم إلى مرحلة التوسع والامتداد، وكان ذلك على يد الإمامين: الرازي والآمدي، وهذان فحلان في علم الكلام؛ إذ ليس لأيٍّ منهما اشتغال كبير بالفقه، وقد تميز صنيعهما بالرسوخ في البحث الكلامي النظري، ويعدُّ كلٌّ منهما مدرسة أصولية مستقلة، لكل مدرسة منهج وأتباع ومصنفات؛ فكان منهاج البيضاوي تابعا لمدرسة الرازي، ومختصر ابن الحاجب تابعا لمدرسة الآمدي.

وقد كان لامتزاج تلك العلوم الثلاثة مظاهره الجلية وآثاره التراكمية على هاتين المدرستين، فمن ذلك: اعتمادهم في البحث الأصولي على القانون الذي سطَّره الفخر الرازي، وهو قول القائل: "إذا تعارضت الأدلة

السمعية والعقلية فالواجب تقديم العقل على النقل" ويلحق به: القولُ بأن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين.

وإنما صنَّف ابن تيمية كتابه درء تعارض العقل والنقل لإبطال هذا القانون والرد على قائليه، قال: (وأما هذا القانون الذي وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة منهم: أبو حامد وجعله قانونا في جواب المسائل التي سئل عنها.. كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر بن العربي وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الأجوبة، وكان يقول: شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر، ووضع أبو بكر بن العربي هذا قانونا آخر مبنيا على طريقة أبي المعالي ومن قبله كالقاضي أبي بكر الباقلاني.

ومثل هذا القانون الذي وضعه هؤلاء؛ يضع كل فريق لأنفسهم قانونا فيما جاءت به الأنبياء عن الله؛ فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفتَه، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعا له؛ فما وافق قانونهم قبلوه، وما خالفه لم يتبعوه).

ومن الآثار الخفية لهذه الامتزاجات: ضعف الاعتناء بجانب الرواية، وقلة الرجوع إلى آثار السلف من الصحابة والتابعين.

ثم وقعت مختصرات ثلاثة؛ لابن الحاجب والبيضاوي والتاج السبكي، حتى جاء بدر الدين الزركشي، الذي وضع معلمة أصولية شاملة لأطراف هذا العلم ودقائق أبحاثه، وهي جديرة أن تُجعل خاتمة مشرقة للتصنيف الأصولي على طريقة المتكلمين، وإن لحقتها أعمال وآثار فهي في مجملها لا تخرج عما تقدم.

والحاصل: أن علم أصول الفقه مرَّ في التدوين الثاني بثلاث مراحل: مرحلة الابتداء والظهور، ومرحلة النضج والاكتمال، ومرحلة التوسع والامتداد.

فمرحلة الابتداء يمثلها القاضيان: (الباقلاني وعبد الجبار) وكتاب المعتمد لأبي الحسين البصري، ومرحلة النضج يمثلها الغزالي، ومرحلة التوسع والامتداد، وهي التي يمكن حصرها في مدرستين وثلاثة مختصرات والبحر المحيط.

٥

ومن أقران القاضي الباقلاني: **ابن حامد** شيخ الحنابلة ومفتيهم، أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي، المعروف بالورّاق (٤٠٣هـ) سمي بذلك لأنه كان ينسخ بيده ويقتات من أجرته.

ولأبي عبد الله ابن حامد **كتاب تهذيب الأجوبة**، ضمّنه الكلام على أجوبة الإمام أحمد وفتاويه ومراتبها وكيفية استفادة الأحكام منها، وهو أقدم كتب الحنابلة الأصولية.

وقد تتلمذ ابن حامد على شيخه أبي بكر عبد العزيز بن جعفر، الذي عُرف بغلام الخلال (٣٦٣هـ) لأنه كان ملازما لشيخه أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (٣١١هـ) شيخ الحنابلة في عصره، كما أن غلام الخلال تفقه على الحسين بن عبد الله الخرقي (٢٩٩هـ) صاحب المختصر الفقهي، وعلى عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ).

وممن تتلمذ على ابن حامد وخلفه في القضاء والتدريس قاضي الحنابلة وشيخهم، ومجدد المذهب: **أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء** (٤٥٨هـ) ولما عُرض عليه منصب القضاء امتنع منه، وبعد إلحاح قبله بشروط ثلاثة: ألا يحضر أيام المواكب الشريفة، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان.

وقد صنَّف القاضي أبو يعلى **كتاب العدة**، بناه على كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري، ويعدُّ أول كتاب جامع للحنابلة في علم أصول الفقه؛ فإنه عُني بنقل الأقوال الأصولية للإمام أحمد وتتبعها، وهل هي

بطريق النص أو الإشارة أو بطريق الإيماء، وربما ينقل الروايات المختلفة عن الإمام مع الترجيح بينها، كما أنه قد ينصّ على رجوعه إلى مصادر أصولية لمتقدمي الحنابلة، هي الآن في حكم المفقود؛ مثل أبي الحسن الخرزي وأبي الفضل التميمي وغلام الخلال.

وقد استفاد أبو يعلى وتأثر كثيرا بأصول الجصاص، ولا عجب فقد كان أبوه الحسين بن محمد (٣٩٠هـ) من أعيان الحنفية، ودرس الفقه على الجصاص، إلا أنه مات ولأبي يعلى عشرة أعوام.

وقد ذكر المترجمون أن لأبي يعلى في أصول الفقه أيضا: **مختصر العدة، والكفاية ومختصر الكفاية والعمدة**، وقد وضع لكتابه الفقهي (المجرد) مقدمة في أصول الفقه، إلا أنه لم يصل إلينا كتاب أصولي لأبي يعلى سوى كتاب العدة، كما أنه خصص قسما من كتابه الروايتين والوجهين في ذكر المسائل الأصولية.

ومن تلامذة القاضي أبي يعلى اثنان:

أولهما: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني (٥١٠هـ) وله **كتاب التمهيد** الذي رجع فيه كثيرا إلى كتاب المعتمد، وأكثر فيه من ذكر اختيارات شيخه القاضي أبي يعلى.

وثانيهما: أبو الوفاء علي بن عقيل (٥١٢هـ) من أعيان الحنابلة وأفاضل العالم وأذكياء بني آدم، قال ابن الجوزي: (وكان دائم الاشتغال بالعلم؛ حتى أني رأيت بخطه: أني لا يحل لي أن أضيع ساعة من عمري، حتى إذا تعطَّل لساني عن مذاكرة ومناظرة وبصري عن مطالعة؛ أُعمل فكري في حال راحتي، وأنا مستطرح؛ فلا أنهض إلا وقد خطر لي ما أُسطِّره).

وله كتاب الفنون، وهو كبير جدا، فيه فوائد من شتى العلوم، وفيه

مناظراته ومجالسه، وقيَّد فيه خواطره ونتائج فكره، إلا أنه مفقود، ولا يُعرف منه سوى قطعة يسيرة.

وقد تكلم في عقيدته بعضُ أصحابه من الحنابلة؛ لتردده على بعض مشايخ المعتزلة، يقول: (وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وذلك يحرمني علما نافعا) ثم شرح الله صدره فأعلن توبته، وكتب بخطه: (إني أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب مبتدعة الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والترحم على أسلافهم، والتكثر بأخلاقهم، وما كنت علَّقته، ووُجد بخطّي من مذاهبهم وضلالتهم فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته، ولا تَحل كتابته، ولا قراءته، ولا اعتقاده) قال الحافظ ابن حجر: (صحَّت توبتُه، ثم صنَّف في الرد عليهم، وقد أثنى عليه أهل عصره ومن بعدهم، وأطراه ابن الجوزي، وعوَّل على كلامه في أكثر تصانيفه).

ومن مؤلفات ابن عقيل: **كتاب الواضح في أصول الفقه**، ضمَّنه فصولا في صناعة الجدل، وعلَّل ذلك بأنه من أدوات الاجتهاد، وأنه بذلك جمع بين قواعد علمي أصول الفقه والجدل.

وقد تميز من جهة أخرى بالميل إلى الجانب التطبيقي؛ فهو يقول في مقدمته: (فإن كثيرا من أصحابنا المتفقهة سألوني تأليف كتاب جامع لأصول الفقه... ليخرج بهذا الإيضاح عن طريقة أهل الكلام وذوي الإعجام، إلى الطريقة الفقهية والأساليب الفروعية؛ فأجبتهم إلى ما سألوا).

قال المجد ابن تيمية: (لله در الواضح لابن عقيل من كتاب! ما أغزر فوائده، وأكثر فرائده، وأزكى مسائله، وأزيد فضائله؛ من نقل مذهب، وتحرير حقيقة مسألة، وتحقيق ذلك).

فهؤلاء الثلاثة: أبو يعلى وأبو الخطاب وابن عقيل يمثلون اتجاها

مستقلا للحنابلة، وهو الأسبق، بل يعد القاعدة التأسيسية للمذهب الحنبلي في علم أصول الفقه؛ إذ عليه اعتماد الحنابلة اللاحقين.

وقد اشتركت هذه الكتب الثلاثة في أمور ثلاثة:

١ - الاستفادة الظاهرة من كتاب المعتمد للبصري.

٢ - الاعتناء بإيراد أقوال إمام المذهب وأصحابه.

٣ - أن كلا منها افتُتح بتعريف طائفة من المصطلحات الواردة في أصول الفقه.

ثم بعد ذلك تنوَّعت آثار الحنابلة الأصولية، والتي تعود في مجملها ــ بعد الاتجاه السابق ــ إلى اتجاهات ثلاثة:

١ - كتاب الروضة لابن قدامة المقدسي، وما يدور في فلكه؛ كالطوفي والقطيعي، وهذا الاتجاه مأخوذ من كتاب المستصفى للغزالي ومتأثر به، وإن كان الطوفي قد استفاد من ابن الحاجب.

٢ - كتاب أصول الفقه لابن مفلح، وما بُني عليه؛ كالعلاءين: ابن اللحام والمرداوي، وهذا الاتجاه مبني على مختصر ابن الحاجب، ومستمد منه، وإن كان ابن اللحام قد استفاد من الطوفي.

٣ - آثار الإمام ابن تيمية.

فهذه اتجاهات علمية أربعة، تجتمع فيها أعمال الحنابلة وآثارهم في علم الأصول.

وقد أُضيفت إلى هذه المدة الزمنية **رسالة في أصول الفقه**، منسوبة خطأ لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري (٤٢٨هـ) وهي في معظمها عبارة عن بيان مصطلحات أصولية، وقد استفيد كثير منها من كتاب الروضة لابن قدامة، ولم يَنسب أحدٌ ممن ترجم للعكبري رسالة في أصول الفقه، لا هذه ولا غيرها، وليس للحنابلة أو لغيرهم نقل عنها، وإنما المعتمد في إثباتها

نسخة خطية فريدة، كُتبت بتاريخ (١٣٣٢هـ) على يد قاضي الكويت عبد الله بن خلف بن دحيان.

ومن الاتجاهات التأليفية المؤثرة في فكر الحنابلة الأصولي: ما سطره شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) فقد كان لهذا الإمام أثر ظاهر مشهود في مصنفات الحنابلة وغيرهم في أصول الفقه وفي غيره من العلوم.

فمن آثار ابن تيمية المتعلقة بأصول الفقه:

- الإكليل في المتشابه والتأويل.
- ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس.
- صحة مذهب أهل المدينة.
- تعارض الحسنات والسيئات "تعارض المصالح والمفاسد".
- إقامة الدليل على إبطال التحليل.
- أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل.
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام.
- رسالة في توحد الملة وتعدد الشرائع.
- رسالة إيضاح الدلالة في عموم الرسالة للثقلين.
- معارج الوصول في أن الرسول صلى الله عليه وسلم بيَّن جميع الدين، أصوله وفروعه.
- درء تعارض العقل والنقل.

والحاصل: أن تقي الدين ابن تيمية يعدُّ واحدا من أئمة الأصول المؤثِّرين؛ إذ اجتمع في هذا الإمام اتجاهان تأليفيان في أصول الفقه: أولهما يظهر في كونه إماما مجددا في هذا العلم؛ إذ هو ينتمي إلى مدرسة

النقد والتصحيح، والاتجاه الثاني يتبين من مشاركته التأليفية في تخصيص مسائل أصولية معيَّنة بالبحث والتصنيف، وليس له مؤلَّف أصولي شامل.

ومن تلامذة تقي الدين أحمد ابن تيمية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) وصفه صاحبه الحافظ ابن كثير فقال: (كنت من أصحب الناس له، وأحب الناس إليه، ولا أعرف في هذا العالم في زماننا أكثر عبادة منه، وكانت له طريقة في الصلاة: يطيلها جدا، ويمد ركوعها وسجودها، ويلومه كثير من أصحابه، في بعض الأحيان؛ فلا يرجع، ولا ينزع عن ذلك).

وقد وقعت لابن القيم آثار أصولية نفيسة، لا ينتظمها كتاب، وإنما هي منثورة في سائر مصنفاته، ولعل أولاها بالتنويه: كتاب **إعلام الموقعين أو أعلام الموقعين**؛ فإنه تضمن في أغلبه مباحث جليلة تتعلق بأصول الفقه، فمن ذلك:

القياس والاستصحاب والتقليد والزيادة على النص وقول الصحابي والفتوى ودلالة الألفاظ على الظاهر وسد الذرائع وتحريم الحيل وبيان أنه ليس في الشريعة ما يخالف القياس.

وهنالك مباحث أخرى نفيسة لها تعلق بعلم الأصول، فمن ذلك:

ذكر أئمة الفتيا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وشرح خطاب عمر في القضاء، وأنواع الرأي المحمود والمذموم، وأمثلة على الحيل المباحة والباطلة، وأمثلة على رد المحكم بالمتشابه، وأمثلة على رد السنن بظاهر القرآن.

وقد امتاز هذا الكتاب بإيراد الأمثلة الفقهية المرتبطة بالقواعد الأصولية، وامتاز أيضًا ببيان حكمة التشريع ومحاسن الدين، إضافة إلى حسن العرض والبيان، كما أن الكتاب يجمع الكثير من الأحاديث النبوية

والآثار المروية عن الصحابة والتابعين، وفيه نقول مطولة مهمة عن بعض الأئمة، ويعدُّ مرجعا مؤسِّسا لتاريخ التشريع الإسلامي.

ومن تلامذة ابن القيم: الحافظ أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) صنَّف كتاب القواعد في الفقه، المسمى: **(تقرير القواعد وتحرير الفوائد)** وهو أشهر كتب الحنابلة في القواعد الفقهية، وقد ذَكَر في مقدمته أنه كتبه في أيام يسيرة.

ومن مؤلفاته: شرح علل الترمذي، وله في أصول الفقه وما يتعلق به تقريرات نافعة وتنبيهات، لا تجود بها الدواوين المطولات، هي منثورة في رسائله الصغيرة، وجلُّ فوائده مبثوث في كتابه الحافل: **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، حيث شرح فيه الأربعين النووية وزاد عليها حتى بلغت خمسين حديثا، وله ذيل طبقات الحنابلة، ضمَّنه الكثير من الفوائد، فمن ذلك: قولُه: (ومن أنكر المجاز من العلماء فقد ينكر إطلاق اسم المجاز؛ لئلا يوهم هذا المعنى الفاسد، ويصير ذريعة لمن يريد جحد حقائق الكتاب والسنة ومدلولاتهما.

ويقول: غالب من تكلم بالحقيقة والمجاز هم المعتزلة، ونحوهم من أهل البدع، وتطرقوا بذلك إلى تحريف الكلم من مواضعه؛ فيمتنع من التسمية بالمجاز، ويجعل جميع الألفاظ حقائق).

وله رسالة صغيرة في **الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة**، جاء فيها قولُه: (فلو استمر الحال في هذه الأزمان المتأخرة على ما كان عليه في الصدر الأول؛ بحيث أن كل أحد يفتي بما يدعي أنه يظهر له أنه الحق؛ لاختل به نظام الدين لا محالة، ولصار الحلال حراماً والحرام حلالا، ولقال كل من شاء ما يشاء، ولصار ديننا بسبب ذلك مثل دين أهل الكتابين من قبلنا.

فاقتضت حكمة الله سبحانه أن ضبط الدين وحفظه، بأن نصب للناس أئمة مجتمَعا على علمهم ودرايتهم، وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى..

فصار الناس كلهم يعولون في الفتاوى عليهم، ويرجعون في معرفة الأحكام إليهم، وأقام الله من يضبط مذاهبهم ويحرر قواعدهم..

وكان ذلك من لطف الله بعباده المؤمنين، ومن جملة عوائده الحسنة في حفظ هذا الدين، ولولا ذلك لرأى الناس العجاب، من كل أحمق متكلف معجب برأيه، جريء على الناس وثّاب؛ فيدعي هذا أنه إمام الأئمة، ويدعي هذا أنه هادي الأمة..

فإن قال أحمق متكلف: كيف يُحصر الناس في أقوال علماء متعينين، ويُمنع من الاجتهاد أو من تقليد غير أولئك من أئمة الدين؟

قيل له: كما جمع الصحابة رضي الله عنهم الناس من القراءة بغيره في سائر البلدان؛ لما رأوا أن المصلحة لا تتم إلا بذلك، وأن الناس إذا تُركوا يقرؤون على حروف شتى وقعوا في أعظم المهالك؛ فكذلك مسائل الأحكام وفتاوى الحلال والحرام؛ لو لم تضبط الناس فيها بأقوال أئمة معدودين؛ لأدى ذلك إلى فساد الدين).

ويعدُّ **الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني** (٤١٨هـ) من أقران القاضيين: (الباقلاني وعبد الجبار) وهو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، شيخ الشافعية في العراق وخراسان، وقد عُرف بالأستاذ، ومن كلماته المأثورة: (هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة) يعني مذهب القائلين بأن كل مجتهد مصيب، ومن أشهر آرائه: إنكار وقوع المجاز في اللغة.

وقد وقعت له مناظرات مع القاضي عبد الجبار، الذي قال في ابتداء جلوسه للمناظرة: سبحان من تنزه عن الفحشاء، فقال الأستاذ مجيبا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.

ومن أبرز تلامذة الأستاذ: **القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري** (٤٥٠هـ) الفقيه الشافعي، وقد مات وهو ابن مائة وسنتين، لم يختل عقله ولا تغير فهمه، وقد قيل له: لقد مُتِّعتَ بجوارحك، فقال: لِـمَ لا وما عصيت الله بواحدة منها قط، وحضر أبو الطيب مجلس الشيخ أبي حامد الإسفرايني، فهو تلميذ الإسفرائينيين: أبي حامد وأبي إسحاق.

ومن تلامذة القاضي أبي الطيب الطبري: الخطيب البغدادي وإمام الحرمين الجويني وأبو الوليد الباجي وأبو إسحاق الشيرازي، وهو أخصهم به؛ فإنه دخل بغداد سنة خمس عشرة وأربعمائة (٤١٥هـ) وقرأ على القاضي أبي الطيب الطبري ولازمه واشتهر به وصار أعظم أصحابه ومعيد درسه، قال الشيرازي عن شيخه: (ولم أر فيمن رأيت أكمل اجتهاداً وأشد تحقيقاً وأجود نظراً منه).

وأبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفِيْرُوْزَ أباذي (٤٧٦هـ) كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة، وأقرب شاهد على ذلك قول العقيلي أوحد شعراء عصره:

يقد ويفري في اللقاء كأنه لسان أبي إسحاق في مجلس النظر

وهو فقيه الشافعية، له في المذهب المهذب والتنبيه، وله في أصول الفقه: **كتاب التبصرة**، اقتصر فيه على المسائل المختلف فيها دون المتفق عليها، وجرَّده أيضا من الحدود، ثم صنَّف بعده **كتاب اللمع**، قال في مقدمته: (سألني بعض إخواني أن أُصنف له مختصرا في المذهب في أصول الفقه، وليكون ذلك مضافا إلى ما عملت من التبصرة في الخلاف، فأجبته إلى ذلك إيجابا لمسألته، وقضاء لحقه، وأشرت فيه إلى ذكر الخلاف، وما لا بد منه من الدليل).

وصدَّر الشيرازيُّ كتابه ببيان حدود يُحتاج إليها، وربما غيَّر في بعض المسائل مختاره من حد أو قول عما في التبصرة.

ثم إنه قام **بشرح كتاب اللمع** شرحا وافيا كافيا، وكأن هذا هو السبب في انصراف الأصوليين عن شرحه، وإنما تُذكر في ذلك مؤلفات يسيرة، فمن ذلك: حاشية للشيخ جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) الذي قام بتصحيح كتاب اللمع ونشْره، وللشيخ محمد بن يحيى بن أمان الحنفي الهندي المكي (بعد ١٣٦٤هـ) شرح ممزوج، سمّاه **نزهة المشتاق شرح لمع أبي إسحاق**، وَشَرَحَه الشيخ محمد ياسين الفاداني (١٤١٠هـ)، وأسماه **بغية المشتاق شرح لمع الشيخ أبي إسحاق**، وَشَرَحَه الشيخ محمد عصام عرار الحسني، وسمّاه **بهجة الوصول بشرح اللمع في الأصول**، وقام الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري (١٤١٣هـ) بتخريج أحاديث اللمع.

يقال: إن أبا إسحاق الشيرازي أخذ أسماء كتبه من ابن جني؛ فإن له المهذب والتنبيه واللمع والتبصرة.

وقد كان لأبي إسحاق الشيرازي سبقٌ يُذكر في التصنيف الأصولي على طريقة أهل الجدل؛ إذ يُعد هو المؤسس الأول لمدرسة الجدل الأصولية، وهذا واضح من مؤلفاته الأصولية الثلاثة، كما أن له مصنّفات خاصة في الجدل الأصولي؛ فقد صنَّف **كتاب الملخص** في الجدل، ثم إنه قام باختصاره في **كتاب المعونة**؛ إذ يقول في مقدمته: (..وجدتُ ما عملتُ من الملخص في الجدل مبسوطا؛ صنفتُ هذه المقدمة؛ لتكون معونة للمبتدين، وتذكرة للمنتهين، مجزية في الجدل، كافية لأهل النظر) فهذه مصنفات خمسة للشيرازي في الأصول والجدل.

وقد تأثّر بهذه المدرسة وسار عليها تلامذته في مصنفاتهم: الأصولية منها والجدلية، وهم: أبو الوليد الباجي في **المنهاج في ترتيب الحجاج**، وإمام الحرمين الجويني في **الكافية**، وأبو الوفاء ابن عقيل في **الجدل على طريقة الفقهاء**.

فهؤلاء الأعلام الأربعة هم الروّاد الأوائل لمدرسة الجدل الأصولية؛ حيث حصلت بها المدامجة بين المسائل الأصولية والجدلية؛ كما في نقد الحدود والتعريفات، وفي تقرير الأدلة ومعارضتها، وفي قوادح القياس.

وقد كان لهذا المنهج أثر متجدد في مصنفات الأصوليين اللاحقة، كما يظهر ذلك جليا في مؤلفات الغزالي والرازي والآمدي وابن الحاجب، بل ذهب بعض المؤلفين إلى وضْع لفظ (الجدل) مقرونا بلفظ (الأصول) في تسمية مصنفاتهم الأصولية؛ كما صنع ابن الحاجب في كتابه: (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل) وابن عبد الهادي في كتابه: (مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول).

وقد وقع خلاف في معتقد أبي إسحاق الشيرازي: أهو على مذهب الأشاعرة أو أنه مخالف لهم؟ وقد أشار ابن عساكر إلى سبب ذلك عندما قال: (وكان يَظن بعضُ من لا يَفهم أنه مخالف للأشعري؛ لقوله في كتابه في أصول الفقه: "وقالت الأشعرية: إن الأمر لا صيغة له" وليس ذلك لأنه لا يعتقد اعتقاده، وإنما قال ذلك لأنه خالفه في هذه المسألة بعينها، كما خالفه غيره من الفقهاء فيها، فأراد أن يبين فيها أن هذه المسألة مما انفرد بها أبو الحسن).

إلا أن الفقيه الشافعي أبا الحسن الكَرَجي يقرِّر شيئا آخر، وهو أن أبا إسحاق الشيرازي إنما اقتدى في ذلك بالشيخ أبي حامد الإسفراييني، قال: (ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام؛ حتى ميَّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري.. وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة).

والظاهر من حال الشيرازي أنه يخالف الأشاعرة؛ فإنه كان يردُّ عليهم في مسائل عدة، بل كان يقول: (هذه كتبي في أصول الفقه التي أعارض فيها الأشاعرة) إلا أنه لما كان شافعي المذهب في الفقه صار معدودا من الأشاعرة.

وممن سار على الطريقة الجدلية في التصنيف الأصولي: شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن حَبَش السُّهْرَوَرْدي الشافعي (٥٨٧هـ) في **كتاب التنقيحات**، فقد وضعه بطريقة جدلية، مجرَّدة عن الأمثلة؛ إذ يقول: (فإن تكثير الأمثلة تأباه الطباع الكاملة، وإن مالت إليه أرذال من الطبقة السافلة) وجعله مختصرا، مطرزا بالضوابط؛ إذ يقول: (ولم أطوِّلْه؛ لأن مطولات الكتب مبلدة للأفهام، مبردة للأفكار، ثم شفعتُ نكت الأصول بضوابط من مصطلحات أبناء العصر) والشهاب السهروردي له ميل إلى الدرس الفلسفي أكثر من غيره، وكانت له نزعة صوفية، واتهم بانحراف العقيدة، وحكم

العلماء بإهدار دمه، فكتب صلاح الدين الأيوبي لابنه الملك الظاهر بقتله، فقُتل، مع أن كتاب التنقيحات خلي عما يُشعر بشيء من الانحراف، وقد تأثَّر السهروردي فيه كثيرا بكتاب المستصفى، واعتمد عليه، مع أنه لا يذكره باسمه، بل كان يشير إليه بقوله: (بعض الناس) أو: (بعض من يُعتقد فيه) وقد يسميه إن ارتضى رأيه بأمير المتأخرين، كما أنه استفاد من المعتمد لأبي الحسين البصري والبرهان للجويني، مع أنه لم يصرِّح بالنقل عن كتاب معين.

ومما يُذكر أن البدر الزركشي في البحر المحيط رجع في أكثر من موضع إلى كتاب التنقيحات، ورصَّع ابن الساعاتي الحنفي كتابه البديع بفرائد من تنقيحات الشهاب السهروردي.

ثم جاء بعد أبي إسحاق الشيرازي تلميذُه أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي (٤٧٤هـ) صاحب **كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول**، وقد صرَّح بسبب تأليفه فقال في مقدمته: (أما بعد فإنك سألتني أن أجمع لك كتابا في أصول الفقه، يشتمل على جمل أقوال المالكيين، ويحيط بمشهور مذاهبهم، وبما يُعزى من ذلك إلى مالك رَحِمَهُ اللَّهُ) ثم أَخَذَ منه كتابه الأصولي المختصر: **الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل**، وقد تناول في مفتتح كتاب الإحكام بيان حدود الألفاظ الأصولية، ثم قام بشرحها في **كتابه الحدود**، وله في الجدل: **كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج**، قال في مقدمته: (أما بعد فإني لما رأيت بعض أهل عصرنا عن سبل المناظرة ناكبين، وعن سنن المجادلة عادلين... أزمعت على أن أجمع كتابا في الجدل، يشتمل على جمل أبوابه، وفروع أقسامه، وضروب أسئلته، وأنواع أجوبته).

وللباجي وصية نافعة، كتبها لولديه، جاء فيها: (والعلم سبيل لا يفضي بصاحبه إلا إلى السعادة، ولا يقصر به عن درجة الرفعة والكرامة، قليله ينفع، وكثيره يُعلي ويرفع، كنز يزكو على كل حال، ويكثر مع الإنفاق، ولا يغصبه غاصب، ولا يُخاف عليه سارق ولا محارب.

فاجتهدا في طلبه، واستعذبا التعب في حفظه، والسهر في درسه، والنصب الطويل في جمعه، وواظبا على تقييده وروايته، ثم انتقلا إلى فهمه ودرايته).

وظاهرٌ في مصنفات الباجي الأصولية والجدلية تأثُّره بطريقة شيخه أبي إسحاق الشيرازي، واستفادته من مصنفاته.

ويعد كلٌ من الباجي وابن العربي حلقة وصل بين بلاد الأندلس وبلاد المشرق، ويجمع بين هاتين الحلقتين: الإمام أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطُّرْطُوشي (٥٣٠هـ) فإنه تفقه على القاضي أبي الوليد الباجي، كما أن ابن العربي تفقه على الطرطوشي، صاحب كتاب الحوادث والبدع، خصَّصه للكشف عن وجوه النهي عن البدع من جهة باب سد الذرائع، قال عنه أبو شامة: (وهو كتاب حسن مشحون بالفوائد على صغره).

ومن أقران الباجي: الحافظان: ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ) والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) وربما يعدان من شيوخه أو تلاميذه؛ لأنه روى عنهما ورويا عنه، وهما أسنُّ منه وأكبر، وابن حزم الأندلسي، وأبو المظفر السمعاني، وإمام الحرمين الجويني.

أما حافظ الأندلس فهو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، عُرف بسعة مصنفاته، وكان موفقاً في التأليف، معاناً عليه، وأقرب مصنفاته إلى علم أصول الفقه: **كتاب جامع بيان العلم وفضله**، كتبه استجابة لمن سأله عن معنى العلم.. فأجابه الشيخ إلى ما سأل قائلاً: (ورغبتُ أن أقدم لك قبل هذا من آداب التعلم وما يلزم العالم والمتعلم التخلق به والمواظبة عليه، وكيف وجه الطلب، وما حُمد ومُدح فيه من الاجتهاد والنصب إلى سائر أنواع آداب التعلم والتعليم وفضل ذلك، وتلخيصه بابًا بابًا مما روي عن سلف هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين لتتبع هديهم، وتسلك سبيلهم وتعرف ما اعتمدوا عليه من ذلك مجتمعين أو مختلفين في المعنى منه، فأجبتك إلى ما رغبت).

ومن فوائد ابن عبد البر في هذا الكتاب قولُه: (فمن قرأ فضائل مالك وفضائل الشافعي وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين وعني بها

ووقف على كريم سيرهم وهديهم كان ذلك له عملا زاكيا، نفعنا الله بحب جميعهم. قال الثوري رحمه الله: عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة).

وأما حافظ بغداد فهو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المشهور بالخطيب البغدادي، أحد حفاظ الحديث وضابطيه المتقنين، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، واستفاد من الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وأبي نصر ابن الصباغ.

وللخطيب البغدادي **كتاب الفقيه والمتفقه**، الذي يعتبر أصول فقه المحدثين، وقد بناه الخطيب ـ في الغالب ـ على مصدرين، هما: الرسالة للشافعي، وعلى الكتب الأصولية لمعاصره: أبي إسحاق الشيرازي، وامتاز بسوْق الأحاديث والآثار المروية بالإسناد عن الصحابة والتابعين والأئمة، وهذه المزية عزيزة الوجود في الكتب الأصولية.

وقد صنف الخطيب هذا الكتاب نصيحة لطائفتين: لأهل الحديث، ولأهل الرأي.

ذلك أن أكثر كتبة الحديث في زمانه ابتعدوا عن معرفة فقه ما كتبوه وفهم معنى ما دونوه، وذموا مستعملي القياس من العلماء، بل سبق إلى نفوسهم أنه محظور على عمومه، ثم قلدوا مستعملي الرأي في نوازلهم، وعولوا فيها على أقوالهم ومذاهبهم، فنقضوا بذلك ما أحلوه، واستحلوا ما حرموه.

وحُق لمن كانت حاله هذه أن يطلق فيه القول الفظيع، ويُشنَّع عليه بضروب التشنيع، فهذا طعن أهل الرأي والمتكلمين في أهل الحديث.

أما أهل الرأي فجُلُّ ما يحتجُّون به من الأخبار واهية الأصل، ضعيفة عند العلماء بالنقل، فأظهر أهل الحديث فسادها، فشقَّ عليهم إنكارُهم إياها، وهم قد جعلوها عمدتهم، واتخذوها عدتهم، وكان فيها أكثر النصرة

لمذاهبهم، فغير مستنكر لذلك أن يطعن أهل الرأي على أهل الحديث، وأن يرفضوا نصيحتهم؛ لأنهم قد هدموا ما شيدوه، وأبطلوا ما راموه وقصدوه.

وبعد أن ذكر هذه الحال قال الخطيب: "فقد ذكرت السبب الموجب لتنافي هذين الفريقين، وتباعد ما بين هاتين الطائفتين، ورسمت في هذا الكتاب لصاحب الحديث خاصة، ولغيره عامة ما أقوله نصيحة مني له، وغيرة عليه" وضمَّنه فضل الفقه والتفقه في الدين، وأخلاق الفقيه وآدابه.

وأما ابن حزم الظاهري، فهو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (٤٥٦هـ) كان أول أمره على مذهب الشافعي، ثم انتسب لأهل الظاهر، ثم استقل بنفسه، كان متفننا في علوم جمة، يُقال: إن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة، وكان قد بلغ ستا وعشرين سنة، فدخل المسجد، فجلس ولم يركع، فقال له رجل: قم فصل تحية المسجد، قال: فقمت وركعت، فلما رجعنا من الصلاة على الجنازة، دخلت المسجد فبادرت بالركوع، فقيل لي: اجلس اجلس، ليس ذا وقت صلاة، وكان بعد العصر، قال: فانصرفت وقد حزنت، وقلت للأستاذ الذي رباني: دلني على دار الفقيه أبي عبد الله بن دحون، قال: فقصدته وأعلمته بما جرى، فدلني على موطأ مالك، فبدأت به عليه، وتتابعت قراءتي عليه وعلى غيره نحوا من ثلاثة أعوام، وبدأت بالمناظرة.

وكان ابن حزم كثير الوقوع في العلماء المتقدمين، لا يكاد أحد يسلم من لسانه، وقد قيل: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان.

قال الذهبي: (ولي أنا ميل إلى أبي محمد؛ لمحبته الحديث الصحيح، ومعرفته به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل، والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة، ولكن لا أُكفِّره، ولا أُضلِّله، وأرجو له العفو والمسامحة، وللمسلمين)

ومن مؤلفاته في أصول الفقه: **كتاب الإحكام في أصول الأحكام**، الذي قام فيما بعد بتقريبه في كتابه الصغير: **النبذ**، وله **نظم موجز**، افتتحه بقوله:

تعدّى سبيل الرشد من جار واعتدى وضاء له نور الهدى فتبلّدا

وله **كتاب الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس**، وهو كتاب ضخم، والظاهر أن نحو نصف الكتاب من أوله مفقود، وله **كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل**، وهو الذي قام محيي الدين ابن عربي الطائي (٦٣٨هـ) بتلخيصه في (**ملخص إبطال القياس**) ولابن حزم **كتاب الصادع**، الذي لا يُعرف أهو كتاب مستقل أم هو مقدمة لكتابه الكبير: (إبطال القياس).

وقد جرت بين ابن حزم وأبي الوليد الباجي مناظرات مشهورة، قيل إنها كانت السبب في رحيل ابن حزم وإحراق كتبه.

ومذهب جمهور أهل العلم أن خلاف أهل الظاهر غير معتبر في انعقاد الإجماع، قال النووي: (على المختار الذي عليه المحققون والأكثر).

وأما أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩هـ) فهو صاحب **كتاب القواطع**، هذا هو اسمه على الصحيح، وأما تسميته بقواطع الأدلة فهي من الزيادات التي ألحقها اجتهادا من قام بتحقيق الكتاب ونشره، حيث إن المؤلف لم يشر إلى تسمية كتابه في المقدمة، وإنما أطبقت كتبُ التراجم على تسميته بالقواطع، وكذا من نقل عنه من الأصوليين، وهو أيضا المدوَّن على غلاف جميع نسخه الخطية إلا واحدة.

وقد انتقد أبو المظفر السمعاني في كتاب القواطع المتكلمين في أصول الفقه بأنهم أجانب عن الفقه ومعانيه، وفيه من جهة ثانية تتبعٌ وردٌّ على كتاب تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي الحنفي (٤٣٠هـ) فإن السمعاني قال في

مقدمته: (وأخص ما ذكره القاضي أبو زيد الدبوسي في "تقويم الأدلة" بالإيراد، وأتكلم عليه بما تزاح معه الشبهة، وينحل به الإشكال، بعون الله تعالى).

ووصف هذا الكتاب حفيدُه أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٥٦٢هـ) صاحب كتاب الأنساب بأنه يغني عما صُنِّف في علم الأصول، وقال التاج السبكي: (ولا أعرف في أصول الفقه أحسن من كتاب القواطع ولا أجمع).

ومما يستدعي الانتباه أن السمعاني في كتاب القواطع نصَّ على تعيُّن الانتساب لمذهب الشافعي؛ إذ يقول: (وعلى الجملة نقول: إن الانتساب إلى الشافعى استنان فإن النبي ﷺ قال: (الأئمة من قريش) فاخترنا الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ورضوان الله عليه؛ لأنّا لم نجد فى الأئمة الذين مهَّدوا الأصول وفرَّعوا التفريعات.. أحدا من قريش سوى الشافعي رحمه الله.. فتعين الانتساب إلى الشافعي رحمه الله) الحديث أخرجه الإمام أحمد وغيره، وقال الحافظ ابن حجر: هو حديث متواتر.

والسمعاني في موضع آخر من كتاب القواطع يُلقي باللوم على بعض الشافعية من أجل مخالفته مذهب إمامه؛ إذ يقول: (وهذا تركٌ لمذهب الشافعي رحمه الله ومساعدةٌ للمخالفين، وليس سبيلُ من يُنصَّب للتقدم في مذهبه، ويُعتَقَد أنه الفحل المدافع عن حريمه: أنه إذا جاء إشكالٌ في المسألة يترك مذهب صاحبه، ويوافق الخصوم، بل ينبغي أن يبذل له جهده، ويجعل فكره يحل الإشكال؛ فإن أمكنه ذلك وإلا تركه إلى من يوفقه الله تعالى له، ويهديه إليه.

ويمتثل قول عمرو بن معدي كرب:

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فأما أن يترك مذهبه ويوافق خصومه فمحال، والله العاصم بمنِّه).

ومن تدبَّر حياة السمعاني وبيئة عصره ظهر له جليا الباعث المؤثِّر وراء اختياره مذهب الشافعي وتفضيله إياه على غيره، بعد أن كان مدة ثلاثين سنة كاملة من حياته على مذهب الحنفية، ثم تحوله عنه، وهو أن الله شرح صدره لمذهب أهل الحديث، وكان مبتدأ ذلك في رحلته إلى الحج؛ حيث ظفر بصحبة الإمام الحافظ أبي القاسم سعد بن علي الزنجاني (٤٧١هـ) ولازمه، ولم يزل معه حتى صار ببركته من أصحاب الحديث.

وقد ذكر التاج السبكي أثر هذا الانتقال من الجانب الفقهي فقال: (وصارت السمعانية شافعية بعد أن كانوا حنفية، فالحنفية من السمعانية: الإمام أبو منصور، وولده أبو القاسم علي، وولده أبو العلاء عالي، والشافعية: الإمام أبو المظفر، وأولاده، وأولاد أولاده، وكل سمعاني جاء بعده).

وقد أعلن أبو المظفر هذا الانتقال بمرو سنة ٤٦٨هـ في دار ولي البلد، وبحضور أئمة الفريقين، وحصل بسبب ذلك خصومة بين المذهبين، واضطرب أهل مرو اضطرابا حتى وردت الكتب من جهة الأمير ببلخ في شأنه والتشديد عليه، فخرج أبو المظفر من مرو وهو مستقر على هذا الانتقال، وهجره لذلك أخوه أبو القاسم وكتب إليه: كيف خالفت مذهب الوالد وانتقلت عن مذهبه؟

فكتب كتابا إلى أخيه وقال: (ما تركت المذهب الذي كان عليه والدي رحمه الله في الأصول، بل انتقلت عن مذهب القدرية؛ فإن أهل مرو صاروا في أصول اعتقادهم إلى رأي أهل القدر) وصنَّف كتابا في الرد على القدرية وأهداه إليه، فرضي عنه، وقبل عذره، وطاب قلبه، ووجَّه إليه ابنه أبا العلاء عالي للتفقه عليه.

إن انتقال أبي المظفر إلى مذهب الشافعي في الفروع لم يكن مسألة مقصورة على ترك مذهب إمام في الفقه وتقليد مذهب إمام آخر، كما يبدو في الظاهر، بل ارتبط هذا الانتقال ارتباطا وثيقا بالمذهب العقدي، ذلك أن أبا المظفر بتركه مذهب الحنفية ترك مذهب القدرية وبانتقاله إلى مذهب الشافعية انتقل إلى مذهب أهل الحديث.

وهو الذي يقول: (فهذا كلام الشافعي في ذمِّ الكلام والحث على السنة، وهو الإمام الذي لا يُجارى، والفحل الذي لا يُقاوم.. فلا ينبغي لأحد أن ينصر مذهبه في الفروع، ثم يرغب عن طريقته في الأصول) قال ذلك في **كتاب الانتصار لأصحاب الحديث**، وهذا الكتاب أسبق تصنيفا؛ فإنه يحيل إليه في مواضع عدة من كتاب القواطع، ومن عنوان كتاب الانتصار يظهر مضمونه والغرض من تأليفه، وذلك أن السمعاني أفرده للرد على المتكلمين ومناصرة أهل الحديث، ويعدُّ مصدرا لا نظير له في كشف مسائل من أصول الفقه؛ بُنيت على أصول أهل الكلام وقواعدهم.

وكتاب الانتصار ـ فيما أعلم ـ من الكتب المفقودة، ولم يصل إلينا منه إلا فصول منقولة، أثبت الجلال السيوطي معظمها في كتابه صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام.

إن أبا المظفر السمعاني بهذين الكتابين يعد المؤسس الأول لمدرسة النقد والتصحيح في أصول الفقه، ومن روّاد هذه المدرسة: أبو العباس أحمد ابن تيمية (٧٢٨هـ) وتلميذه شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) والشيخ محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) في كتابيه: أضواء البيان والمذكرة، فهؤلاء أربعة من أعلام أهل السنة، وقد سبق هؤلاء أجمعهم خطيب أهل السنة ابن قتيبة (٢٧٦هـ).

لقد كان لأبي المظفر السمعاني اليد الطولى في البحث عن **نشأة المقالات الأصولية**، وذلك في كتابيه القواطع والانتصار لأصحاب

الحديث؛ فقد اجتهد ﷺ في الكشف عن صاحب المقالة ومُنشئها، وبيان أنها من الأقوال المخترعة التي لم يُسبق إليها.

وفي سلوك هذه الطريقة تعرية لأقوال أهل البدع التي تسللت إلى علم أصول الفقه، وربما عزب عن طائفة من الأصوليين معرفةُ أصحابها، وفي ذلك أيضا تشنيع على هذا القائل وتحذير من سوء مقالته وفضح للباطل وأهله.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في القواطع: (ولا نقول كما قال بعض المبتدعة: إن نفس القرآن ليس بمعجز.. وإنما الإعجاز في القرآن هو أن الله عز وجل منع الخلق عن الإتيان بمثله مع قدرتهم عليه.

وهذا قول باطل، وزعم كاذب.

وسمعت والدي ﷺ يقول: إن هذا قول اخترعه الجاحظ، ولم يسبقه إليه أحد، ومن قال به بعده فإياه اتبع، وعلى منواله نسج، وهو في نفسه مستسمج مستهجن).

وقال في مسألة أخرى: (وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به؛ شيء اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه ردَّ الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء، الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول).

وقال: (وهذا الذي نحن فيه، وهو التوقف عن قبول السنة إلى أن تعرض على الكتاب والأصول أحد تلك الأقسام على ما قاله هذا الرجل [أي الدبوسي].

ولسنا نخصه بهذه اللائمة، بل هو متبع في هذا الأمر، ناسج على منوال نُصب قبله، سالك سبيلا وُطِّئت له ولأمثاله؛ فإن عيسى بن أبان البصري هو المخترع لهذا.

ولذلك نُقل عنه التصرف في الرواة من الصحابة؛ فإنه قال: إن كان الراوي متساهلا في الرواية لم يقدم خبره على القياس، مثل أبي هريرة وذويه.

وقد باء ذلك الرجل بوبال نصب هذه الإحنة، وحفر هذه المهواة، وبسط هذه الشبكة، وطرح هذا الشوك في طريق الإسلام).

وقال أبو المظفر بعد نقله كلام الدبوسي في هذه المسألة: (وهذا الذي قاله جرأة عظيمة، ولا أدري كيف وقع الإغضاء عنه والمدامجة في حقه في بلاد أهل السنة؟

وجميع الصحابة قد عدلهم الله تعالى في آي كثيرة من كتابه).

وقال عن إنكار أن للأمر صيغة: (وهذا لم يسبق الأشعريَّ ومن تبعه إليه أحدٌ من العلماء).

ثم إن كتاب القواطع بنظر آخر يعدُّ المصدر الأقوم والأقدم في تحقيق مذهب الشافعية في أصول الفقه، وفي تحرير قول الإمام الشافعي على الخصوص، قال التاج السبكي عن هذا الكتاب: (هو أنفع كتاب للشافعية في الأصول وأجلُّه) وقال الزركشي: (وهو أجل كتاب للشافعية في أصول الفقه نقلا وحجاجا) وقد كان عليه التعويل في تقرير مذهب الشافعية ونصرته؛ حيث قال التاج السبكي في شأن كتاب البرهان للجويني: (وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية، وأنا أعجب لهم؛ فليس منهم من انتدب لشرحه ولا للكلام عليه، إلا مواضع يسيرة، تكلم عليها أبو المظفر بن السمعاني في كتاب القواطع، وردَّها على الإمام).

وقد عاصر أبا المظفر السمعاني أصوليان عظيمان من الشافعية، هما: أبو إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين الجويني، وقعت لهما آثار أصولية مذكورة مشهورة، فيها اعتناء ظاهر ببيان مذهب الشافعي وأصحابه، إلا أن أثر السمعاني كان أعظم وأقوى، ذلك أن الشيرازي في مصنفاته الأصولية يميل كثيرا إلى الاختصار، مع الاقتصار على بعض المسائل دون بعض، وأما الجويني فقد عكَّر على شافعيَّته تفرُّدُه بالرأي، وكثرة استشكالاته، حتى جاء الغزالي؛ فكان تصنيفه أولى وأوفى.

ثم إن أبا حامد الغزالي صنَّف كتاب شفاء الغليل للرد على القاضي الحنفي أبي زيد الدبوسي، وهذا الصنيع أشبه ما يكون بصنيع السمعاني، الذي خصَّ الدبوسي بالرد في كتابه القواطع، وقد كانت مصنفات الغزالي الأصولية أجمعها طافحة بالنقل عن الإمام الشافعي وأصحابه، بل جاء في خاتمة المنخول قولُه: (ولسنا ندعي عصمة الشافعي، ولكنا نرجح مذهبه؛ لأنه أبعد عن الزلل من غيره) يضاف إلى ذلك أن مصنفات الغزالي عُرفت بجودة الترتيب والتبويب وإتقان الصناعة وحسن التركيب، ووقعت على أكمل وجه وأبهاه؛ فكان لها أوسع القبول، وعليها التعويل.

ثم جاء السبكيان، تقي الدين وابنه تاج الدين؛ إذ بدا منهما اجتهاد ظاهر في تتبع كلام الإمام الشافعي ونقْل مذهبه، بدا ذلك جليا في كتاب الإبهاج، وقد نصَّ التاج في مقدمته لكتاب رفع الحاجب على "تبيين مذهب الشافعي، على الخصوص في الأصول، وآراء أصحابه".

كما أن جمال الدين الإسنوي، كان له في كتاب نهاية السول اختصاص ظاهر ببيان مذهب الإمام الشافعي؛ إذ قال في مقدمته عند ذكره الأمور التي ضمَّنها كتابه: (الثالث: تبيين مذهب الشافعي بخصوصه؛ ليعرفَ الشافعيُّ مذهبَ إمامه في الأصول، فإن ظفرتُ بالمسألة فيما وقع لي من كتب الشافعي؛ كالأم والأمالي والإملاء ومختصر المزني ومختصر البويطي؛

نقلتُها منه بلفظها غالبا، مبينا الكتاب الذي هي فيه، ثم الباب، وإن لم أظفر بها في كلامه عزوتُها إلى ناقلها عنه).

فهؤلاء سبعةٌ من فقهاء الشافعية من أهل المصنفات الأصولية، كانت لهم عناية أكيدة بنقل مذهب الإمام الشافعي، واجتهادٌ في ضبطه وتحريره، فهم سبعة من الشافعية الأعلام، لم يشغلهم عن بيان مذهب إمامهم أصول أو كلام.

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأعلام السبعة انتفعوا في تأسيس مذهب الشافعية الأصولي من آثار أسلافهم من أئمة الشافعية؛ كابن سريج وتلامذته، وأبي حامد الإسفراييني والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني والقاضي أبي الطيب الطبري.

وقد سبق مرحلة التأسيس المذهبي في أصول الفقه وَتَقَدَّمَها ومهَّد لها مرحلة التأسيس الكلامي لعلم أصول الفقه، وهي ما يُعرف بطريقة المتكلمين؛ فظهرت مصنفات الأئمة الثلاثة المؤسسين لطريقة المتكلمين الأصولية، وهم: القاضي الباقلاني والقاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري، ومصنفات هؤلاء الثلاثة ليس فيها حضور معتبر لبيان مذهب الإمام الشافعي وأقوال أصحابه.

والسبب واضحٌ جليٌّ في غيبة الإمام الشافعي عن هذه المصنفات، مع أنه مؤسسُ هذا العلم وواضعه، ذلك هو اشتغال المعتزلة بنقل مذهبهم العقدي وبثِّ أقوال أصحابه، وبالنسبة للقاضي الباقلاني فقد كان مشتغلا بالرد على المعتزلة، آخذا في تقرير المسائل الكلامية، مع الجري على عادة أهل الكلام وطريقتهم في تجريد علم الأصول عن النظر الفقهي، مع كون الباقلاني لا ينتمي أصلا للمذهب الشافعي.

وقد واكب تأسيس المذهب الأصولي للشافعية تأسيسٌ ثان وثالث؛

حيث كان تأسيس المذهب الأصولي للحنابلة على يد القاضي أبي يعلى وتلميذيه، وكان تأسيس المذهب الأصولي للمالكية على يد ابن القصار وتلميذه القاضي عبد الوهاب ثم أبي الوليد الباجي، وانفرد المذهب المالكي بأن تأسيسه كان أسبق من ظهور طريقة المتكلمين، وهذا هو السرُّ وراء انفراد المدرسة المالكية في مبتدأ نشأتها بسلامة مصنفاتهم من آفات المتكلمين، ولولا تأثر المتأخرين من المالكية بطريقة المتكلمين، أعني أبا الوليد الباجي ومن تلاه؛ لكان للمالكية شأن آخر، وطريقة مستقلة في أصول الفقه.

وخلاصة القول: أن التدوين الثاني لعلم أصول الفقه إنما وقع في أول أمره على هيئة نظرية كلامية، لا تعلق لهذا التدوين بمذهب فقهي معين، وكان ذلك على يد الأعلام الثلاثة الأُوَل: (القاضي الباقلاني والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري) فهو تدوين خال تماما عن المذهبية الفقهية، وإنما داخله التمذهب لاحقا، على أيدي فقهاء الأصوليين، من المالكية والحنابلة والشافعية.

هذا بخلاف مذهب الحنفية؛ فقد اقترن عندهم التدوين الأصولي أول نشأته بالفقه وامتزج معه، فكانت طريقتهم في التصنيف الأصولي أليق بالفروع، بل كان تقرير القواعد الأصولية تابعا وخادما لمذهبهم الفقهي، فصحَّ بهذا النظر تسمية منهجهم الأصولي بطريقة الفقهاء.

٨

وأما إمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ) فقد اختص بتتلمذه على آثار الباقلاني الأصولية؛ حيث كان مولعا بها، وهو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، ثم النيسابوري، خرج من نيسابور إلى الحجاز، وجاور بمكة أربع سنين وبالمدينة؛ يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب، فلهذا قيل له: إمام الحرمين.

وانتهت إليه رئاسة الشافعية وفُوِّض إليه أمور الأوقاف، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة غير مزاحَم ولا مدافَع، مسلَّم له: المحراب والمنبر والخطابة والتدريس والمناظرة.

قال التاج السبكي: (ولا يشك ذو خبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام والأصول والفقه، وأكثرهم تحقيقا، بل الكل من بحره يغترفون، وأن الوجود ما أخرج بعده له نظيرا).

وقد أخذ إمام الحرمين عن والده شيخ الشافعية أبي محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ) صاحب **كتاب الجمع والفرق**، وهو أول كتاب فيه تعرُّضٌ للفروق الأصولية؛ حيث تضمن باختصار بحث خمس مسائل في الفروق الأصولية، وأبو محمد الجويني أخذ عن القفال الصغير ولازمه، وهو أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي (٤١٧هـ) وهو غير القفال الكبير، أبي بكر الشاشي (٣٦٥هـ).

وقد أخذ إمام الحرمين عن القاضي أبي الطيب الطبري (٤٥٠هـ) وعن القاضي حسين المروزي (٤٦٢هـ) الذي يُعدُّ أول من حصر الفقه في أربع قواعد.

وللجويني في أصول الفقه كتب ثلاثة، كل واحد منها له شأن:

أولها: **كتاب التلخيص**، وقد يسمى بمختصر التقريب والإرشاد للقاضي الباقلاني أو تلخيص التقريب، وذلك أن الجويني أخذه من كتاب التقريب والإرشاد وتابعه فيه، وهو أسبق كتبه الأصولية، وقد أملاه بمكة حرسها الله تعالى، ويعد مصدرا موثوقا في معرفة آراء الباقلاني الأصولية، حيث اعتمده لهذا الغرض جمع من الأصوليين؛ كالتاج السبكي والزركشي.

والكتاب الثاني للجويني، وهو آخر كتبه تصنيفا، وهو المعبِّر عن شخصيته وآرائه: **كتاب البرهان**، وقد أكثر فيه من النقل عن الباقلاني، ووضعه على أسلوب غريب، لم يقتد فيه بأحد، وسماه التاج السبكي لغز الأمة؛ لما فيه من مصاعب الأمور، وأنه لا يخلي مسألة عن إشكال، ولا يخرج إلا عن اختيار يخترعه لنفسه وتحقيقات يستبد بها، وهذا فيما يظهر هو سبب انصراف الشافعية عن الاحتفاء به.

وممن شرح كتاب البرهان اثنان من المالكية:

أولهما: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازَري (٥٣٦هـ) بفتح الزاي وقد تكسر، ويعرف بالإمام المازري، وذلك في كتابه **كشف إيضاح المحصول من برهان الأصول**.

قال الذهبي: (ولصاحب الترجمة تأليف في الرد على (الإحياء)، وتبيين ما فيه من الواهي والتفلسف، أنصف فيه رحمه الله) يعني بذلك كتاب إحياء علوم الدين للغزالي.

وقيل: (لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم، وكان قلمه في العلم أبلغ من لسانه).

وقد وصفه التاج السبكي بقوله: (إن هذا الرجل كان من أذكى المغاربة قريحة، وأحدهم ذهنا؛ بحيث اجترأ على شرح البرهان).

وقد صرَّح المازري بأن شرح البرهان وقع منه بطريقة الإملاء بقوله: (وهذا كتاب أمليناه على كتاب البرهان) وهي عادته في تأليف مصنفاته.

وقد كتب الطاهر بن عاشور على المخطوط: (أملى هذا الكتاب في أصول الفقه، بطريقة علمية نظرية، وتحقيق جليل، مع التنبيه على ما وقع لإمام الحرمين بالبرهان، من كلام يجب تبيينه أو تزييفه).

وثانيهما: الأبياري (٦١٨هـ) في **كتاب التحقيق والبيان في شرح البرهان**، وهو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الأبياري، الذي اجتمع بالسيف الآمدي في الإسكندرية، وتفقه عليه جمال الدين ابن الحاجب؛ إذ هما مالكيان.

وقد اعتمد الأبياري في شرح البرهان وعوَّل كثيرا على كتاب المستصفى للغزالي؛ فمن ذلك: قوله: (وإنما الترتيب الحسن في هذا ما ذكره أبو حامد، ولا مزيد عليه في الحسن) وربما استفاد في كتابه من شرح المازري وتبعه؛ إذ يوجد بينهما تشابه في العبارة والأحكام.

قال التاج السبكي: (ولقد عجبت لهذا "البرهان" فإنه من مفتخرات الشافعيين، ولم يشرحه منهم أحد، وإنما انتدب له هذان المالكيان، وتبعهما شخص ثالث من المالكية أيضا، يقال له الشريف أبو يحيى زكريا بن يحيى الحسيني المغربي؛ فجمع بين كلاميهما وزاد).

وأما سرُّ اعتناء المالكية بكتاب البرهان فهو أن الجويني ربما نال من الإمام مالك، كما فعل في مسألة الاستصلاح وغيرها، والمالكية يأنفون من ذلك.

ثم إنهم يستصعبون مخالفة القاضي المالكي أبي بكر الباقلاني.

ومن أعاد النظر في سير الأصوليين ربما وقعت عينه على اعتناءٍ للشافعية بكتاب البرهان، فمن ذلك: ما صنعه تقي الدين مظفر المصري

الشافعي (٦١٢هـ) الملقب بالمقترح، وهو جدُّ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد لأمه؛ فقد وضع **نكتا على البرهان**، وقد قام محقق كتاب الأبياري بتحرير هذا الكتاب وَوَضَعَه في هامش الشرح.

والكتاب الثالث للجويني: متن مختصر، لم يسمه، وإنما عُرف **بالورقات**؛ لأنه افتتحه بقوله: (وبعد فهذه ورقات، تشتمل على أصول الفقه) وقد شاع تدريس هذا المتن وتقريبه للمبتدئين، وظهرت عناية الأصوليين به، ولعل أول من قام بشرحه هو: تاج الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن سِباع بن ضياء الفزاري الشافعي، المعروف بالفِرْكاح (٦٩٠هـ) لُقِّب بالفركاح لاعوجاج في رجليه، تفقَّه على العز بن عبد السلام، وعلى أبي عمرو ابن الصلاح، وكان عنده من الكرم المفرط وحسن العشرة وكثرة الصبر والاحتمال والمبالغة في اللطف ولين الكلمة والأدب ما لا مزيد عليه، وهو فقيه الشام؛ درَّس وناظر وصنَّف، وانتهت إليه رياسة المذهب، كما انتهت إلى ولده أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم (٧٢٩هـ).

واسم كتابه: **الدركات**، ويُنسب خطأ لابن الصلاح؛ فإن من ترجم لابن الصلاح لم ينسب أحد منهم له شرحا للورقات، ويظهر لمن طالع هذا الشرح استفادة الجلال المحلي (٨٦٤هـ) منه، وذلك **في شرحه على متن الورقات**.

ويعدُّ شرح المحلي أقرب شروح الورقات وأشهرها، وهو جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الشافعي، وهو الملقب بتفتازاني العرب، وكان يقول عن نفسه: (إن فهمي لا يقبل الخطأ) أخذ عن الشمس البِرماوي والولي العراقي، ومن تلاميذه جلال الدين السيوطي، الذي أكمل تفسير شيخه الجلال المحلي؛ فسُمي بتفسير الجلالين، وتصدى الجلال المحليُّ للتصنيف والتدريس والإقراء؛ فشرح كلا من جمع الجوامع والورقات والمنهاج الفرعي للنووي، وأتقنها ما شاء مع الاختصار

والاعتناء، ورغَّب الأئمةُ في تحصيل تصانيفه وقراءتها وإقرائها، ولكنه صار بأخرة يستروح في إقرائه؛ لغلبة الملل والسآمة عليه، وكثرة المخبطين، ولا يصغي إلا لمن علم تحرزه، خصوصاً وهو حاد المزاج.

وعلى شرح الجلال المحلي: **حاشيةٌ للدمياطي (١١١٧هـ) وحاشية النفحات** للخطيب الجاوي (١٣٢٦هـ).

وممن شرح متن الورقات: شمس الدين محمد بن عثمان المارديني (٨٧١هـ) **في الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات.**

وممن شرحه أيضا: أبو محمد محمد بن محمد عبد الرحمن بن علي القاهري، المشهور بابن إمام الكاملية (٨٧٤هـ) لأن أباه كان يلي المدرسة الكاملية، شيخا وإماما ومدرسا لها، وصار ابنه بعده شيخا لها، فعُرف بذلك، فهو إمام ابن إمام.

ولتلميذه: شهاب الدين الحسين بن أحمد بن محمد البدر الكيلاني، المعروف بابن قاوان (٨٨٩هـ) **كتاب التحقيقات في شرح الورقات**، الذي ذكر أنه استمده من أربعة: كلام العضد على ابن الحاجب، وكلام السعد التفتازاني على شرح العضد، والتحرير لشيخه ووالد زوجته ابن الهمام (٨٦١هـ)، والتلويح للسعد، الذي شرح فيه السعد كتاب: التوضيح على متن التنقيح، كلاهما لصدر الشريعة المحبوبي الحنفي (٧٤٧هـ).

ولأبي العباس أحمد بن محمد بن زَكْري أو زَكَري التلمساني المالكي (٩٠٠هـ) **غاية المرام في شرح مقدمة الإمام**، ومراده بمقدمة إمام الحرمين كتاب الورقات، ومن تلامذته: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (٩١٤هـ) صاحب كتاب المعيار المعرب، وإيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك.

وكتاب قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين لأبي عبد الله محمد بن

محمد بن عبد الرحمن الحطاب الرعيني المالكي (٩٥٤هـ) وقد أراد به أن يكون شرحا للورقات ولشرح الجلال المحلي عليه؛ إذ المحلي شيخ شيوخه.

وكتاب غاية المأمول في شرح ورقات الأصول لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (٩٥٧هـ) الذي تتلمذ على شيخ الإسلام زين الدين زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) ولازمه.

ومن تلاميذ الرملي: أحمد بن قاسم العبادي (٩٩٤هـ) الذي وقع له على متن الورقات شرحان: **الشرح الكبير**، ثم لـخَّص منه: **الشرح الصغير**.

ولأبي عبد الله محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي (١٠٨٩هـ) **المعارج المرتقيات إلى معاني الورقات**.

وللمعاصرين على متن الورقات شروح كثيرة، مكتوبة ومسموعة.

وقد نظم متن الورقات الشيخ يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي الشافعي (٩٨٨هـ) في **تسهيل الطرقات**، وعدد أبيات هذا النظم مائتان واثنا عشر (٢١٢) بيتا، وممن شرح هذا النظم: الشيخ عبد الحميد قدس (١٣٣٥هـ) في **لطائف الإشارات**، والشيخ محمد العثيمين (١٤٢١هـ) والشيخ محمد علوي المالكي (١٤٢٣هـ).

ونظمه أيضا: محمد المغربي (١٣٤٠هـ) في تسعة وتسعين بيتا (٩٩) وسماه: **سلم الوصول إلى الضروري من علم الأصول**، ثم شرحه في: **النصح المبذول لقراء سلم الوصول**.

٩

ثم جاء أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) وهو محمد بن محمد بن محمد الطوسي، الشافعي، قال عنه ابن النجار: (مجتهد زمانه، وعين أوانه، برع في المذهب والأصول والخلاف والجدل والمنطق، وقرأ الحكمة والفلسفة، وكان شديد الذكاء، قوي الإدراك، ذا فطنة ثاقبة، وغوص على المعاني).

وقد صنَّف أجلَّ كتب المتكلمين الأصولية على الإطلاق، وواسطة عقدها، ألا وهو: **المستصفى**؛ إذ كان وسطا بين الإيجاز والإطناب؛ حيث انتقاه من كتابيه: **المنخول وتهذيب الأصول**، وتوسط فيه بينهما، وهو آخر كتب الغزالي الأصولية؛ حيث فرغ منه سنة: (٥٠٣هـ) وذلك قبل وفاته بسنتين، وقد أحسن ترتيب "المستصفى" وأجاد، بحيث يفيد قارئه الإمساك بأطراف هذا الفن وجمع مقاصده.

وهذه طريقة الفلاسفة؛ إذ لا تكاد تجد لهم كتابا إلا وقد ضبطت مقالاته وأبوابه في أوله.

وقد لقي هذا الترتيبُ القبولَ والانتشار، يشهد لذلك قول الأبياري: (وإنما الترتيب الحسن في هذا: ما ذكره أبو حامد، ولا مزيد عليه في الحسن)

بل إن كتاب المستصفى يعتبر مرحلة مفصلية في تاريخ علم الأصول، إذ به اكتمل ونضج بناء هذا العلم واستوى على سوقه بالنسبة للمتكلمين.

فما قبل كتاب المستصفى من مؤلفات، اجتمعت في المستصفى بأحسن عبارة وألطف ترتيب، وما بعده من مؤلفات إنما هي اختصار

للمستصفى واقتباس منه، فالمستصفى عمدة كتب المتكلمين الأصولية، وركنها الوثيق، وسندها المتين.

وقد كان الغزالي في كتابه المنخول من تعليقات الأصول متابعا لشيخه: إمام الحرمين الجويني، مقلدا له، حيث يقول: (هذا تمام القول في الكتاب، وهو تمام المنخول من تعليق الأصول، بعد حذف الفضول... والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله تعالى في تعاليقه) فالغزالي في هذا النص وفي مواضع أخرى من الكتاب يذكر شيخه مترحما عليه، وهذا يشير إلى أنه كتبه بعد وفاة شيخه، مع أن التاج السبكي في طبقاته نصَّ على أن الغزالي صنَّف المنخول في حياة أستاذه، بل نقل الذهبي أن أبا المعالي لما رأى المنخول قال: دفنتني وأنا حي، فهلا صبرت، الآن كتابك غطَّى على كتابي.

وقد تهيّأ للغزالي النظر فيما كتبه سابقوه من الأصوليين؛ فإنه نظر فيما كتبه القاضيان: أبو بكر الباقلاني، وعبد الجبار الهمذاني وما كتبه أبو الحسين البصري، كما أنه طالع كتب أستاذه الجويني وأحسن الانتفاع منها؛ فأحكم الغزالي صياغة المادة العلمية من هذه المصادر الأربعة، وأتقن ترتيبها وتبويبها؛ فكان هو خامسهم وخاتمتهم، فاجتمع في المستصفى زبدة كلامهم.

ومن اللطائف: أن ثلاثة من هؤلاء الأعلام مرت بهم مرحلتان: مرحلة التقليد والتبعية لشيخه، ثم الانتقال إلى مرحلة الاستقلال بالرأي والتفرد بالاختيار، حيث وقع ذلك لأبي الحسين البصري مع شيخه القاضي عبد الجبار، ولإمام الحرمين مع القاضي الباقلاني، ولأبي حامد الغزالي مع شيخه إمام الحرمين الجويني.

وللغزالي **كتاب أساس القياس**، وهو رسالة صغيرة، أجاب فيها عمن سأل: هل الشرع قياس أو توقيف؟

وصنَّف الغزالي أيضا **كتاب شفاء الغليل في بيان الشَّبَه والمُخِيْل ومسالك التعليل**، واسم هذا الكتاب يُنبئ عن موضوعه، وله صلة أكيدة بمقاصد الشريعة، بل فيه بحث غير مسبوق في بيان جامع لتقاسيمها، وقد نصّ في مقدمته على أن مما بعثه لتأليفه كلمات القاضي الحنفي أبي زيد الدبوسي (٤٣٠هـ) المتداولة في العلة ومسالكها.

فهذه خمسة كتب أصولية لأبي حامد الغزالي: أسبقها كتاب المنخول وهو أصغرها، وآخرها تصنيفا هو كتاب المستصفى، ومنها كتابان خاصان بالقياس والتعليل، وخامسها كتاب تهذيب الأصول، وهو مفقود، بل لا يعرف له أثر عند الأصوليين.

ومن تلامذة الغزالي: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله الإِشْبِيلي، المعروف بابن العربي المعافري المالكي (٥٤٣هـ) ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها، وكان والده أديبا، صحب ابن حزم وأكثر منه، قال الذهبي: (وكان أبوه أبو محمد من كبار أصحاب أبي محمد بن حزم الظاهري، بخلاف ابنه القاضي أبي بكر؛ فإنه منافر لابن حزم، محط عليه بنفس ثائرة) وكانت لهذا الوالد عناية أكيدة بتعليم ولده؛ حيث رتَّب له عند ريعان نشأته معلما لكتاب الله، ثم ثلاثة من المعلمين، أحدهم لضبط القرآن بأحرفه السبعة، والثاني لعلم العربية، والثالث للتدريب على الحسبان: المعاملات والجبر والفرائض.

ثم إن والده ارتحل به إلى المشرق سنة: (٤٨٥هـ) خمس وثمانين وأربعمائة، فدخل الشام وبغداد ثم دخل الحجاز فحج، ثم عاد إلى بغداد، ثم سافر إلى مصر، وبها مات والده، وذلك سنة: (٤٩٣هـ) ثلاث وتسعين وأربعمائة، وفي السنة نفسها عاد إلى الأندلس.

وللقاضي ابن العربي كتاب أحكام القرآن؛ وهو كتاب يأخذك نحو القواعد الأصولية وتطبيقاتها، كما هو الشأن في كتاب بداية المجتهد ونهاية

المقتصد لابن رشد، وكتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، **فهذه مصنفات فقهية، كُتبت بنَفَس أصولي**، أحدها في تفسير آيات الأحكام، والثاني في شرح أحاديث الأحكام، والثالث في الخلاف الفقهي.

وهذه الأصناف الثلاثة هي المجال الأرحب للتطبيقات الفقهية على القواعد الأصولية.

ولأبي بكر ابن العربي في أصول الفقه: **كتاب المحصول**، أخذ معظمه من شيخه الغزالي في كتابه المنخول من تعليقات الأصول، ومعلوم أن الغزالي في هذا الكتاب قد التزم بتعليقات شيخه إمام الحرمين واقتصر عليها في الغالب.

ومما يُذكر أن ابن العربي قد نصَّ في كتابه قانون التأويل على كتابه المحصول فقال: (وتطلع على شيء من أصول الفقه؛ كالمحصول أو نكته إن استطاله.

ثم تنظر في علم الجدل، وهو في المحصول) فهل يُفهم من هذا الكلام أن له كتابا آخر، يُسمى **نكت المحصول**، أو أنه يقصد الاكتفاء بما في المحصول من نكت وفوائد لمن استطاله؟

وثمت كتاب أصولي آخر ليس له أثر، وهو **كتاب التمحيص**، وذلك أنه أحال عليه مرات عدة في كتبه: العواصم وأحكام القرآن وعارضة الأحوذي.

ومن تلاميذ ابن العربي: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي (٥٤٤هـ) كان إمام وقته في الحديث، وأعرف الناس بعلومه، له **كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، وهو أشرف كتبه وأحسنها إبداعا، وقد طار في الآفاق، تضمن مباحث أصولية؛ أبرزها ما يتعلق بعصمته ﷺ، وله **كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، وهو حاو لأسماء أعيان المالكية وأعلامهم وتبيين طبقاتهم، افتتحه بباب في بيان الحجة

بإجماع أهل المدينة فيما هو وتحقيق مذهب مالك، وله **كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام، وكتاب الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع**، وفي هذين الكتابين بعض من القضايا الأصولية.

وقد أخذ القاضي عياض عن أبي عبد الله المازري شارح البرهان والقاضي أبي الوليد بن رشد الجد وأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد ـ بكسر السين، وهو من أسماء الذئب ـ البَطَلْيَوْسي (٥٢١هـ) صاحب **كتاب التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين**، الذي قال في أوله: (وليس غرضي في كتابي هذا أن أتكلم في الأسباب التي أوجبت الخلاف الأعظم بين من سلف وخلف من الأمم، وإنما غرضي أن أذكر الأسباب التي أوجبت الخلاف بين أهل ملتنا، التي جعلنا الله من أهلها) وقد أرجع هذه الأسباب إلى ثمانية أوجه.

ولأبي العباس أحمد ابن تيمية (٧٢٨هـ) رسالة نافعة في هذا المطلوب، وهي: **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**، ذكر فيها أسباب اختلاف العلماء في المسائل الفقهية، والأعذار التي تُلتمس لهم في اختلافاتهم، وممن أسهم في ذلك الفقيهُ الحنفي حجة الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي، الملقب شاه ولي الله (١١٧٦هـ) صاحب **كتاب حجة الله البالغة**؛ حيث صنَّف **كتاب الإنصاف في بيان أسباب الخلاف**. فهذه كتب ثلاثة في أسباب اختلاف الفقهاء.

ومن تلامذة أبي حامد الغزالي: أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد الوكيل، **المعروف بابن بَرهان** (٥١٨هـ) وهو من تلامذة أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي، كان حنبليا، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، ولذا أطلق عليه ابن الجوزي ابن تركان.

وقد لازم الغزاليَّ وخلفه في تدريس كتاب الإحياء، وله في أصول

الفقه كتاب طُبع باسم (**الوصول إلى الأصول**) وهو يتفق كثيرا مع كتاب المنخول لشيخه أبي حامد الغزالي، ومع كتاب البرهان لإمام الحرمين الجويني.

ومما يؤكد نسبة هذا الكتاب لمؤلفه أن الجلال السيوطي نقل منه في موضعين، وذلك في كتابه المزهر في علوم اللغة؛ إذ نصَّ على اسم كتاب الوصول إلى الأصول لابن برهان.

وممن أكَّد هذه النسبة حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون.

وقد تناقل الأصوليون أقوال ابن برهان الأصولية، معتمدين في ذلك على كتابين له في أصول الفقه لا ثالث لهما، هما: **الوجيز والأوسط**، فممن صنع ذلك: القرافي والتاج السبكي والإسنوي والزركشي، وأضاف بعض من ترجم لابن برهان أن له في أصول الفقه كتابا ثالثا، وهو البسيط.

ولم ينسب أحد من الأصوليين أو ممن ترجم لابن برهان كتابا له باسم: (الوصول إلى الأصول) حسبما ظهر لي.

قد كان لابن برهان أثر واضح في **كتاب المُسَوَّدة**، الذي سُمي بذلك لأن ثلاثة من آل تيمية تتابع على تأليفه دون إكماله فتركوه مُسَوَّدة، دون تبييض؛ يقال: سوَّد الكتاب أي كتب نسخته الأولى، وبيَّض الكتاب أي كتب نسخته الأخيرة.

وهؤلاء الثلاثة هم: مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحرّاني (٦٥٢هـ) صاحب منتقى الأخبار، ثم ابنه شهاب الدين عبد الحليم (٦٨٢هـ) ثم حفيده شيخ الإسلام تقي الدين أحمد (٧٢٨هـ).

قيل: إن الشيخ شهاب الدين كان من أنجم الهدى، وإنما اختفى بين نور القمر وضوء الشمس، إشارة إلى أبيه وابنه؛ فإن فضائله وعلومه انغمرت بين فضائلهما وعلومهما.

ثم قيض الله لهذه المسودات أحد تلاميذ تقي الدين شيخ الإسلام، وهو أحمد بن محمد الحراني (٧٤٥هـ) فجمعها ورتَّبها وبيَّضها، وميَّز بعضها عن بعض؛ فما كان لشيخه قال فيه: "قال شيخنا"، وما كان لوالد شيخه قال فيه: "قال والد شيخنا"، وما كان لصاحب الأصل مجد الدين تركه مهملاً.

وقد ضمَّ كتاب المسودة جملة نقول عن أئمة الحنابلة الأصوليين، وهذا هو الغالب فيه، فهو مجمع لكثير من أقوال الحنابلة، ومرجع لتحرير مذهب الإمام أحمد في عدد من المسائل الأصولية.

والكتاب بحاجة إلى تنقيح وتهذيب؛ لوجود تكرار في بعض مباحثه، وإلى ترتيب؛ إذ هو عبارة عن مسائل وفصول، لا يجمعها باب ولا يضمُّها عنوان، إضافة إلى أن الكتاب لا يُطمأَن إليه في نسبة ما فيه إلى مؤلفيه؛ إذ تركوه دون تحرير ولا تحقيق فهو مسودة.

وممن جالس مجد الدين الحراني وبحث معه كثيراً ابنُ عمه: **ابنُ حمدان الحنبلي**، وهو: أبو عبد الله نجم الدين أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني (٦٩٥هـ) الذي برع في الفقه، وانتهت إليه معرفة المذهب الحنبلي ودقائقه وغوامضه، وهو صاحب الرعايتين: الكبرى والصغرى، في فقه المذهب، له **كتاب صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**، طُبع بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وله في أصول الفقه كتابان: **المقنع والوافي**، هما في حكم المفقود، وقد قام تلميذُه أبو عبد الله محمد بن أحمد الحراني، المعروف بابن الحبال (٧٤٩هـ) باختصار المقنع ثم قام بشرْح هذا المختصر، وهذه الكتب الثلاثة: (المقنع لابن حمدان، ومختصر المقنع وشرحه لابن الحبال) عدّها المرداوي في مقدمة كتابه التحبير ضمن مصادره، وسمّاها ابن بدران في المدخل.

وممن اختصر كتاب المستصفى اثنان من المالكية:

أولهما: أبو الوليد محمد ابن رشد الحفيد الفيلسوف (٥٩٥هـ) في كتابه الذي لم يسمه، وإنما اشتُهر وعُرف **بالضروري**؛ فإنه قال في أوله: (فإن غرضي في هذا الكتاب أن أثبت على جهة التذكرة، من كتاب أبي حامد رَحِمَهُ اللَّهُ في أصول الفقه الملقب بالمستصفى جملة كافية؛ بحسب الأمر الضروري في هذه الصناعة، ونتحرَّى في ذلك أوجز القول وأخصره) وهو مختصَر ومخترَع؛ حيث قال في خاتمته: (وهنا انتهى غرضنا في هذا الاختصار، وهو يشبه المختصر من جهة حذف التطويل، والمخترع من جهة التتميم والتكميل) وله **كتاب تهافت التهافت** رَدَّ فيه على الغزالي في كتابه: تهافت الفلاسفة، وله كتاب صغير، وهو: **فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، أجاب فيه عن السؤال القائل: هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشرع أم محظور أم مأمور به؛ إما على جهة الندب وإما على جهة الوجوب؟

وله **كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، وهو كتاب قصره على أبرز مسائل الفقه الخلافية، وعُني فيه بالتنبيه على نكت الخلاف فيها، ما يجري مجرى الأصول والقواعد، وافتتح الكتاب بمقدمة موجزة، ذكر فيها: الطرق التي تُتَلقّى منها الأحكام الشرعية، وأصناف الأحكام الشرعية، والأسباب التي أوجبت الاختلاف.

فالكتاب بهذا النظر يعدُّ واحدا من الكتب النافعة في تخريج الفروع الفقهية وبنائها على القواعد الأصولية.

وجدُّه هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ) شيخ المالكية، من تصانيفه: كتاب المقدمات لأوائل كتب المدونة، وكتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل.

والمختصِر الثاني لكتاب المستصفى هو: أبو علي الحسين بن عتيق بن الحسين بن رشيق المنعوت بالجمال (٦٣٢هـ) وهو شيخ المالكية في وقته، وذلك في **لباب المحصول في علم الأصول**؛ حيث أشار في مقدمته إلى مكانة كتاب المستصفى بقوله: (فإنه جمع فيه بين الترتيب والتحقيق، وعذوبة اللفظ وصواب المعنى، مع الاحتواء على جميع مقاصد العلم...

فقصدتُ إلى تلخيص معانيه، وتحرير مقاصده ومبانيه، وحذف ما يوجب الملال... مع التنبيه على ما يتعين التنبيه عليه، والتنكيت بما لابد من الإشارة إليه).

ومما يعد تهذيباً للمستصفى **كتابُ روضة الناظر وجُنَّة المُنَاظِر** لابن قدامة الحنبلي (٦٢٠هـ) وهو موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي، صاحب كتاب المغني، قال الذهبي: (انتهى إليه معرفة المذهب وأصوله، وكان مع تبحره في العلوم وتفننه ورعا زاهدا تقيا ربانيا، عليه هيبة ووقار، وفيه حلم وتؤدة، وأوقاته مستغرقة للعلم والعمل، وكان يفحم الخصوم بالحجج والبراهين، ولا يتحرج ولا ينزعج، وخصمه يصيح ويحترق).

قال الطوفي في شرحه لمختصر الروضة: (حتى قال أصحابنا وغيرهم ممن رأى الكتابين: إن الروضة مختصر المستصفى، ويظهر ذلك قطعا في إثباته المقدمة المنطقية، مع أنه خلاف عادة الأصوليين من أصحابنا وغيرهم، ومن متابعته على ذكر كثير من نصوص ألفاظ الشيخ أبي حامد.

فأقول: إن الشيخ أبا محمد التقط أبواب المستصفى، فتصرف فيها بحسب رأيه، وأثبتها، وبنى كتابه عليها، ولم ير الحاجة ماسة إلى ما اعتنى به الشيخ أبو حامد من درج الأبواب تحت أقطاب الكتاب، أو أنه أحب ظهور الامتياز بين الكتابين باختلاف الترتيب؛ لئلا يصير مختصرا لكتابه، وهو إنما يصنع كتابا مستقلا في غير المذهب الذي وضع فيه أبو حامد كتابه؛ لأن أبا حامد أشعري شافعي، وأبو محمد حنبلي أثري، وهي طريقة

الحكماء الأوائل وغيرهم: لا تكاد تجد لهم كتابا في طب أو فلسفة إلا وقد ضبطت مقالاته وأبوابه في أوله؛ بحيث يقف الناظر الذكي من مقدمة الكتاب على ما في أثنائه من تفاصيله).

ومما يُذكر أن ابن قدامة لما عاتبه بعض الحنابلة في إثباته للمقدمة المنطقية وأنكر عليه أسقطها من الروضة بعد أن انتشرت بين الناس، فلهذا توجد في نسخة دون نسخة.

وقد اختصَّ كتاب الروضة وامتاز عن كتاب المستصفى بأمرين: أولهما: أن ابن قدامة كانت له عناية ظاهرة بآراء الإمام أحمد وأصحابه، وهذا دليل على أن ابن قدامة رجع إلى كتب الحنابلة في الأصول واستفاد منها، وأنه لم يقتصر على ما ذكره صاحب المستصفى.

والأمر الثاني: أن ابن قدامة قرَّر مذهب السلف في مسائل عدة، وذكر أدلته، وأبطل قول المخالفين له.

وقد لقي كتاب الروضة قبولا وانتشارا لدى علماء الحنابلة خاصة، وكان له أثر جلي في مؤلفاتهم الأصولية، فمن ذلك: أن صفي الدين عبد المؤمن بن كمال الدين عبد الحق القطيعي البغدادي (**٧٣٩هـ**) بنى على الروضة كتابه **قواعد الأصول ومعاقد الفصول** الذي أخذه من كتابه الذي لم يصل إلينا **تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل**، قال في مقدمة قواعد الأصول: (هذه قواعد الأصول ومعاقد الفصول، من كتابي المسمى بتحقيق الأمل؛ مجرَّدة من الدلائل، من غير إخلال بشيء من المسائل) وقد قام بشرحه من المعاصرين: الشيخ عبد الله الفوزان في كتابه **تيسير الوصول**، والدكتور سعد الشثري وغيرهما.

وممن اختصر كتاب الروضة الفقيهُ الحنبلي شمسُ الدين محمد بن أبي الفتح البعلي (**٧٠٩هـ**) حيث قام **بتلخيص الروضة**، من جهة اللفظ، قال في

أوله: (أما بعد؛ فإني لما قرأت كتاب الروضة.. ورأيت حسن مباحثه، وتحقيقه لنقل المذهب.. أحببت تكراره، ومنعني كثرة حجمه، وصغر الهمة؛ فاستخرتُ الله تعالى في تلخيصه، والاقتصار منه على ما يُحصِّل مقاصده، فلخَّصته في هذا المختصر؛ رجاء الانتفاع به) ومن شيوخه: أبو زكريا محيي الدين النووي، وممن تتلمذ عليه: تقي الدين السبكي وابن قيم الجوزية ونجم الدين الطوفي.

وممن اختصر كتاب الروضة: نجمُ الدين الطوفي (٧١٦هـ) وهو: أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الصَّرْصَري، قال عنه الحافظ ابن حجر: (كان قوي الحافظة، شديد الذكاء) أخذ عن تقي الدين أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ) والطوفي مع كونه قد توفي قبل شيخه إلا أن مولد شيخ الإسلام ابن تيمية كان قبل ولادة الطوفي بعشر سنوات أو أزيد.

اختصر الطوفي كتاب الروضة في عشرة أيام، ورتَّب هذا المختصر على طريقة ابن الحاجب، وذلك في المتن الذي عُرف **بالبلبل**، مع أن هذا الاسم لم يُعرف من جهة المؤلف، ويبدو أنها تسمية حصلت من بعض النساخ؛ فإنها وقعت في إحدى النسخ، وقد وصفه علاء الدين العسقلاني فقال: (من أوجز المختصرات ألفاظا وأعذبها، وأسرعها علوقا بالأفهام وأقربها) وقد أحسن الطوفي وصف مختصره بقوله الوجيز: (حجمه يقصر، وعلمه يطول).

وقال في مقدمته: (يتضمن ما في الروضة القدامية، الصادرة عن الصناعة المقدسية، غير خال من فوائد زوائد، وشوارد فرائد، في المتن والدليل، والخلاف والتعليل، حاويا لأكثر من علمه، في دون شطر حجمه، مقرا له غالبا على ما هو عليه من الترتيب، وإن كان ليس إلى قلبي بحبيب ولا قريب).

وهذا صنيع موفق وحيلة حسنة من الطوفي حيث جعل متنه الأصولي

مختصرا من كتاب الروضة، مبنيا عليه، منسوبا إليه، فارتقى شأن هذا المتن وعلت قيمته؛ علو أصله، وفي الوقت نفسه لم يلتزم الطوفي بما في كتاب الروضة من ألفاظ وتعبيرات، ولم يتقيد بما فيه من اختيارات أو تفصيلات، بل أطلق العنان لقلمه وفكره؛ حيث أعاد صياغة المبنى والمعنى، وابتكر الترتيب والتركيب، وبهذا النظر فإن مختصر الروضة متن مبتدع وكتاب مخترع.

ثم إن الطوفي قوَّى هذا الصنيع المبتكر والمتن المختصر بشرح ارتضاه وبيان اصطفاه؛ استجلب فيه أطايب المطالب، وقيَّد فيه ما شاء من فوائد، وذلك في كتابه **شرح مختصر الروضة**، وقد نصّ الطوفي على مصادره في خاتمة شرحه بقوله: (فاعلم أن مادته، وهي الكتب التي جُمع منها، هي: الروضة للشيخ أبي محمد التي هي أصل المختصر، وأصل الروضة، وهو المستصفى، ومنتهى السول للشيخ سيف الدين الآمدي، والتنقيح وشرحه للشيخ شهاب الدين القرافي.

ووقع في أوائله مراجعة لأوائل المحصول للإمام فخر الدين، وأوائل العدة للقاضي أبي يعلى).

وقد تعرَّض الطوفي خلال مقدمة هذا الشرح إلى أمر نافع، وهو بيان مناهج طائفة من المصنفين في أصول الفقه في ترتيب المسائل الأصولية، ثم إنه اختار طريقة في الترتيب قائلا: (فهذا ضبط جامع، متوسط بين الإجمال المخل، والبيان الممل، وهي طريقة غريبة لا توجد إلا هاهنا).

ولنجم الدين الطوفي مؤلفات أخرى بديعة، لها صلة متينة بعلم الأصول، فمن ذلك:

١ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، وهو من آخر مؤلفاته إن لم يكن آخرها على الإطلاق، رتَّبه على ترتيب القرآن العزيز؛ فكلما

مرّت به آية فيها مبحث يتعلق بأصول الدين أو أصول الفقه بيَّن ذلك، وقد كتبه ببيت المقدس في أربعين يوما.

٢ - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، أوضح فيه كون علم اللغة العربية أصلا من أصول الدين ومُعتمَدا من مُعتمَدات الشريعة، وصنَّفه بين صلاتي الظهر والعصر في المدرسة المستنصرية ببغداد.

٣ - دَرْء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، تعرض فيه لبيان مسألة التحسين والتقبيح.

٤ - عَلَم الجذل في علم الجدل، ضمَّنه استقراء ما في القرآن الكريم من الوقائع الجدلية.

٥ - التعيين في شرح الأربعين، كتبه في مدينة قوص بمصر، في خمسة عشر يوما، وقد تضمن شرح حديث: (لا ضرر ولا ضرار) وهو الحديث الثاني والثلاثون؛ حيث ورد فيه كلامه المشتهر حول المصلحة وتقديمها على النص والإجماع، ثم قام جمال الدين القاسمي باستلال شرح الطوفي لهذا الحديث وأفرده بالنشر مع التعليق عليه، ثم نُشر ذلك سنة: (١٣٢٤هـ) في مجلة المنار، ثم نشره الشيخ مصطفى زيد في كتابه: (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي) ثم قام الشيخ عبد الوهاب خلاف بإثبات كلام الطوفي حول تقديم المصلحة على النص في آخر بحث الاستصلاح من كتابه مصادر التشريع فيما لانص فيه، وقد أوهم هذا كله أن للطوفي رسالة مستقلة في المصلحة.

ومما يُذكر في هذا المقام أن نجم الدين الطوفي نُسبت إليه تهمتان:

التهمة الأولى: تشيُّعه، والثانية: قوله بتقديم المصلحة على النص والإجماع، وأصل التهمة الأولى ومصدرها ما حكاه الصفدي (٧٦٤هـ) إذ يقول: (وقع له بمصر واقعة مع سعد الدين الحارثي، وذلك أنه كان يحضر

دروسه؛ فيكرمه ويبجله، وقرره في أكثر مدارس الحنابلة، فتبسَّط عليه إلى أن كلَّمه في الدرس بكلام غليظ؛ فقام عليه ولده شمس الدين عبد الرحمن، وفوض أمره لبدر الدين ابن الحبال، فشهدوا عليه بالرفض، وأخرجوا بخطه هجوا في الشيخين، فعُزِّر وضُرب).

وقد أخذ الشيخ محمد أبو زهرة من رأي الطوفي في تقديم المصلحة على النص والإجماع عند التعارض دليلا على تشيُّعه، إذ يقول: (وعلى ذلك نقرر أن مهاجمته للنصوص، ونشر فكرة نسخها أو تخصيصها بالمصالح هي أسلوب شيعي، أُريد به تهوين القدسية.. لنصوص الشارع).

وقد استوفى جمعٌ من الباحثين المعاصرين الجواب الكافي عن هاتين التهمتين، وإثبات براءة الطوفي مما يخل بسلامة معتقده وبيان حسن اتباعه للسلف الصالح، وذلك أن كتب الطوفي طافحة بنصرة مذهب أهل السنة والدفاع عن الصحابة والترضي عليهم، بل إنه يورد حجج الشيعة، ويرد عليها، ويدعو عليهم بالخزي واللعنة والإبعاد.

وأما ما نقله ابن رجب عن الطوفي من كلام يوهم تشيُّعه؛ فغالبه مما لم تثبت نسبته إليه، أو هو من قبيل المجملات.

وبالنسبة للقول بتقديم المصلحة على النص فالواقع المشاهد يقضي بأن هذه التهمة لم يشتغل بإيرادها المتقدمون، ولم يُنقل عن أحد منهم التشنيع بها على الطوفي، وإنما ظهر ذلك على يد الشيخ محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ) في كتابه: (ابن حنبل) المطبوع سنة: (١٣٦٧هـ) وربما سبقه إلى ذلك شيخه محمد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ) في مقال له بعنوان: (رأي النجم الطوفي في المصلحة) وقد كان الشيخ أبو زهرة أحد المناقشين للدكتور مصطفى زيد (١٣٩٨هـ) في رسالته العلمية، والتي نوقشت سنة: (١٣٧٣هـ) وهي بعنوان: **(المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي)**.

ثم إن كلامه المتضمن تقديم المصلحة على النص والإجماع له محمل معتبر عند أهل العلم؛ إذ معناه ومآله تقديم النصوص العامة الكلية على النص الخاص الجزئي، وهو ما يُعبَّر عنه أحيانا بتقديم المقاصد على النصوص، أو الكليات على الجزئيات.

نعم ربما وقع الإشكال في كلام الطوفي من جهة العبارة والألفاظ، لا من جهة المعاني والمقاصد، وقريب منه ما قرَّره ابن القيم بقوله: (فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان؛ فثمَّ شرعُ الله ودينه).

وقد وقع لعلاء الدين الكناني العسقلاني الحنبلي (٧٧٧هـ) شرح على مختصر الطوفي، معتمدا في هذا الشرح على شرح الطوفي، وذلك في كتابه: **سواد الناظر وشقائق الروض الناظر**، الذي تركه مسوَّدة، ثم قام بتبييضه سبطُه أبو البركات عزُّ الدين أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني البغدادي (٨٧٦هـ) بل إنه رتَّبه وحرَّره وتـمَّمه ببعض الفوائد.

وقام عز الدين أيضا باختصار البلبل، وسمّاه **بلغة الوصول إلى علم الأصول**، ومن شيوخه: ولي الدين العراقي (٨٢٦هـ) ومن تلاميذه: أبو بكر الجراعي (٨٨٣هـ) والمرداوي (٨٨٥هـ) وابن عبد الهادي (٩٠٩هـ) والسيوطي (٩١١هـ) وهذا الكتاب يُنسب خطأ لمحب الدين أحمد بن نصر الله التستري البغدادي (٨٤٤هـ) وذلك أن من ترجم للمحب لم يَنسب أحد منهم إليه كتابا اختصر فيه مختصر الطوفي، بخلاف عز الدين؛ فإن المترجمين له نسبوا إليه أنه قام باختصار مختصر الطوفي.

ومِن شرْح الطوفي استمد عبد القادر بن أحمد، ابن بدران الدومي الحنبلي (١٣٤٦هـ) غالب حاشيته على الروضة، التي سمّاها: **نزهة الخاطر العاطر**، وكان محبا للطوفي مولعا بتحقيقاته؛ فهو يقول عن شرح الطوفي: (وبالجملة فهو أحسن ما صُنف في هذا الفن، وأجمعه وأنفعه، مع سهولة

العبارة، وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان) ومما يتصل بذلك أن ابن بدران خَصَّص من كتابه **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد** العقد الخامس في أصول الفقه، وهذا العقد يعدُّ كتابا مستقلا في أصول الفقه، وكان إفراده بهذا النظر مما يُستحسن، وله نظم سماه **رشف الشَّمُول من علم الأصول**، وهو مكون من مائة وثلاثة وأربعين (١٤٣) بيتا، فهذه مؤلفات أصولية ثلاثة لابن بدران.

ثم إن الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي (**١٣٩٣هـ**) استفاد ـ غالبا ـ في **مذكرته على الروضة** من مصدرين، هما نزهة الخاطر العاطر لابن بدران ونظم مراقي السعود وشروحه، وهذه المذكرة كتبها الشيخ وأملاها على طلابه في كلية الشريعة بالرياض والمدينة عند تدريسه لكتاب الروضة، وقد تضمنت هذه المذكرة تقييدات مؤصَّلة وتنبيهات محرَّرة، لا تجود بمثلها المدونات الأصولية المطولة، فمن ذلك:

قوله: (لأن هذا من المسائل التي فيها النار تحت الرماد؛ لأن أصل هذا الكلام مبني على زعم باطل، وهو أن كلام الله مجرد المعنى القائم بالذات، المجرد عن الحروف والألفاظ)) يعني بذلك قول المتكلمين أن الأمر بالشيء هو عين النهي عن ضده.

وقوله: (أما قولهم إن المتواتر أقوى من الآحاد، والأقوى لا يرفع بما هو دونه؛ فإنهم قد غلطوا فيه غلطا عظيما، مع كثرتهم وعلمهم، وإيضاح ذلك: أنه لا تعارض البتة بين خبرين مختلفي التاريخ؛ لإمكان صدق كل منهما في وقته).

وقوله: (واعلم أن تقديم الإجماع على النص إنما هو في الحقيقة تقديم النص المستند إليه الإجماع على النص المخالف للإجماع).

إن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي يعدُّ من الأئمة المجددين لعلم

أصول الفقه، وهو من روَّاد مدرسة النقد والتصحيح الأصولية، وللشيخ غوص دقيق في البحث الأصولي.

ومن آثار الشيخ الأصولية: شرح مراقي السعود، ولم يكمله، بل بقي منه ما يقارب الخمس، **وكتاب دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، ومنع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز**، وله كلام في الرد على ابن حزم، وهو ملحق بالمذكرة، وأصله درس في المسجد النبوي، وله رسالتان صغيرتان، أصلهما محاضرتان، الأولى: **المصالح المرسلة**، والأخرى: **منهج التشريع الإسلامي وحكمته**.

وللشيخ التفاتٌ بيِّنٌ إلى الجانب التطبيقي للقواعد الأصولية وبيان ما يتخرج عليها من مسائل فقهية، وهذا مبثوث في تفسيره المسمى أضواء البيان، وله أبحاث وتقريرات أصولية منثورة في رحلته، وله كتاب ميسَّر في علم الجدل والمنطق، كان مقرَّرا على طلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عنوانه: **آداب البحث والمناظرة**.

وقد هذّب كتاب الروضة من المعاصرين الشيخ عبد القادر شيبة الحمد في: **إمتاع العقول**، كما كُتبت على الروضة شروح عدة للمعاصرين، منها: **إتحاف ذوي البصائر** للدكتور عبد الكريم النملة (١٤٣٥هـ) **وكشف الساتر** للدكتور محمد صدقي البورنو، **ونزهة الأعين النواظر** للدكتور محمد مصطفى رمضان، **وفتح الولي الناصر** للدكتور علي الضويحي.

ومن الكتب التي تأثرت بالروضة: **كتاب التذكرة** لبدر الدين الحسن بن أحمد بن الحسن المقدسي (٧٧٣هـ) وهو مختصر، والذي قام بنسخه ابن اللحام، وقد أخذه في الغالب من كتابين، هما: روضة الناظر لابن قدامة والإشارة لأبي الوليد الباجي.

١٠

ثم جاء بعد الغزالي فحلان من المتكلمين لـخَّصا تلك الكتب الأربعة (العمد والمعتمد والبرهان والمستصفى) التي تُعتبر أركان علم الأصول، هما فخر الدين الرازي وسيف الدين الآمدي.

أما الفخر الرازي فهو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي، المعروف بابن الخطيب (٦٠٦هـ) قال ابن خلكان: (وكل كتبه ممتعة، وانتشرت تصانيفه في البلاد، ورُزق فيها سعادة عظيمة؛ فإن الناس اشتغلوا بها ورفضوا كتب المتقدمين، وهو أول من اخترع هذا الترتيب في كتبه، وأتى فيها بما لم يُسبق إليه) له في أصول الفقه **كتاب المحصول**؛ لـخَّص فيه كتابين: المعتمد لأبي الحسين البصري، قال ابن خلكان: (ومنه أخذ فخر الدين الرازي كتاب المحصول) وعبَّر الذهبي عن ذلك بقوله: (يَغترف منه) والكتاب الثاني: كتاب المستصفى للغزالي، يقول القرافي، وهو أكثر الأصوليين اشتغالا وعناية من جهة التأليف بكتاب المحصول: (والمحصول استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالبا: أحدهما: المستصفى لحجة الإسلام الغزالي، والثاني: المعتمد لأبي الحسين البصري).

ولا بد أن يُضمَّ إلى هذين الكتابين كتاب ثالث، وهو البرهان للجويني، كما نبَّه على ذلك القرافي بقوله: (فهذه الأربعة هي أصله) يشير إلى هذه الكتب الثلاثة مع كتاب العمد، وهو ما نبَّه إليه أيضا ابن خلدون في مقدمته إذ قال: (ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين، وهما الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتاب المحصول، وسيف الدين الآمدي في كتاب الإحكام).

وقد ظهر على الرازي التركيز على جانب الاستدلال والمعارضات؛ ليصبح كتاب المحصول مدرسة مستقلة، إلا أنه ربما يثير الشبهة تلو الشبهة، ولا يشتغل بالجواب عن شيء منها، فمن ذلك: أنه حكى عن الخوارج وعن النظَّام مطاعن في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، فأوردها مفصَّلة، وجاء بشبهاتهم الواحدة بعد الأخرى، ثم كان جوابه عنها مجملا، ولم يُكلِّف نفسه عناء تفنيدها ودَحْضها، قال الحافظ ابن حجر: (وكان يعاب بإيراد الشُّبَه الشديدة، ويُقَصِّر في حلِّها، حتى قال بعض المغاربة: يورد الشُّبَهَ نقدا ويحلها نسيئة).

وللفخر الرازي في أصول الفقه **كتاب المعالم** الذي شرحه شرف الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الفهري، المعروف بابن التلمساني (٦٥٨هـ) وهو تلميذ لابن الحاجب، وللفخر كتابٌ مختصر في علم الجدل، وهو المسمَّى: **الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل**.

وقد لقي كتاب المحصول عناية كبرى من الأصوليين، فمن ذلك:

مختصران للأرمويين؛ أولهما: **كتاب الحاصل من المحصول** لتلميذ الفخر، تاج الدين محمد بن الحسين الأُرْمَوي (٦٥٣هـ) وعليه اعتمد البيضاوي في منهاجه، يقول الإسنوي في مقدمة شرحه لمنهاج البيضاوي: (اعلم أن المصنف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أخذ كتابه من الحاصل للفاضل تاج الدين الأرموي، والحاصل أخذه مصنفُه من المحصول للإمام فخر الدين الرازي)، وثانيهما: **كتاب التحصيل من المحصول** لسراج الدين أبي الثناء محمود بن أبي بكر بن أحمد الأُرْمَوي (٦٨٢هـ).

ولأبي عبد الله شمس الدين محمد بن عبّاد العجلي الأصفهاني (٦٨٨هـ) الأصولي المتكلم **كتاب الكاشف عن المحصول في علم الأصول**، لكنه مات ولم يكمله، من شيوخه: تاج الدين الأرموي والشهاب القرافي، ومن تلامذته: تقي الدين بن دقيق العيد.

قال التاج السبكي: (وكان من دينه أن الطالب إذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه ويقول: "لا حتى تمتزج بالشرعيات امتزاجا حقيقيا جيدا" فلله دره).

قال ابن الزملكاني: (اعتنى بعلم أصول الفقه،واشتغل الناس عليه، ورحل إليه الطلبة، وكانت له يد في علم أصول الفقه والخلاف والمنطق، وَشَرَحَ المحصول شرْحا كبيرا، فيه نقلٌ كثير، لم يحو كتابٌ على نقله، لكنه إذا انفرد بسؤال أو جواب كان فيه ضعف).

قال الأصفهاني في مقدمة الكاشف: (واعلم أني أجتهد كل الاجتهاد أن أجيب عن كل ما أُورد على هذا الكتاب [المحصول] أو عن جلّه، وقد تكلم على هذا الكتاب الفاضل نجم الدين النقشواني [٦٥١هـ] في مؤلف له، يسمى **بالتلخيص**، والفاضل سراج الدين الأرموي [٦٨٢هـ] في مؤلفه المسمى التحصيل، والفاضل أمين الدين التبريزي [٦٢١هـ] في مؤلف له، يسمى **بالتنقيح**).

وقال التاج السبكي: (وشرْحُه للمحصول حسن جدا، وإن كان قد وقف على شرح القرافي وأودعه الكثير من محاسنه، لكنه أوردها على أحسن أسلوب وأجود تقرير؛ بحيث إنك ترى الفائدة من كلام القرافي، وإن كان هو المبتكر لها كالعجماء، وتراها من كلام هذا الشيخ الأصبهاني قد تنقحت وجرت على أسلوب التحقيق، ولكن الفضل للقرافي).

وللرازي نفسه **كتاب منتخب المحصول**؛ اختصره من المحصول، نسبه إليه جمع من المترجمين له؛ كابن قاضي شهبة والصفدي وابن العماد، إلا أن الشهاب القرافي يكشف حقيقة هذا الأمر، وعند جهينة الخبر اليقين، قال في شرح المحصول: (أخبرني الشيخ شمس الدين الخسرو شاهي أن الإمام فخر الدين اختصر من المحصول كراسين فقط، ثم كمَّله ضياء الدين حسين، فلما كمل وجد عبارته تخالف الكراسين الأولين؛ فغيَّرهما بعبارته، فهذا هو المنتخب.

فالمنتخب لضياء الدين حسين، لا للإمام فخر الدين.

ويوجد في بعض النسخ: "قال محمد بن عمر" إشارة للإمام فخر الدين، وهو وهم، وليس للإمام فخر الدين في اختصاره شيء).

وهذا ما أشار إليه التاج السبكي بقوله: (إن كثيرا من الناس ذكروا أنه لبعض تلامذة الإمام لا للإمام).

ومتى ذُكر كتاب المحصول للرازي ذُكر معه **شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٤هـ)** فقد كان مولعا به، فهو يقول: (ورأيت كتاب المحصول للإمام الأوحد فخر الدين أبي عبد الله محمد.. جمع قواعد الأوائل، ومستحسنات الأواخر، بأحسن العبارات، وألطف الإشارات، وقد عظم نفع الناس به وبمختصراته، وحصل لهم بسببه من الأهلية والاستعداد ما لم يحصل لمن اشتغل بغيره؛ بسبب أنه ألَّفه من أحسن كتب السنة، وأفضل كتب المعتزلة: البرهان والمستصفى للسنة، والمعتمد وشرح العمد للمعتزلة.

فهذه الأربعة هي أصله، مصاناً بحسن تصرفات الإمام، وجودة ترتيبه وتنقيحه، وفصاحة عبارته، وما زاده فيه من فوائد فكره وتصرفه، وحسن ترتيبه وإيراده وتهذيبه).

وكان القرافي مع تبحره في عدة فنون من البارعين في عمل التماثيل المتحركة في الآلات الفلكية وغيرها، جاء في كتابه نفائس الأصول قولُه: (بلغني أن الملك الكامل وُضع له شمعدان، كلما مضى من الليل ساعة انفتح باب منه، وخرج منه شخص يقف في خدمة الملك، فإذا انقضت عشر ساعات طلع الشخص على أعلى الشمعدان، وقال: صبح الله السلطان بالسعادة، فيعلم أن الفجر قد طلع.

وعملت أنا هذا الشمعدان، وزدت فيه أن الشمعة يتغير لونها في كل ساعة، وفيه أسد تتغير عيناه من السواد الشديد إلى البياض الشديد إلى

الحمرة الشديدة، في كل ساعة لها لون، فإذا طلع الفجر طلع شخص على أعلى الشمعدان، وإصبعه في أذنه يشير إلى الأذان، غير أني عجزت عن صنعة الكلام).

وللقرافي ثلاثة كتب أصولية، جميعها مرتبط بكتاب المحصول:

أولها: **نفائس الأصول**، وذلك أنه في شرحه للمحصول يبدأ بكلام المحصول، ثم يُثَنِّي بأربعة من مختصراته، وهي المنتخب لضياء الدين، والحاصل لتاج الدين، والتحصيل لسراج الدين، والتنقيح للتبريزي؛ فيذكر ما فيها من زيادة أو تغيير، ثم إنه ثلَّث بتصانيف الأصوليين؛ فينقل ما فيها من زيادات وفوائد، قال: (ويصير هذا الكتاب شرحا للمحصول ولمختصراته من المنتخب والحاصل وغيره، فيعظم نفعه، ويجل في الوضع وقعُه).

ومن نفائس النفائس: قوله: (لولا أصول الفقه لم يثبت من الشريعة قليل ولا كثير).

وثانيها وثالثها: تنقيح الفصول في اختصار المحصول وشرْحُه، جعل متن التنقيح مقدمة لكتابه الفقهي: (الذخيرة) يقول القرافي في مقدمة شرح التنقيح: (ثم رأيتُ جماعة كثيرة رغبوا في إفراده عنها، واشتغلوا به، فلما كثر المشتغلون به رأيت أن أضع لهم شرحاً، يكون عوناً لهم على فهمه وتحصيله، وأبيِّن فيه مقاصد لا تكاد تُعلم إلا من جهتي؛ لأني لم أنقلها عن غيري، وفيها غموض) وقد أفاد المؤرخ ابن خلدون أن متن التنقيح قد عُني به المبتدئون، وأنه شَرَحَه كثير من الناس، وأنه قد حصلت به وبمختصري ابن الحاجب والبيضاوي زبدة طريقة المتكلمين.

ومن المستقر أن القرافي إنما وضع متن التنقيح في أوائل حياته العلمية، وذلك سنة: (٧٤٨هـ) فربما احتاج متن التنقيح إلى مزيد تحرير

وإعادة نظر في مواضع منه، ومن هنا كان شرح التنقيح هو المعوَّل عليه، وقد كان شرحا متوسطا، عُرف باسم **شرح تنقيح الفصول**، وهو آخر كتبه الأصولية تأليفا، وقد أضاف فيه على كتاب المحصول للرازي ـ لبيان مذهب الإمام مالك ـ كتبا ثلاثة، هي المصادر الأولى لمذهب المالكية في أصول الفقه الأول: كتاب الإفادة للقاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ)، والثاني: كتاب الإشارة للباجي (٤٧٤هـ) والثالث: كلام ابن القصار (٣٩٧هـ) إذ ليس له كتاب في أصول الفقه سوى مقدمته الأصولية لكتابه الفقهي عيون المسائل.

وقد استفاد أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي (٧٤١هـ) استفادة ظاهرة من شرح التنقيح في كتابه **تقريب الوصول إلى علم الأصول**.

ثم جاء سبطُ ابن جزي، وهو أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي (٨٢٩هـ) الذي استفاد من كتاب جده لأمه (تقريب الوصول) في منظومته الأصولية الكبرى، التي أسماها **مهيع الوصول في علم الأصول**، وهي ألفية؛ إذ يقول فيها:

في رجز مهذب المقاصد أبياته ألف بغير زائد

استفاد من التقريب في ترتيب منظومته ومسائلها وأقوالها، مع بعض الزيادات اليسيرة.

وقد تتلمذ ابن عاصم على اثنين من أبناء جدِّه ابن جزي، وهما: أحمد وعبد الله، ولابن عاصم نظم آخر، سماه: **مرتقى الوصول إلى علم الأصول**، اشتمل على مقدمات لغوية ومنطقية، وفصل في مقاصد الشريعة، وفصل آخر في أسباب الخلاف، وهو منظومته الصغرى، عدد أبياتها: ثمانمائة وثمانية وأربعون (٨٤٨) بيتا، وهي أكثر سلاسة، تلقاها الناس بالقبول أكثر من المهيع، وَشَرَحَها محمد بن يحي الولاتي (١٣٣٠هـ) في **بلوغ السول**، وَشَرَحَها أيضا محمد فال الشنقيطي؛ وبيَّن في شرحه ارتباط

هذا النظم وتأثره بكتاب الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) شيخ الناظم، وقد قام ابن عاصم باختصار كتاب الموافقات لشيخه الشاطبي نظما، وذلك في **نيل المنى**، فهذه منظومته الأصولية الثالثة.

وعلى التنقيح **شرح مختصر** لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزليطني القيرواني، المعروف بحلولو (٨٩٨هـ) سمّاه التوضيح في شرح التنقيح، وشرح موسَّع لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (٨٩٩هـ) سماه: **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، وللقاسمي (١٣٣٢هـ) اختصار لمتن التنقيح، وذلك ضمن كتاب طُبع باسم (**متون أصولية مهمة في المذاهب الأربعة**) اختار فيه لكل مذهب متنا مختصرا، وقد قام هو بنشره والتعليق عليه، وحاشية لمحمد حمودة بن جعيط (١٣٣٧هـ) اسمها: **منهج التوضيح والتصحيح لحل غوامض التنقيح**، ولشيخ الزيتونة محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) حاشية على شرح التنقيح، سماها **التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح**، كان غرضه منها تحقيق مراد المصنف، ثم تحقيق الحق في مسائله، مع تمثيلها بالشواهد الشرعية، وتنزيلها على ما ليس متداولا من الفروع الفقهية، وقد تعرض في حاشيته لترجمة من لم تكن له ترجمة شهيرة، أو كان في ذكره عبرة للمتعلم وبصيرة.

وللشهاب القرافي مصنفات نافعة بديعة لها تعلق واضح بأصول الفقه، فمن ذلك:

١ - **الاستغناء في أحكام الاستثناء**؛ حيث تتبع فيه أساليب الاستثناء الواردة في نصوص الكتاب والسنة.

٢ - **العقد المنظوم في الخصوص والعموم**، وسبب تأليفه أنه رأى كثيراً من الفقهاء لم يحققوا معنى العموم والخصوص، وقد عَدَّ فيه صيغاً للعموم أوصلها إلى مائتين وخمسين (٢٥٠) صيغة، كما أوصل المخصصات إلى عشرة (١٠) مخصصات.

٣ - **الاحتمالات المرجوحة**، وهي رسالة صغيرة، بيَّن فيها بالأمثلة إحدى مسائل كتاب المحصول للفخر الرازي، وهي مسألة: تعارض الاحتمالات العشرة المخلة بالفهم في التخاطب.

٤ - **أنوار البروق في أنواء الفروق**، المعروف اختصارا بالفروق، وهو كتاب عظيم النفع، بديع الصنع، جمع فيه خمسمائة وثماني وأربعين (٥٤٨) قاعدة، وأصل مادة الكتاب قواعد ذكرها مفرَّقة في كتابه الفقهي (الذخيرة) ثم رأى أن يجمعها، وزاد عليها، وزادها بسطا وإيضاحا، وهو مشتمل على بيان كليات الشريعة وقواعدها العامة، من قواعد فقهية وأصولية وحديثية وسلوكية.

ثم قام تلميذه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري (٧٠٧هـ) **بتلخيص وترتيب كتاب الفروق**، وقد ألحق به ما يناسبه مما لم يذكره.

وقد تعقب كتاب الفروق للشهاب القرافي أبو القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري (٧٢١هـ) المعروف بابن الشاط، والشاط: اسم لجده؛ إذ كان طوالاً، فجرى عليه هذا الاسم، وذلك في كتابه **إدرار الشروق على أنواء الفروق**، وهو شيخ ابن جزي الغرناطي صاحب تقريب الوصول، وقد قيل: (عليك بفروق القرافي، ولا تقبل منها إلا ما قبله ابن الشاط) ثم **هذَّبه محمد بن علي المالكي** (المتوفى سنة ١٣٦٧هـ).

وقد كان للشهاب القرافي وهو الإمام المالكي أثر واضح في تجلية باب سد الذرائع في كتابيه: الفروق وشرح تنقيح الفصول؛ إذ تميَّز بحثه لهذا الأصل مع كونه موجز اللفظ بالكشف عن حقيقة الذريعة وأقسامها وأحكامها بكلام محكم متين، وله بيان لم يُسبق إليه في تجلية الفرق بين المقاصد والوسائل.

ويتعين في هذا المقام التنويه بشيخه إمام المصالح، عزِّ الدين أبي محمد عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (٦٦٠هـ) الذي صنَّف كتابه البديع

قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، المعروف بالقواعد الكبرى، وهو أول كتاب في بابه؛ حيث أرجع الشريعة إلى قاعدة واحدة، وهي جلب المصالح ودرء المفاسد، وقد عظمت الاستفادة منه، وأكثر العلماء من الأخذ عنه، وقد مال عز الدين في مواضع كثيرة من كتابه إلى الاستكثار من إيراد الأمثلة والشواهد، بصورة هائلة، ولو أمكن تجريد مادة الكتاب من هذه الأمثلة، مع الاقتصار منها على ما تقوم به الكفاية؛ لحصل تقريب حسن لمقصود الكتاب وقواعده، ولكان الانتفاع به عندئذ أعظم وأيسر.

وللعز بن عبد السلام: **الفوائد في اختصار المقاصد**، المعروف بالقواعد الصغرى، وهو مختصر من الأول، نصَّ على ذلك تاج الدين السبكي، ولشيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان بن نصير البُلْقيني (٨٠٥هـ) تأليف على القواعد الكبرى سمّاه (**الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام**) زاد عليه فيه وتعقَّب كثيراً.

والسراج البلقيني اشتهر اسمه في الآفاق وبعد صيته، بهر الناسَ بحفظه وحسن عبارته وجودة معرفته، وكثرت طلبته؛ فنفعوا وأفتوا ودرسوا وصاروا شيوخ بلادهم وهو حي، قال له ابن كثير: (أذكرتنا ابن تيمية) وقال له ابن شيخ الجبل: (ما رأيت بعد ابن تيمية أحفظ منك) وكان موفقاً في الفتوى؛ يجلس لها من بعد صلاة العصر إلى الغروب، ويكتب عليها من رأس القلم غالباً، ولا يأنف إذا أشكل عليه شيء من مراجعة الكتب، ولا من تأخير الفتوى عنده إلى أن يحقق أمرها.

قال تلميذه الحافظ ابن حجر: (كانت آلة الاجتهاد في الشيخ كاملة، إلا أن غيره في معرفة الحديث أشهر، وفي تحرير الأدلة أمهر.. له تصانيف كثيرة، لم تتم؛ يبتدئ كتابا فيصنف منه قطعة، ثم يتركه، وقلمه لا يشبه لسانه).

تتلمذ على التقي السبكي والعلائي، وأخذ الأصول عن أبي الثناء

الشمس الأصفهاني، ومن تلامذته: بدر الدين الزركشي والشمس البرماوي والولي العراقي وابن حجر العسقلاني.

وهم ثلاثة من الأقران: الزين العراقي والبلقيني وابن الملقن، ذكر الحافظ ابن حجر أن هؤلاء الثلاثة كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن: الأول في معرفة الحديث وفنونه، والثاني في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث في كثرة التصانيف، وقُدِّر أن كل واحد من الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة، ومات قبله بسنة؛ فأولهم ابن الملقن (٧٢٣هـ ـ ٨٠٤هـ) ثم البلقيني (٧٢٤هـ ـ ٨٠٥هـ) ثم العراقي (٧٢٥هـ ـ ٨٠٦هـ).

ومن هذين الإمامين ـ أعني العز وتلميذه القرافي ـ نهل إمام المقاصد أبو إسحاق الشاطبي وصار إلى ابتناء عمارته الكبرى وكتابه العظيم (**الموافقات**) مستثمرا تآليف الأصوليين، وبالأخص الغزالي والجويني، ومصنفات الأندلسيين، خصوصا فقهاء المالكية، ويظهر لمن طالع كتاب الشاطبي انتفاعه البيِّن من مدرسة ابن عبد البر القرطبي الحديثية والفقهية.

ولعل هذا الانتفاع وجه قوي من وجوه التقارب بين ابن تيمية والشاطبي؛ إذ كلٌّ منهما استفاد من ابن عبد البر، ووجه آخر، وهو أن أحد شيوخ الشاطبي لقي ابن القيم وأخذ عنه، وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المَقَّري أو المَقْري المالكي (٧٥٩هـ) الذي صنَّف أول كتاب عُرف واشتهر باسم **القواعد أو قواعد الفقه**، وهو لم يسمه في مقدمته، وقد جمع فيه ألفًا ومائتي (١٢٠٠) قاعدة وضابط من بطون كتب المالكية، ورتَّبه على أبواب الفقه، إلا أنها تبقى قواعد مغلقة؛ حيث إنه يذكر القاعدة بعبارة مقتضبة، ولا يسترسل في إيراد الفروع، وهو مرتب على أبواب الفقه، وقد وصفه الونشريسي بقوله: (إنه كتاب غزير العلم، كثير الفوائد، لم يُسبق إلى مثله، بيد أنه يفتقر إلى عالم فتّاح) وللمقري سبق آخر في كتابه: (**عمل من طبَّ لمن حبَّ**) حيث أفرد الكليات الفقهية في قسم من أقسامه.

وأما كتاب الموافقات فالحديث عنه ذو شجون؛ فإنه بقي مدة من الزمان طويلة، قد تزيد عن خمسة قرون متوالية، وهو خارج ساحة البحث الأصولي، ولم يكن له خلال هذه المدة المتطاولة حضور لدى أهل العلم الشرعي، مع أنه في زمننا هذا قد حظي بعناية كبرى، واختص باحتفاء مشهود، فما السرُّ في ذاك الغياب المستطال، ثم في هذا الاحتفاء غير المسبوق؟

لعل السرَّ في ذلك يعود إلى أمرين: أحدهما يكمن في الكتاب، في محتواه ومبتغاه، وهذا ما ذهب إليه الشيخ عبد الله دراز؛ إذ قال: (وإنما يرجع خمول ذكر الكتاب إلى أمرين: أحدهما: المباحث التي اشتمل عليها، وثانيهما: طريقة صوغه وتأليفه).

والأمر الثاني يتجلّى في غربة الإسلام في هذا الزمان، وهو ما يشهد له واقعُ المقاصديين الجدد.

كانت أولى طبعات كتاب الموافقات في تونس، وذلك سنة: (١٣٠٢هـ) فانتشر وعرفه الناس، وممن وقف عليه الشيخُ ماء العينين بن محمد فاضل بن مامِيْن (١٣٢٨هـ) حيث قام بنظم كتاب الموافقات، ثم ثنَّى بشرح النظم، قال في مقدمة هذا الشرح: (لما تفضَّل عليَّ بكتاب الموافقات.. عام ستة بعد ثلاث مائة وألف (١٣٠٦هـ) ولم يكن له قبل ذلك في ناحيتنا هذه أثر، ولا بلغ أحدا منهم خبر؛ فأخذته واستشعرته بعد أن جعلته دثارا.. وقلت: هذا بحري وكتابي، فإذا هو البحر العذب الزلال.. فشرعت في استخراجي منه نظما، لعله يفيد من طلب منه علما، فتفضل الله عليَّ بنظمه، لكن تعذَّر على الغير بعض فهمه، فطلب مني أن أشرحه شرحا يبين معناه.. فشرحته شرحا ما جهدت فيه إلا في الاختصار، والتجافي عن منهج الإكثار.. لكني أتيت من الأصل بما فيه الكفاية، وما تحصل البغية لأهل الدراية، ولذلك سميته **المرافق على الموافق**).

وقد وقع قبل ذلك لاثنين من تلامذة أبي إسحاق الشاطبي منظومتان لكتاب الموافقات، تحملان اسما واحدا، وهو: (**نيل المنى**) أولاهما لابن عاصم، والثانية لواحد من بلدة وادي آش، جاء فيها:

وبعد فالعلم حياة ثانيه ... لها دوام والجسود فانيه
جعلتُ في كتب العلوم أُنسي ... وعن سوى العلم صرفتُ نفسي
والمورد المستعذب الفرات ... ومن أجلِّها الموافقات
لشيخنا العلامة المراقب ... ذاك أبو إسحاق نجل الشاطبي
فهو كتاب حسن المقاصد ... ما بعده من غاية لقاصد
وجاعلا له من السمات ... نيل المنى من الموافقات
فعدُّه لم يعد في المسطور ... ستة آلاف من المشطور

وقد رتَّب الشاطبي كتابه في أربعة أقسام، جعل القسم الثاني منها خاصا بمقاصد الشريعة؛ فكان هو أول من أبرز هذا اللقب ـ أعني مقاصد الشريعة ـ مع أن فكرة المقاصد تسري في شتى أقسام الكتاب وأبحاثه ومسائله سريان الروح في الجسد.

وكم كان الشاطبي ملهما عندما نصَّ على شرط الإفادة من موافقاته؛ إذ قال: (ومن هنا لا يُسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد حتى يكون ريَّان من علم الشريعة؛ أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب، فإنه إن كان هكذا خيف عليه أن ينقلب عليه ما أودع فيه فتنة بالعرض، وإن كان حكمة بالذات، والله الموفق للصواب).

وفي هذا العصر نرى نبوءة الشاطبي رأي العين؛ إذ تلقَّف كتابه كثير من الكتبة والبحثة، ممن لا يفقهون من علوم الشريعة إلا رسومها، فاتخذوا كلام الشاطبي مستندا لمقالاتهم المحدثة، وجعلوه مطية لتسويغ انحرافهم؛

فصنعوا من مقاصد الشريعة أصلا محكما وكتابا مقدَّسا، أسقطوا به حرمة الوحي المنزل، وأهدروا به دلالة النصوص، واستغنوا به عن معرفة آثار السلف وأقوال الأئمة، ولم تقم لهم بعدها حاجة إلى مطالعة شيء من المدونات الفقهية، فعظمت بذلك الجناية على الشريعة وأهلها وانتفش الباطل وتزيَّن، واغتر به الجهلة والصغار.

والحق: أن الإمام الشاطبي بريء من هذا العبث براءة الذئب من دم يوسف عليه الصلاة والسلام؛ حيث نبَّه وتنبَّأ، وأعذر وأنذر، بل صدّر كتابه بمقدمات علمية عاصمة، للفتنة حاسمة، وهي ثلاث عشرة مقدمة، وهذه المقدمات تعدُّ مدخلا ضروريا لدراسة أصول الفقه خاصة، وللعلوم الشرعية عامة، فحريٌّ بطلبة العلم تداولها، وإفرادها بمزيد من البحث والمدارسة؛ فإنها بحول الله تعصم من الوقوع في تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين.

١١

وأما سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ) فهو: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الشافعي، المعروف بالسيف الآمدي، أحد أذكياء العالم، قال عنه الذهبي: (وبكلٍّ؛ قد كان السيف غاية، ومعرفته بالمعقول نهاية).

ومن أقرانه: الفخر الرازي، ولم يثبت بينهما لقاء على الصحيح، وابن قدامة المقدسي، وابن الصلاح، وهو: أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرورزي الشافعي (٦٤٣هـ) درَّس في دار الحديث الأشرفية بدمشق، التي بناها له الملك الأشرف، وكان يرى حرمة الاشتغال بعلم المنطق، وسعى في عزل الآمدي من المدرسة العزيزية بدمشق، وكان يرى أن أخذ العزيزية من الآمدي أفضل من أخذ "عكا" من الإفرنج، ويقول: (فالواجب على السلطان أعزه الله أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم، ويخرجهم من المدارس ويبعدهم).

ومن تلامذة الآمدي: ابنُ الحاجب والعز بن عبد السلام، وكانت بين هذين التلميذين صحبة ومودة، ولما مات الآمدي رحمه الله توقف الأكابر والعلماء بدمشق عن حضور جنازته؛ خوفا من الملك الأشرف، الذي عزله عن التدريس، وكان متغيرا عليه، فخرج العز في جنازته، وجلس تحت قبة النسر حتى صلى عليه، فلما رأى الناس ذلك بادروا إليه وصلوا عليه.

يقول عز الدين ابن عبد السلام عن شيخه: (ما سمعتُ أحدا يُلقي الدرس أحسن منه؛ كأنه يخطب، وإذا غيَّر لفظا من الوسيط كان لفظه أمسَّ

بالمعنى من لفظ صاحبه) وقال: (ما عَلِمْنا قواعد البحث إلا منه) وقال: (لو وَرَدَ على الإسلام متزندقٌ يُشَكِّكُ ما تعيَّن لمناظرته غيرُ الآمدي)

وقد اتُّهم الآمدي بترك الصلاة، يُحكى في ذلك أن بعض الحنابلة قال: كنا نتردد إلى السيف، فشككنا هل يصلي أم لا؟ فنام، فعلَّمْنا على رجله بالحبر، فبقيتْ العلامةُ يومين مكانها، فعَلِمْنا أنه ما توضأ.

هذه حكاية منكرة؛ فإن السيف الآمدي معدود من أفاضل المتكلمين ونبلائهم، ولو ثبت عنه تركُ الصلاة، وهو من أعظم الكبائر؛ لاشتهر نقلُه وعُرف، خاصة مع كثرة المتربصين به والكائدين.

وقد تعرض السيف الآمدي إلى مكيدة أخرى، هي أعظم وأطم، تتضمن اتهامه زورا وبهتانا بالخروج عن الدين، نقل ذلك المؤرخ ابن خلكان (٦٨١هـ) فقال في ترجمته للأمدي.

(تصدر بالجامع الظافري بالقاهرة مدة، واشتهر بها فضله واشتغل عليه الناس وانتفعوا به، ثم حسده جماعة من فقهاء البلاد وتعصبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة وانحلال الطوية والتعطيل ومذهب الفلاسفة والحكماء، وكتبوا محضراً يتضمن ذلك، ووضعوا فيه خطوطهم بما يستباح به الدم.

وبلغني عن رجل منهم فيه عقل ومعرفة أنه لما رأى تحاملهم عليه وإفراط التعصب كتب في المحضر، وقد حُمل إليه ليكتب فيه مثل ما كتبوا فكتب:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداءٌ له وخصوم

والله أعلم، وكتب فلان بن فلان.

ولما رأى سيف الدين تألبهم عليه وما اعتمدوه في حقه؛ ترك البلاد وخرج منها مستخفيا، وتوصل إلى الشام، واستوطن مدينة حماة).

وللسيف الآمدي مؤلفات نافعة: له في الفقه: التعليقة الكبيرة، والتعليقة الصغيرة، وله في الجدل: غاية الأمل في علم الجدل، وكتاب الجدل، ومنتهى السالك في رتب المسالك، وله كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، وهو كتاب صغير.

وأما في أصول الفقه فقد صنَّف الآمدي كتابه المحكم: **الإحكام في أصول الأحكام**؛ لـخَّص فيه المستصفى والمعتمد، مع رجوعه أحيانا إلى المحصول للرازي، فكان ينقل عنه ولا يصرِّح باسمه، وإنما يقول: (بعض الأصوليين أو بعض المتأخرين) وقد مال الآمدي في إحكامه إلى جانب تحرير الأقوال وتحقيق المذاهب ونقد الحدود؛ ليصبح هذا الكتاب مدرسة مستقلة، يقول العز بن عبد السلام: (سمعتُ ابن الحاجب يقول: "ما صُنِّف في أصول الفقه مثلُ كتاب سيف الدين الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام" ومن محبته له اختصره) وقال أبو الثناء شمس الدين الأصفهاني: (فإنه عُلم بالاستقراء أن خير تصنيف في هذا الفن في مذهب الشافعي كتاب الإحكام).

وكتاب الإحكام وافق اسمه مسماه؛ إذ هو غاية في التحقيق والإتقان، كما أنه يتصف بامتداده وسعة بحثه، وحسن جمعه لأطراف هذا العلم واستيعاب مسائله، مع حسن التبويب والترتيب، وبلغ عدد المسائل فيه ثلاثمائة واثنتين وثلاثين (٣٣٢) مسألة خلافية، وذلك أنموذج مناسب لإحصاء مسائل هذا الفن على جهة التوسع والتفصيل.

وقد ظهرت للسيف الآمدي شخصية أصولية متميزة، مع أن التوقف والتردد في الترجيح بين الأقوال كانت سمة بارزة له في عدد من المسائل، قال الذهبي: (قال لي شيخنا ابن تيمية: يغلب على الآمدي الحيرة والوقف) وقد تكرر توقفُه في مسائل أصولية؛ كأن يقول: (وإذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين؛ فعلى الناظر بالاجتهاد في الترجيح، وإلا فالوقف لازم) وقد

علَّق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على ذلك بقوله: (من تجاوز حدَّه في بحثه، واعتبر كل احتمال يخطر بباله، وأكثر في ذلك جدلا؛ تضاربت لديه الآراء، واستولت عليه الحيرة).

ثم قام الآمدي باختصار كتابه الإحكام، وذلك في **منتهى السول**، والغالب أن مختاره فيهما لا يختلف، وإن وجد اختلاف فالأمر فيه يسير، وقد اعتنى بتتبع ذلك الإسنوي في نهاية السول.

والعجب أن الآمدي ألف هذين الكتابين وعمره يناهز السبعين.

ومن تلامذة هؤلاء الأربعة (الآمدي وابن الصلاح وابن الحاجب والعز): أبوشامة، وهو: المقرئ المؤرخ عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، الشافعي (٦٦٥هـ) عُرف بأبي شامة؛ لأن به شامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر، له **كتاب المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول** ﷺ وعليه اعتمد العلائي في كتابه **تفصيل الإجمال**، وله كتاب **مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول**، ساق فيه نصوص الأئمة الأربعة في وجوب اتباع السنة، وله **كتاب الباعث في إنكار البدع والحوادث**.

وقد ولي دار الحديث الأشرفية بعد موت أبي شامة تلميذُه: **محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي أو النواوي**، بحذف الألف، ويجوز إثباتها (٦٧٦هـ) الإمام المبارك، صاحب المصنفات المباركة.

قال أحد مشايخه: (رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ويبكي؛ لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال، فوقع في قلبي حبه، وجعله أبوه في دكان؛ فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن.

قال: فأتيت الذي يقرئه القرآن فوصيته به، وقلت له: هذا الصبي يُرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم وينتفع الناس به، فقال لي: منجم

أنت، فقلت: لا، وإنما أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن، وقد ناهز الاحتلام).

قال النووي: (وبارك الله لي في وقتي، وخطر لي الاشتغال بعلم الطب؛ فاشتريتُ كتاب القانون فيه، وعزمتُ على الاشتغال فيه، فأظلم عليَّ قلبي، وبقيت أياما لا أقدر على الاشتغال بشيء، ففكرتُ في أمري، ومن أين دخل عليَّ الداخل؛ فألهمني الله أن سببه اشتغالي بالطب؛ فبعتُ القانون في الحال؛ فاستنار قلبي).

ومن مؤلفات النووي: كتاب منهاج الطالبين في فقه الشافعية، وهو المسمى بالمنهاج الفرعي، وله كتاب المجموع، وهو شرحٌ لكتاب المهذب للشيرازي، ولم يتمه، ذكر في مقدمته أبوابا وفصولا نافعة، منها: فصول في فضل العلم، وبيان أقسامه، ومستحقي فضله، وآداب العالم والمعلم والمتعلم، ومنها: **باب في أحكام المفتي والمستفتي وصفة الفتوى وآدابها.**

قال في أوله: (اعلم أن هذا الباب مهم جدا، فأحببت تقديمه؛ لعموم الحاجة إليه، وقد صنَّف في هذا جماعة من أصحابنا، منهم: أبو القاسم الصيمري شيخ صاحب الحاوي، ثم الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي، ثم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح.

وكلٌّ منهم ذكر نفائس لم يذكرها الآخران، وقد طالعت كتب الثلاثة، ولـخَّصتُ منها جملة مختصرة مستوعبة لكل ما ذكروه من المهم، وضممتُ إليها نفائس من متفرقات كلام الأصحاب، وبالله التوفيق).

وللأصوليين الشافعية عناية بنقل كلام النووي في أصول الفقه وما يتعلق به من الفروع، ومن فوائده: قولُه: (ولو خلت البلدة من مفت؛ فقيل: يحرم المقام بها، والأصح لا يحرم إن أمكن الذهاب إلى مفت، وإذا قام بالفتوى إنسان في مكان سقط به فرض الكفاية؛ إلى مسافة القصر من كل جانب).

ثم جاء صفي الدين الهندي (٧١٥هـ) وهو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم الأرموي، الشافعي، ولد بالهند ثم رحل إلى اليمن، ثم حج وقدم إلى مصر ثم الروم، وفيها تتلمذ على سراج الدين الأرموي، ثم استوطن دمشق، وعُقد بينه وبين ابن تيمية مجلس مناظرة، وكان خطه في غاية الرداءة؛ فيُحكى أنه قال: وجدتُ في سوق الكتب مرة كتابا بخط ظننته أقبح من خطي، فغاليت في ثمنه واشتريته؛ لأحتج به على من يدعي أن خطي أقبح الخطوط، فلما عدتُ إلى البيت وجدته بخطي القديم.

صنَّف الصفي الهندي كتابه الكبير: **نهاية الوصول في دراية علم الأصول**، يقال: إنه جمع فيه بين كتابي المحصول للرازي والإحكام للآمدي.

ومن اللطائف أن اسم هذين الكتابين جاء موافقا لكتابين متقدمين، أولهما: المحصول لابن العربي المالكي، وثانيهما: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري.

وقد أكثر صفي الدين في النهاية من النقل عن كتاب المحصول للرازي، وصرَّح بذلك في بعض المواضع، ونقل أيضاً عن كتاب الإحكام للآمدي وعن ابن الحاجب، إلا أنه لا يصرح بالنقل عنهما، كما أنه نقل كثيرا وربما صرَّح بهذا النقل عن كلٍّ من الجصاص والقاضي الباقلاني والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري والجويني والغزالي.

وذكر في مقدمته أنه أراد بتصنيفه أغراضا، منها: أن يجد الناظر فيه من زُبَد المباحث ما تفرَّق في غيره، والتشبه بالأسلاف الصالحين، وتكثير طرق الخير ونشرها، وتنشيط الطالبين وتكثير سواد المتعلمين، والدعاء ممن يَنتفع به.

ثم اختصره في **كتاب الفائق**، الذي جاء في مقدمته: (فإنه لما كمل

كتابُنا المسمَّى بنهاية الوصول.. مطولا، مبسوط العبارة.. يصعب تحصيله على المحصلين وتعلمه على المتعلمين.. رأيت أن أُأَلِّف مختصرا فيه.. وسمَّيته بالفائق؛ لأنه يفوق المختصرات المصنّفة في هذا الفن).

وله في أصول الفقه كتاب ثالث، وهو **الرسالة السيفية**.

ومن تلامذة صفي الدين الهندي: الحافظُ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الشافعي (٧٦١هـ).

وقد كان للحافظ العلائي تميُّزٌ ظاهر في مجالين: أولهما: عنايته بتحرير القواعد الفقهية، حيث صنّف كتابه الفذّ: **المجموع المذهب في قواعد المذهب**، وهو أول كتاب ذُكرت فيه القواعد الفقهية الخمس الكبرى بهذا الترتيب والحصر، مع إيراده للأدلة عليها، ومن هذا الوجه تتجلَّى قيمة الكتاب العلمية، وقد اعتمد فيه على **كتاب الأشباه والنظائر** لابن الوكيل (٧١٦هـ) وهو: صدر الدين محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد، المعروف بابن المُرَحِّل وبابن الوكيل، وهو أول كتاب عُرف بهذا الاسم، لكنه توفي قبل أن يتمَّه؛ فهذَّبه ورتَّبه ابن أخيه (زين الدين) وهو الذي أبرزه، وقد كُتب على نمط لم يُسبق إليه؛ حيث التقطه من استقراء كلام فقهاء الشافعية، وعليه اعتمد فقهاء الشافعية في القواعد الفقهية، ومن ذلك: أن العلائي أخذ هذا الكتاب ونقَّحه، وأضاف إليه من المسائل مثله.

ثم جاء التاج السبكي، فصنَّف كتابه: (**الأشباه والنظائر**) حرَّر فيه كتاب ابن الوكيل، وزاد عليه، ورتَّب وحقَّق، وهو الذي ابتكر تصنيف قواعد الفقه وترتيبها إلى قواعد كبرى، وعامة، وخاصة، وكان كتابه عمدة لمن جاء بعده، ثم جاء جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) فصنَّف كتابه: (**الأشباه والنظائر**) أفاد فيه ممن سبقه وأجاد، وصار إلى جمع القواعد والضوابط الفقهية، على أكمل تصنيف وترتيب، وأحسن بيان وتوثيق، وبكتابه اكتملت صورة علم القواعد الفقهية واستقرت معالمه.

والمجال الثاني الذي تميَّز فيه الحافظ العلائي: اشتغاله بالبحث والتصنيف في مسائل أصولية خاصة، فمن ذلك:

١ - **إجمال الإصابة في أقوال الصحابة.**

٢ - **جامع التحصيل في أحكام المراسيل، قرأه عليه ابن الملقن في بيت المقدس.**

٣ - **تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد.**

٤ - **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم.**

٥ - **تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال.**

وهم ثلاثة أفذاذ من علماء المذاهب الفقهية الثلاثة: (المالكية والشافعية والحنابلة) عُرف كلٌّ منهم ونبغ بمصنفاته البديعة في المسائل الأصولية الدقيقة: أولهم: شهاب الدين القرافي، المالكي، والثاني: نجم الدين الطوفي، الحنبلي، وتقدم سَوْق مؤلفاتهما، والثالث: الحافظ العلائي الشافعي.

١٢

ثم جاء جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ) له جامع الأمهات، وهو مختصر في الفقه على المذهب المالكي، ويُعرف بالمختصر الفرعي، تمييزا بينه وبين مختصره الأصولي في علم أصول الفقه: (مختصر المنتهى).

وكان رأسا في العربية وعلم النظر، وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة، وله كتاب الكافية، وهو مختصر في النحو، ثم شَرَحَ الكافية وَنَظَمَها في الوافية، ثم قام بشرح النظم، وله كتاب الشافية، وهو مختصر في علم التصريف، ثم قام بشرحه، فهذه أربعة مختصرات: (في الفقه، والأصول، والنحو والصرف) طارت شهرتها في الآفاق، وانتفع بها الناس.

ومما يُشار إليه أن الكافيجي إنما لُقِّب بذلك نسبة إلى الكافية لابن الحاجب؛ لكثرة قراءته وإقرائه لها، والكافيجي هو: محي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الرومي الحنفي (٨٧٩هـ) وقد لازمه جلال الدين السيوطي أربع عشرة سنة.

وقد قام ابن الحاجب بتأليف أول مختصر أصولي على طريقة المتكلمين، وذلك أنه اختصر كتاب الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، وذلك في **كتاب منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل**، ويسمى بالمختصر الكبير، ثم اختصر المنتهى في **كتاب مختصر المنتهى**، وهو الذي شاع وذاع.

غلبت على مختصر ابن الحاجب يد الصناعة؛ فظهر فيه قدر بيِّن من التكلف، وكان غالبا يعبِّر فيه بقوله: (ثالثُها) عند سوْقه للمذاهب في الخلافيات؛ كقوله: (وفي تعليل الحكم بعلتين.. ثالثها للقاضي: يجوز في المنصوصة لا المستنبطة، ورابعها: عكسه) (ورواية العدل: ثالثها: المختار تعديلٌ إن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن عدل) فيكتفي بالتنصيص على القول الثالث، ويستغني بذلك عن التنصيص على القولين الأولين، وهما: الإثبات والنفي، كما هو صنيعه في مختصره الفرعي (جامع الأمهات).

والحاصل: أن ابن الحاجب اجتهد وبالغ في صياغة ألفاظ المختصر وتراكيبه على نحو موجز، وها هو يقول في مقدمته: (فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار؛ صنَّفتُ مختصرا في أصول الفقه، ثم اختصرتُه على وجه بديع، وسبيل منيع، لا يَصد عن تعلمه صادٌّ، ولا يَرُدُّ الأريب عن تفهمّه رادٌّ).

وقد وصفه شارحُه الشمسُ الأصفهاني بقوله: (كتاب صغير الحجم، وجيز النظم، غزير العلم، كبير الاسم، مشتمل على محض المهم) وقال عنه العضد الإيجي: (وقد رُزق حظا وافيا من الاشتهار، فاستهتر به الأذكياء في جميع الأمصار أي استهتار، وذلك لصغر حجمه، وكثرة علمه، ولطافة نظمه، ولكنه مستعص على الفهم.. وقد شرحه غير واحد من الفضلاء، واشتغل بحلِّه جمٌّ غفير من فحول العلماء) وقد أحصى بعض الباحثين ما يربو على مئة كتاب حول هذا المختصر ما بين شرح وحاشية وتعليق واختصار ونظم وتخريج أحاديث.

ولعل أقدم شرح على الإطلاق لمختصر ابن الحاجب هو: **مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام**، للقاضي ناصر الدين البيضاوي صاحب المنهاج، ومن المستغرب أن هذا الشرح لم ينتشر انتشار المنهاج للبيضاوي، ولم يكن له تأثير في مصنفات الأصوليين.

ولعل السرَّ في انتشار كتاب المنهاج للبيضاوي وذيوعه هو ارتباطه الوثيق بكتاب المحصول للرازي، وهذا ما باح به بعض شُرَّاح المنهاج، وهو شمس الدين الجزري؛ إذ قال: (فحملني ما اشتمل عليه هذا المختصر من قلة ألفاظه، وكثرة معانيه.. وكون كلام الإمام ـ قدَّس الله تعالى روحه ـ لمشكله كالشرح، ولمقفله كالفتح، وكونه دستورا، يُتذكر به فوائد من كلام الإمام خلا عنها.. ولتعلمْ أني حيث أجد عبارات الإمام موفية بهذا المقصد لا أعدل عنها إلى غيرها؛ لأنها شرح وشهادة، وليكن مبدأ المختصر منها، وبالشرح إليها الإعادة) ومعلومٌ أن البيضاوي في منهاجه قام بتلخيص كتاب الحاصل للتاج الأرموي ومتابعته، ومعلومٌ أن كتاب الحاصل مأخوذ من المحصول للرازي.

وأمر آخر، وهو أن كتاب المنهاج فيما يظهر هو أقدم تأليفا وأسبق من كتاب المرصاد، ومن هنا فقد بدتْ للبيضاوي في المرصاد لتأخره الزمني اختياراتٌ واعتراضات، ثم إنه اعتمد في شرح كلام ابن الحاجب على كتب ثلاثة: مختصر ابن الحاجب والمحصول للرازي والإحكام للآمدي، وهذه الكتب الثلاثة وصفها الإسنوي بأنها الأصول الثلاثة المعتمدة في فن الأصول.

إذا كان الحال كذلك فهل يقال: إن البيضاوي في المنهاج كان تابعا لمدرسة الرازي، لكنه في المرصاد إذ يشرح مختصر ابن الحاجب صار معدودا في مدرسة الآمدي؟

إن في توجُّه البيضاوي إلى شرح مختصر ابن الحاجب مع قرب عصره منه لدلالة واضحة على المكانة العلمية لمختصر ابن الحاجب، قال في مقدمة المرصاد: (وكان الكتاب المنسوب إلى الإمام الفاضل العلامة جمال الدين ابن الحاجب.. مع صغر حجمه ووجازة نظمه؛ محيطا بلباب الألباب في هذا الباب، وكانت درّة لم تثقب ومهرة لم تركب).

وكان أوسع شروح مختصر ابن الحاجب انتشارا وأعظمها نفعا: **شرح العضد الإيْجي (٧٥٦هـ)** صاحب كتاب المواقف، وهو: أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي، شيخ الشافعية، قال الحافظ ابن حجر: (وأنجب تلامذة عظاما اشتهروا فى الآفاق، مثل شمس الدين الكرماني وضياء الدين العفيفي وسعد الدين التفتازاني وغيرهم) وقال الشوكاني: (وله شرح مختصر المنتهى، وقد انتفع الناس به من بعده، وسار فى الأقطار، واعتمده العلماء الكبار، وهو من أحسن شروح المختصر، من تدبره عرف طول باع مؤلفه) ثم وصف الشوكاني منهج العضد في شرحه فقال: (فإنه يأتي بالشرح على نمط سياق المشروح، ويوضح ما فيه خفاء، ويصلح ما عليه مناقشة، من دون تصريح بالاعتراض، كما يفعله غيره من الشراح، وقلَّ أن يفوته شيء مما ينبغي ذكره، مع اختصار فى العبارة، يقوم مقام التطويل، بل يفوق) قال العضد في مقدمته: (وإني ممن شُغفت به، وقد وكلت فكري على حلِّ ألفاظه ومعانيه، وصرفتُ بعض عمري إلى تلخيص مقاصده ومبانيه، حتى لم يخف عليَّ منه خافية، وتنبَّهتُ من الفوائد الزوائد على جملة كافية).

وقد صُنفت على شرح العضد حواش كثيرة، أشهرها: **حاشية تلميذه سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)**، وكان السعد كثير الثناء على شيخه العضد، ويصفه بالمحقق؛ قال في بعض المواضع: (وبالجملة لما كان الناظر في الشروح لا يحصل في المقام على طائل؛ حاول الشارح المحقق شكر الله سعيه على ما هو دأبه في تحقيق المقام وتفسير الكلام على وجه ليس للناظر فيه سوى أن يستفيد، وحاشاه أن ينقص أو يزيد) وقال في موضع آخر: (..فلم يبق لنا سوى اقتفاء آثاره، والكشف عن خبيئات أسراره، بل الاجتناء من بحار ثماره، والاستضاءة بأنواره).

وحاشية أخرى للسيد الجرجاني الحنفي (٨١٦هـ) لكنه لم يتمها، وهو:

أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني، المعروف بالسيد والشريف، صاحب كتاب التعريفات، من شيوخه: أكمل الدين البابرتي، وذلك أنه ارتحل إلى مصر بصحبة شمس الدين الفَناري وقرآ عليه.

وقد كثر أتباع الجرجاني، وذاع صيته، وقد كان أهل عصره يفتخرون بالأخذ عنه، ثم صار من بعدهم يفتخرون بالأخذ عن تلامذته، وانتفع الناس بمصنفاته في جميع البلاد، وهي مشهورة في كل فن، وَأَخَذَ عنه الأكابر، وبالغوا في تعظيمه، وكانت بينه وبين السعد التفتازاني مباحثات ومحاورات في مجلس تيمورلنك، واختلف الناس في عصرهما وفيما بعده من العصور مَنْ المحقُّ منهما.

ومما يحسن التنبيه عليه أن حاشية السيد الجرجاني غير مكتملة، وإنما انتهت عند أول مسألة الحرام، وقد علَّقها وقام بنسخها ابن قاسم العبادي، وهذا يعادل نصف الكتاب على وجه التقريب، وهو نهاية الجزء الأول من طبعة بولاق المصرية، المكونة من جزأين، كما أن هنالك تقريرات للشيخ حسن الهروي على حاشية السيد الجرجاني انتهت قبل هذا الموضع بقليل، وذلك عند بداية الواجب الموسع.

وممن شرح مختصر ابن الحاجب: أبو الثناء شمس الدين الأصفهاني (٧٤٩هـ) في **بيان المختصر**، ثم شَرَحَه شرف الدين يحيى بن عبد الله الرهوني المالكي (٧٧٣هـ) في كتابه المسمى: **تحفة المسؤول**؛ حيث رجع فيه غالبا إلى هذين الشرحين: (العضد والأصفهاني) مع عنايته بتحرير مذهب الإمام مالك، ومن تلامذته: أبو البقاء تاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز السلمي الدميري المالكي (٨٠٥) الذي شرح مختصر ابن الحاجب الأصولي، وهو أيضا ممن قام بشرْح المختصر الفقهي لشيخه خليل المالكي، المعروف بمختصر خليل.

ومن شروح مختصر ابن الحاجب: **كتاب الردود والنقود**، لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي الحنفي (٧٨٦هـ) أخذه من بيان المختصر لشيخه الأصفهاني؛ إذ يقول في خاتمته: (ألّفت هذا المختصر عجالة بمدة تقرب من أربعة أشهر، ولم يكن في نظري سوى شرح قدوتي وشيخي العلامة شمس الدين الأصبهاني... وأوردت فيه مما سمح به خاطري ألفا ومائتين وثمانين (١٢٨٠) اعتراضا، مريد بذلك إظهار جهل من تفيهق) وقد سعى فيه إلى نصرة مذهب إمامه أبي حنيفة، والرد على ثلاثة من مخالفيه: الآمدي وابن الحاجب والبيضاوي، وللبابرتي أيضا كتاب التقرير، وهو شرحٌ لأصول البزدوي، وكتاب الأنوار في شرح المنار.

وكتاب البابرتي هذا غير **كتاب النقود والردود** لشمس الدين الكرماني (٧٨٦هـ) تلميذ العضد الإيجي، الذي شرح فيه الكرماني مختصر ابن الحاجب، وذكر فيه أن خير الكتب مختصر المنتهى، وخير شروحه شرح أستاذه عضد الدين، وقد سمي بذلك لأنه اختار النقل من شروحه السبعة المشهورة، فالتزم استيعابها، وهي المنسوبة إلى أكابر الفضلاء: قطب الدين الشيرازي وركن الدين الموصلي وجمال الدين الحلي وزين الدين الخنجي وشمس الدين الأصفهاني وبدر الدين التستري وشمس الدين الخطيبي، ولذلك سماه **السبعة السيارة**، وذكر أنه أردفها بسبعة أخرى، لكن بغير استيعاب، فجاء شرحا حافلا.

وقد استفاد الفقيه الحنبلي صاحب الفروع شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج (٧٦٣هـ) كثيرا من مختصر ابن الحاجب، وذلك في كتابه: **أصول الفقه**، الذي قصد به أن يكون مختصرا في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، لا سيما في نقل الأقوال وتحريرها، مع بيان صحة الأخبار وضعفها، وقد تفقَّه ابن مفلح على تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ) ولازمه، وكان أحفظ الناس لمسائله واختياراته، وكان ابن تيمية يثني عليه، ويقول له: ما أنت ابن مفلح، بل أنت مفلح.

وقد استفاد من أصول ابن مفلح: العلاءان الحنبليان؛ فاختصره أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي (٨٠٣هـ) المعروف بابن اللحام في كتابه **المختصر**، كما أنه استفاد فيه كثيرا من مختصر الطوفي، وقد شرح مختصر ابن اللحام أبو بكر الجُرّاعي أو الجَرّاعي (٨٨٣هـ) مستفيدا في هذا الشرح من كتاب ابن مفلح.

وابن اللحام هو الذي قام بجمع اختيارات تقي الدين أحمد ابن تيمية الفقهية، ورتَّبها وحرَّرها، مع تفرُّق كتب ابن تيمية وكثرتها.

وله **كتاب القواعد والفوائد الأصولية**، الذي يعدُّ من كتب تخريج الفروع على الأصول، استفاد فيه من كتاب التمهيد لجمال الدين الإسنوي، ونقل فيه عن شيخه الحافظ ابن رجب الكثير من التحريرات والتخريجات.

ثم جاء علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرداوي (٨٨٥هـ) صاحب كتاب الإنصاف في الفروع، منقِّح مذهب الحنابلة ومحققه، حيث قام باختصار كتاب أصول ابن مفلح في كتابه المختصر: **تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول**؛ فإنه نصَّ على ذلك في مقدمة التحبير شرح التحرير فقال: (وهو أصل كتابنا المتن؛ فإن غالب استمدادنا فيه منه) وقد أبان المرداوي عن منهجه في مختصره فقال: (أما بعد فهذا مختصر في أصول الفقه، جامع لمعظم أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتمل على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام وأتباعهم، اجتهدت في تحرير نقوله وتهذيب أصوله، مجرَّدا عن الدليل والتعليل).

ولما كان الكتاب للحنابلة ومصنفه حنبليا قال: (وأُقدِّمُ الصحيح من مذهب الإمام أحمد وأقوال أصحابه).

ثم إن علاء الدين المرداوي قام بشرح مختصره المسمّى: التحرير، وذلك في كتابه **التحبير شرح التحرير**، وسبب تأليفه ما رآه من إقبال الطلبة

على مختصر التحرير واعتنائهم به وتوجههم إليه؛ فأحب أن يعلِّق عليه شرحا واضحا؛ يُرجع إليه عند حل المشكلات.

قال: (فوضعنا هذا الشرح محيطا بجُلِّ أطرافه، ومستوعبا لمسائله من أكنافه؛ فنذكر فيه ما ذهب إليه أحمد وأصحابه أو بعضهم أولا، غالبا، ثم مذاهب الأئمة الثلاثة وأتباعهم إن كانوا مختلفين).

وقد صرَّح في مقدمته بالنقل عن أربعمائة (٤٠٠) كتاب أو أكثر، وربما كان نقله بطريق الواسطة، قال: (ومن الكتب كُتُبٌ نقلتُ عنها لم أرها، مقلدا في ذلك الناقل عنها أو منها، وفي ذلك فائدة أخرى، وهو العلم بمعرفة صاحب الكتاب عند من لا يعلمه) وقد اعتمد المرداوي كثيرا في كتابه التحبير شرح التحرير على شرح البرماوي لمنظومته في أصول الفقه، وهو من الكتب التي سمّاها في مقدمة التحبير.

وضمَّن المرداوي شرحه أمهات جميلة ودقائق جليلة خلت عنها أكثر المطولات، فكان مجموعا لا نظير له، مع حسن تحرير وتحقيق.

فمن ذلك: أنه قصر كتابه على ذكر مذاهب الأئمة الأربعة وأتباعهم دون غيرهم من أهل البدع فقال: (وأما غيرهم من أرباب البدع؛ كالجهمية والرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم؛ فلا اعتبار بقولهم المخالف لأقوال الأئمة وأتباعهم، ولا اعتماد عليها، لكن إن ذكرتها فعلى سبيل الإعلام والتبعية، وقد يذكرها العلماء ليردوا على قائلها، وينفروا عنه، ويعلموا ما فيها من الدسائس.

وقد ذكر الأصوليون ذلك حتى بالغوا؛ فذكروا بعض مذاهب اليهود والنصارى، والسفسطائية، والسمنية: فرقة من عبدة الأصنام، والبراهمة، وهم الذين لا يجوزون على الله بعث الرسل، والملاحدة، وغيرهم.

وكان شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني يعيب على من يذكر ذلك في

أصول الفقه، ويقول: "إنما محل ذلك أصول الدين" وهو كما قال).

وقد قام بتلخيص كتاب التحبير واختصاره أبو الفضل أحمد بن علي بن زهرة الحنبلي، تلميذُ المؤلف، وسمّاه **التحبير في شرح التحرير**، وهو عبارة عن اقتباسات وتلخيصات لموضوعات مختارة من كتاب المرداوي، وفي آخره إجابات عن أسئلة، سُئلها الحافظ ابن رجب الحنبلي.

ثم جاء تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، الشهير بابن النجار (٩٧٢هـ) صاحب كتاب منتهى الإرادات وشرْحه؛ حيث قام باختصار كتاب التحرير للمرداوي، وذلك في مختصره الذي عُرف **بمختصر التحرير**، قال في أوله: (أما بعد فهذا مختصر محتو على مسائل تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول في أصول الفقه، جمْع الشيخ العلامة علاء الدين المرداوي) وقد جرّد الفتوحي مختصره من الأقوال ونسبتها؛ إذ قال: (خال من قول ثان ــ إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف ــ ومن عزو مقال إلى من إياه قال).

ثم إنه قام بشرح مختصر التحرير، وذلك في كتاب: **المختبر المبتكر شرح المختصر**، وهو الكتاب الذي عُرف باسم **شرح الكوكب المنير**، وقد قام الشيخ أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلي الحنبلي (١١٨٩هـ) بشرح مختصر التحرير شرحا اختصره من شرح الكوكب المنير، وسمّاه: (**الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير**) جاء في مقدمته: (لما رأيت الكتاب الموسوم بمختصر التحرير للشيخ الإمام العالم.. الفتوحي، اختصره من تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول للشيخ الإمام المنقح علاء الدين المرداوي، مشتملا على قواعد كثيرة وفوائد عظيمة، ومع ذلك شَرَحَه مصنفُه شرحا عظيما، لكنه أطال في بعض المواضع، وترك أخرى بلا حلٍّ لمعانيها؛ رغبتُ أن أشرحه شرحا مختصرا، تسهل قراءتُه؛ لكون بعض أسيادي سألني ذلك، ولا يسعني مخالفتُه، فأجبتُه لذلك).

ومن تلاميذ علاء الدين المرداوي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد، المعروف بابن عبد الهادي، واشتهر بابن المِبْرَد (٩٠٩هـ) الذي صنّف في أصول الفقه مختصرا سماه: **غاية السول إلى علم الأصول**، ذكر أنه اختصره ليسهل حفظُه، واقتصر فيه على قول واحد ما أمكن، ثم إنه قام بشرحه، وقال في مقدمة هذا الشرح: (اختصرته من عدة من كتب أصحابنا، عمدتي فيه على أصول ابن مفلح وابن اللحام) ونقل في مواضع كثيرة عن كتاب مختصر الطوفي (البلبل) وقد كان حافظا له، وختم هذا الشرح بقوله: (هذا آخر ما وضعناه على هذا الكتاب، وليس ذلك على طريقة أصحابنا، بل على طريقة أبناء العجم ومتأخري الشافعية والحنفية؛ فإن من طريقة أصحابنا الإطالة والبحث).

ثم إنه اعتمد أيضا على هذه الكتب الثلاثة: (الطوفي وابن مفلح وابن اللحام) في كتابه الأصولي الثاني: **مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول**، وهو آخر كتبه تأليفا، وقد امتاز بذكر شيء من الخلاف، مع نسبة الأقوال لقائليها، وصدَّره بمقدمة منطقية، وذيَّله بخاتمتين: عقدية وجدلية، كل ذلك في تركيب موجز ولفظ مختصر.

وله كتاب موجز جدا في أصول الفقه، طُبع باسم: (**مجمع الأصول**) وهو في الأصل باب من الأبواب التي وضعها مقدمات لكتابه الفقهي: مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام، قال: (باب قواعد أصول الفقه التي يُعلم منها حالُه) وله أيضا كتابٌ موجز في أصول الفقه، وهو أوسع من سابقه، جاء ضمن كتابه الجامع: (**زُبَد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم**) وقد اشتمل كتاب أصول الفقه على فصول خمسة: الأول في المقدمات، عرَّف فيه ببعض الحدود، وذكر فيه مباحث الأحكام، والفصل الثاني: الأدلة الأصول (الكتاب والسنة) وذكر فيه مباحث الدلالات، والثالث: الإجماع، والرابع: القياس، وأعقبه بالكلام عن الاجتهاد، والخامس: الأصول المختلف فيها.

١٣

وقد اجتمعت مدرسة الرازي الأصولية وحصلت زبدتها في أشهر مختصر أصولي ارتبط بكتاب المحصول، وهو **منهاج الوصول إلى علم الأصول الجامع بين المعقول والمشروع والمتوسط بين الأصول والفروع** للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشيرازي (٦٩١هـ).

وقد كان للأصوليين اعتناء كبير بمختصر المنهاج للبيضاوي، شرحا ونظما، فأقدم شرح له هو **معراج الوصول شرح منهاج الأصول** لشمس الدين الأيكي (٦٩٧هـ) وهو: محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي، قال الصفدي: (وكان يكشف أسرار الكشاف، وهو لما فيه من أمراض الاعتزال كالشاف) وله شرح على أول مختصر ابن الحاجب؛ تكلم على منطقه.

ثم جاء أبو عبدالله شمس الدين محمد بن يوسف الجزري (٧١١هـ) وكان معاصرا للبيضاوي، وهو من تلاميذ الشمس الأصفهاني، شارح المحصول، ويعدُّ تقي الدين السبكي من تلامذة الجزري، وقد كتب الجزري على المنهاج شرحا مختصرا، سمّاه **معراج المنهاج**، اعتمد فيه على كلام الرازي في المحصول، وكان معرضا عن الاعتراض إلا فيما لابد منه.

وَشَرَحَه أيضا تلميذ القاضي البيضاوي، أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن الجارَبَرْدي (٧٤٦هـ) في كتابه: **السراج الوهاج في شرح المنهاج**، ومن تلامذته العضد الإيجي، وقد كانت بينهما ردود ومشاجرات حول بعض المشكلات في تفسير الكشاف للزمخشري.

ووقع لأبي الثناء شمس الدين الأصفهاني (٧٤٩هـ) شرْحٌ على كتاب

المنهاج للبيضاوي، ولم يسمه، وكان فراغه من تأليفه بجامع الحاكم بالقاهرة، في الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وثلاثين وسبعمائة (٧٣٤هـ) وله أيضا شْرحٌ آخر على مختصر ابن الحاجب، سمّاه بيان المختصر.

وممن شَرَحَه من الحنفية: برهان الدين عبيد الله بن محمد الفرغاني (٧٤٣هـ) المعروف بالعِبْري بكسر العين، وقيل: العُبْري بضمها، قال الحافظ زين الدين العراقي: (كان حنفيا يقرىء مذهب أبي حنفية والشافعي، وصنَّف فيهما) وقال ابن شهبة: (في شرحه مواضع تدل على ميله إلى مذهب الشيعة).

وَشَرَحَه من الحنفية: محمد بن الحسن البدخشي الحنفي (٧٧٢هـ) في كتابه المسمى **مناهج العقول في شرح منهاج الأصول**، ولم أقف للبدخشي على ترجمة، قال في المقدمة: (وأشرتُ إلى ما وقع للمصنف من السهو والتساهل، وما عرض للشارحين من الخطأ؛ للغفلة أو التغافل، وأودعتُه فوائد ملتقطة من كتب العلماء المتقدمين.. مجتنبا التطويل الممل والإيجاز المخل.. مترجما إياه بمناهج العقول في شرح منهاج الأصول).

ثم جاء تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ) فشرحه في **كتاب الإبهاج في شرح المنهاج**، وهو إكمال للشرح الذي ابتدأه والده تقي الدين علي بن عبد الكافي، الذي سمَّاه بهذا الاسم أخذا من قول ذي الرمة:

تزداد للعين إبهاجا إذا سفرت ومخرج العين فيها يلتفت

ثم أعرض عن إتمامه، وقد توقف عند مسألة مقدمة الواجب، فمقدار ما أنجزه يقارب عشر الكتاب، فأكمل شرحه ولدُه تاج الدين، ومن اللطائف: أن لكتاب الإبهاج مقدمتين: الأولى لتقي الدين، وهي في أول

الكتاب، والثانية لتاج الدين، الذي افتتح إكماله للشرح بمقدمة أشار فيها إلى إعراض والده عن إتمام الشرح بقوله: (وقد كان الشيخ الإمام والدي رَحِمَهُ اللَّهُ شرع في وضع شرح عليه أبهى وأبهج من الوشي المرقوم... لكنه أحسن الله إليه ما غاص في بحره إلى القرار، ولا أوصل هلاله إلى ليلة البدار، بل أضرب عنه صفحا، بعد لأي قريب، وتركه طرحا، وهو الدر اليتيم بين إخوانه كالغريب، وقد حدثتني النفس بالتذييل على هذه القطعة، وأحاديث النفس كثيرة).

وقد اتسمت مصنفات تقي الدين السبكي بحسن التحقيق والتحرير ودقة الاستنباط، وتصنيفه لابد وأن يشتمل ـ كما يقول السيوطي ـ على ما لا يوجد في غيره، وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا تقع له مسألة مستغربة أو مشكلة إلا ويعمل فيها تصنيفا، يجمع فيه شتاتها، طال أو قصر، قال: (وذلك بيِّنٌ في تصانيفه) ومن مصنفاته الأصولية: **إبراز الحِكَم من حديث رُفع القلم، ومعنى قول المطلبي إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، وأحكام كلّ وما عليه تدل.**

ومن فوائده الحسان: ما يتعلق بقضية النهوض بالتصنيف والتأليف، قال: (ولا شك أن ذلك يحتاج بعد الأهلية إلى ثلاثة أشياء: أحدها: فراغ البال واتساع الزمان، والثاني: جمع الكتب التي يُستعان بها، والثالث: حسن النية وكثرة الورع والزهد، والأعمال الصالحة التي أشرقت أنوارها) وبيَّن أن هذا كله قد حصل للإمام النووي على أكمل الوجوه.

ويقال مثل ذلك في مصنفات ابنه تاج الدين؛ فمن شابه أبه فما ظلم، بل إنه تميَّز بطول نفسه وامتداد مؤلفاته، يقول في الإبهاج: (وأنا من عادتي في هذا الشرح الإطناب فيما لا يوجد في غيره، ولا يُتلقى إلا منه: بحث مخترع أو نقل غريب أو غير ذلك، والاختصار في المشهور في الكتب؛ إذ لا فائدة في التطويل فيما سَبَقَنا مَنْ هم سادتنا وكبراؤنا إلى جمعه، وهل

ذلك إلا مجرد جمع من كتب متفرقة، لا يصدق اسمُ المصنف على فاعله).

وقد صرَّح التاج في شرحه بأنه أكثر النقل عن كتاب التلخيص لإمام الحرمين؛ إذ يعده أجلَّ كتاب للأصوليين، كما كان لكتاب النهاية للصفي الهندي التأثير الأكبر؛ حيث تكرر نقله عنه، وظهر ذلك جليا في مواضع كثيرة، إضافة إلى رجوعه المحتم لكتاب المحصول ومختصريه: الحاصل والتحصيل؛ فإن هذه الكتب الثلاثة هي الأصل الذي استمد منه البيضاوي منهاجه.

ثم إن جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (٧٧٢هـ) زاد على المنهاج في كتابه: **زوائد الأصول على منهاج الأصول**، ما خلا عنه المنهاج من المسائل الأصولية المذكورة في كتب ثلاثة، وهي: المحصول للفخر الرازي والإحكام للآمدي والمختصر لابن الحاجب، ثم قام بشرحه تلميذه برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (٨٠٢هـ) في **الفوائد شرح الزوائد**.

كما أن الإسنوي قام بشرح المنهاج في **نهاية السول في شرح منهاج الأصول**، وقد ضمَّنه التنبيه على المواضع التي خالف المصنف فيها كلام الرازي أو كلام الآمدي أو كلام ابن الحاجب، والاعتناء الأكيد بتبيين مذهب الشافعي بخصوصه، بنقله من كتبه، مع بيان الكتاب، أو ممن نقلها عنه، وذكر في مقدمته أنه بذل وسعه في تسهيله لمطالعيه، بحيث لا يتعذر فهمه على المبتدئ، ولا يُبطئ إدراكه على المنتهي .

وقد هذَّب شرح الإسنوي من المعاصرين: محمد أبو النور زهير (١٤٠٨هـ) في كتابه **أصول الفقه**؛ ليكون مقررا دراسيا لطلبة الأزهر.

وللشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي (١٣٥٤هـ) مفتي الديار المصرية حاشية على كتاب الإسنوي سماها: **سلم الوصول لشرح نهاية السول**.

وممن عُني بكتاب المنهاج للبيضاوي: تلميذان من تلامذة جمال الدين الإسنوي.

أولهما: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري، المعروف بابن المُلَقِّن (٨٠٤هـ) نسبة إلى وصيِّه وصديق أبيه وزوج أمه الذي رباه، الشيخ عيسى المغربي، الذي كان يُلقِّن القرآن، قال الحافظ ابن حجر: (واشتهر بكثرة التصانيف، حتى كان يقول: إنها بلغت ثلاثمائة تصنيفا، واشتهر اسمه، وطار صيته، وكانت كتابته أكثر من استحضاره) صَنَّف **كافي المحتاج إلى شرح المنهاج**، وهو شرح متوسط، اعتمد في معظمه على كتب شيخه جمال الدين الإسنوي: نهاية السول والتمهيد وزوائد الأصول، وعلى كتاب الإبهاج للسبكي.

والتلميذ الثاني: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) حيث نظم مختصر المنهاج للبيضاوي، وسماه: **النجم الوهاج**، وبلغت أبياته ألفا وثلاثمائة وسبعة وستين (١٣٦٧) بيتا، كما قال:

عدتها ألف ثلاثمائةٍ أيضا وستون تلي مع سبعةٍ

وقد أفصح عن منهجه بقوله:

وقد قصدتُ نظمه أرجوزة حاوية أقسامه وجيزة
وربما زدتُ لأمر اقتضى وربما غيّرتُ ما لا يُرتضى

تتلمذ الزين العراقي على الصلاح العلائي والتقي السبكي، وأخذ الأصول عن الجمال الإسنوي ولازمه، وكان الإسنوي يثني على فهمه، ويستحسن كلامه في الأصول، ويصغي لمباحثه فيه، ويقول: إن ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ، ومن تلامذته: الحافظ ابن حجر، لازمه عشر سنين.

ثم قام بشرح هذا النظم ابنه أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٢٦هـ) الإمام بن الإمام، والحافظ بن الحافظ، بكَّر به

أبوه ورحل به، وظهرت نجابته، وأجيز وهو شاب بالإفتاء والتدريس، فأقبل عليه الناس، وساد بجميع ذلك في حياة والده، واشتهر بالفضل مع الدين المتين، قال أبوه في دروسه قديماً:

دروس أحمد خير من دروس أبه وذاك عند أبيه منتهى أربه

وقد أوضح الولي العراقي منهج شرحه بقوله: (أقتصر فيه غالبا على تقرير المسألة، وإيضاح عبارة النظم، والتنبيه على حكمة مخالفة عبارته لعبارة أصله، مع إيراد فوائد عزيزة وفرائد وجيزة) وله نكت على المنهاج، سمّاها: **(التحرير لما في منهاج الأصول من المنقول والمعقول)** وقد اشتملت على بيان ما وقع فيه الغلط من المنقول والوهم في المعقول، وما وقعت فيه مخالفة في ترجيحه أو نقله من المشهورين، وقد أفاد الولي العراقي في شرحه للنجم الوهاج من كتاب التحرير هذا، كما يظهر فيه تأثُره جليا بكتابي الإبهاج ونهاية السول.

وللزين العراقي كتاب ثالث يتعلق بالمنهاج، وهو في تخريج أحاديثه، وله: الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع.

وممن شرح المنهاج: الفقيه الشافعي عز الدين يوسف بن الحسن بن محمود السرائي الأصل، التبريزي، الشهير بالحَلْوائي (٨٠٤هـ) أخذ عن القاضي عضد الدين وشمس الدين الكرماني، وكان زاهدا عابدا، معرضا عن أمور الدنيا، مقبلا على العلم، وكان لا يُرى إلا مشغولا بالعلم أو التصنيف، ولا يرى مهموما قط.

وقد وقع لابن إمام الكاملية (٨٧٤هـ) شرح مطول على منهاج البيضاوي، سماه: **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول**، ثم إنه قام باختصار هذا الشرح على طريقة متوسطة، وهو الذي بين أيدي الناس، فهو إذن: مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، وقد تأثَّر كثيرا في هذا الكتاب

واستفاد من الإسنوي والتاج السبكي والولي العراقي والعبري في شروحهم على منهاج البيضاوي.

ومن اللطائف: أن ابن إمام الكاملية والإسنوي يفصل بينهما علمان، وذلك أن ابن إمام الكاملية من تلامذة شمس الدين البرماوي، والبرماوي تلميذٌ للزركشي، والزركشي من تلامذة الإسنوي.

والشيء بالشيء يُذكر؛ فقد كان لجمال الدين الإسنوي أثر محمود وسبق مشهود في باب تخريج الفروع على الأصول، وهو من الأبواب المتعلقة بعلم أصول الفقه، المبنية عليه، المتفرِّعة عنه، وقد كانت مصنفات الأصوليين في هذا الباب على النحو الآتي:

١ - **كتاب تخريج الفروع على الأصول** لأبي المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار الزنجاني (٦٥٦هـ) الذي استُشهد في بغداد بسيف التتار، وهو أقدم كتاب يحمل هذا الاسم، وهو الاسم الذي أصبح فيما بعد لقبا على باب خاص من الأبواب المتعلقة بعلم أصول الفقه.

وكأن الزنجاني يشير إلى أسبقيته في هذا الباب بقوله في المقدمة: (وحيث لم أر أحدا من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين تصدى لحيازة هذا المقصود، بل استقل علماء الأصول بذكر الأصول المجردة، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة، من غير تنبيه على كيفية استنادها إلى تلك الأصول؛ أحببت أن أُتحف ذوي التحقيق من المناظرين بما يسر الناظرين؛ فحرَّرتُ هذا الكتاب) وقد رتّبه بحسب الأبواب الفقهية.

٢ - **كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول** للشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني التِلِمْساني (٧٧١هـ) وهو من شيوخ المؤرخ أبي زيد عبد الرحمن ابن خلدون الإشبيلي الحضرمي (٨٠٨هـ)

صاحب المقدمة، ومن أقرانه: أبو عبد الله المَقَّري أو المَقْري صاحب القواعد، وقد حصلت مراسلات بين التلمساني وأبي إسحاق الشاطبي صاحب الموافقات.

ورتَّب الشريف التلمساني كتابه حسب القواعد الأصولية، مع سهولة أسلوبه وصغر حجمه.

وقد نظم كتاب المفتاح من المعاصرين ابن الإمام، وهو: محمد بن عبد الله الجكني الشنقيطي (١٤١٣هـ) ويقع في مائتين وثلاثة وثمانين (٢٨٣) بيتا، وشرح هذا النظم الدكتور محمد بن سيد محمد بن مولاي في تنوير العقول.

٣ - ما كتبه أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوى (٧٧٢هـ) صاحب **كتاب التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**؛ إذ يقول في مقدمته: (ثم إني استخرت الله تعالى في تأليف كتاب يشتمل على غالب مسائله، وعلى المقصود منه، وهو كيفية استخراج الفروع منها، فأذكر أولا المسألة الأصولية بجميع أطرافها، منقحة مهذبة ملخصة، ثم أُتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها) إلا أن معظم هذه الفروع كان من قبيل المسائل المقدرة، وهي في الغالب من مسائل أبواب الطلاق والعتق والوصايا.

وقد نبّه الإسنوي في هذه المقدمة أيضا إلى تأليف آخر له، قائلا: (ثم شرعت في أثناء ذلك في كتاب آخر، على هذا الأسلوب بالنسبة إلى علم العربية، مسمى بالكوكب الدري؛ ليقوى به الاستمداد والتدريج، ويتم به الاستعداد للتخريج) ويظهر من كلام الإسنوي أنه لم يكن على معرفة بآثار من سبقه إلى ذلك من أهل العلم؛ إذ قال: (استخرت الله تعالى في تأليف كتابين ممتزجين من الفنين المذكورين، ومن الفقه لم يتقدمني اليهما أحد من أصحابنا) يقصد بالفنين علم أصول الفقه وعلم العربية.

٤ - ووقع لابن اللحام البعلي الحنبلي (٨٠٣هـ) كتاب آخر، وهو المشتهر **بالقواعد والفوائد الأصولية**، وهو لم يسمه بهذا الاسم، وإنما استُنبط من قوله في مقدمته: (استخرت الله تعالى في تأليف كتاب أذكرُ فيه قواعد وفوائد أصولية، وأُردفُ كلَّ قاعدة مسائل تتعلق بها من الأحكام الفروعية) وقد رتَّبه وفق القواعد الأصولية.

٥ - ولشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التمرتاشي الغزي الحنفي (١٠٠٤هـ) **كتاب الوصول إلى قواعد الأصول**، وهو من تلامذة زين الدين ابن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ) وقد نصَّ في مقدمته على أنه نسجه على منوال كتاب التمهيد للإسنوي.

فهذه خمسة مؤلفات، هي أمهات الكتب المصنفة في باب تخريج الفروع على الأصول، يضاف إلى هذه الكتب الخمسة كتب أخرى، وهي الكتب الخاصة بتخريج الفروع على قواعد اللغة العربية، فمن ذلك:

- **رسالة الجاجَرْمي**، وهو: معين الدين محمد بن إبراهيم الشافعي (٦١٣هـ) جعل كتابه الذي لم يسمه في أربعة أقسام: في الحقيقة والمجاز، وفي العموم والخصوص، وفي تفسير الألفاظ والحروف، وفي مسائل متفرقة.
- **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية** لنجم الدين الطوفي الحنبلي (٧١٦هـ) جعله في أربعة أبواب: في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية، ومن وضعه، وفي الدليل على فضل العربية، وفي بيان فضل من تحلَّى بهذا العلم، وذمِّ من عطل عنه أو أخطأ فيه، وفي بيان كون هذا العلم أصلا من أصول الدين، ومُعتمَدا من مُعتمَدات الشريعة، وقد تناول في هذا الباب التطبيقي تأثير الإعراب في القرآن الكريم، وتأثيره في السنة، وذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية، وكان أكثر المسائل التي أوردها متفرِّعة على الكلام في الحروف والأدوات، وقد جاء في خاتمة كتابه قولُه: (لو استقصينا المسائل

الشرعية المعتمِدة على القواعد العربية لكانت مقدار ثلث الفقه على ما تقرر، ولكن قد نبَّهنا بالحاضر على الغائب، وبالشاب على الشائب).

- **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** لجمال الدين الإسنوي (٧٧٢هـ) رتَّبه على أربعة أبواب: في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، وفي تراكيب متعلقة بأبواب متفرقة، ومنهجه أنه يبدأ بذكر المسألة النحوية مهذبة منقحة، ثم يُتبعها بذكر جملة مما يتفرع عليها.

وبيَّن مصادر كتابه بقوله: (واعلم أنني إذا أطلقت شيئا من المسائل النحوية فهي من كتابي شيخنا أبي حيان، اللذين لم يُصنف في هذا العلم أجمع منهما، وهما: الارتشاف وشرح التسهيل، فإن لم تكن المسألة فيهما صرحت بذلك، وإذا أطلقت شيئا من الأحكام الفقهية فهو من الشرح الكبير للرافعي أو من الروضة للنووي، رحمهما الله تعالى، فإن لم يكن فيهما صرحت بذلك).

- ويُقرب من ذلك ما سجّله التاج السبكي (٧٧١هـ) في كتابه الفذّ الأشباه والنظائر؛ حيث تضمن هذا الكتاب الكلام على قواعد الفقه الخمس والقواعد العامة، ثم عقد أبوابا ثلاثة: بابا لمسائل كلامية ينشأ عنها فروع فقهية، وبابا لمسائل أصولية يتخرج عليها فروع فقهية، وبابا للكلمات العربية والمركبات النحوية التي يترتب عليها فروع فقهية.

ويُلحق بتخريج الفروع على الأصول: الاستنباط من نصوص الكتاب والسنة، وقد صنّف الجلال السيوطي في ذلك: **كتابَ الإكليل في استنباط التنزيل**، استشهد في مقدمته بقول الإمام الشافعي: (جميع ما تقوله الأمة شرحٌ للسنة، وجميع شرح السنة شرحٌ للقرآن) وذكر في المقدمة أنه أورد في كتابه كلَّ ما استُنبط من القرآن، أو استُدل به عليه؛ من مسألة فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك، مقرونا بتفسير الآية؛ حيث

توقف فهم الاستنباط عليه، معزواً إلى قائله من الصحابة والتابعين، مخرَّجاً من كتاب ناقله من الأئمة المعتبرين.

ثم قال: (فاشدد بهذا الكتاب يديك، وَعَضَّ عليه بناجذيك، ولا يحملنك على استحقاره صغر حجمه).

وللنجم الطوفي **كتاب الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، وذلك أنه متى مرّت به آية فيها مبحث يتعلق بأصول الدين أو أصول الفقه بيَّن ذلك.

وممن نَبغ في هذا الباب، بل كان إمامه المقدم: الشيخ ابن دقيق العيد، وهو: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري (٧٠٢هـ) اشتغل بمذهب مالك وأتقنه، ثم اشتغل بمذهب الشافعي، وأفتى في المذهبين، تفقَّه على عز الدين بن عبد السلام، نبغ في فقه الحديث والاستنباط منه، قال التاج السبكي: (وكان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب، بلُبٍّ يسحر الألباب، وفكر يُستفتح له ما يُستغلق على غيره من الأبواب) صنَّف كتاب إحكام الأحكام، وهو شرح لكتاب عمدة الأحكام لتقي الدين عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ).

وله كتاب الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ثم اختصره في كتاب الإلمام بأحاديث الأحكام، مقتصرا فيه على الصحيح من الأخبار، وهو الذي قال عنه أحمد ابن تيمية: هو كتاب الإسلام، ثم إنه شرع في شرحه بطريقة لم يسبق إليها، قال الحافظ ابن حجر: (صنَّف الإلمام في أحاديث الأحكام وشرع في شرحه، فخرج منه أحاديث يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم، خصوصا في الاستنباط).

ومن عيون كلماته: (أصول الفقه هو الذي يَقضي ولا يُقضى عليه).

وله كتاب **عنوان الوصول في الأصول**، ذكر صاحب كشف الظنون أنه

عشر ورقات، وأنه قال في أوله: (فهذه فصول مشتملة على تعريفات ومسائل لا غنية عنها للفقيه، في معرفة الأحكام، أوردتها على سبيل الإيجاز، مقتصرا على رؤوس المسائل، مكتفيا بالأنموذج من نكت الدلائل، جردتها للمبتدئين في الفن).

هذه أبرز آثار المتقدمين في باب تخريج الفروع على الأصول وما يتعلق به، ويُلحظ أن الاعتناء بهذا الباب إنما حصل ـ في الغالب ـ من جهة أتباع طريقة المتكلمين، وهم المالكية والشافعية والحنابلة، وسبب ذلك ظاهر، وهو أن كتب المتكلمين الأصولية تميَّزت بتجريد القواعد الأصولية عن ثمرتها في الفروع الفقهية، فحصل بهذا النوع من التصنيف سدٌّ لهذه الثغرة.

وقد لقي هذا الباب عناية أخرى في هذا العصر؛ حيث صار مقررا دراسيا في عدد من الأقسام والكليات الشرعية، ودُوِّنتْ فيه الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية وتنوعت، فمما كُتب في جانبه التنظيري:

١ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء د. مصطفى الخن.

٢ - التخريج عند الفقهاء والأصوليين د. يعقوب الباحسين.

٣ - تخريج الفروع على الأصول د. عثمان شوشان.

٤ - دراسة تحليلية مُؤصّلة لتخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين والفقهاء د. جبريل بن المهدي.

٥ - علم تخريج الفروع على الأصول (نظرية وتطبيقا) د. فيصل بن سعيد تليلاني.

وأما الجانب التطبيقي فقد كُتبت فيه دراسات ومؤلفات كثيرة، يصعب حصرها، تتضمن عناوينها في الغالب الجمعَ بين المسألة الأصولية وأثرها الفقهي.

والحاصل: أن هذا الباب لا يزال بحاجة إلى نوعين من الدراسة: دراسة تأصيلية، تتجلى بها صورته ومناهجه ومقوماته، ودراسة تطبيقية تجمع شتات مسائله وتضبط مجالاته.

وهنالك باب آخر يمكن إلحاقه بتخريج الفروع على الأصول، وهو بناء الأصول على الأصول، أعني بناء مسائل أصول الفقه على مسائل أصول الدين.

وقد صنَّف الزركشي في هذا الباب **كتاب سلاسل الذهب**، وفي هذا العصر ألَّف الدكتور محمد العروسي عبد القادر كتابا بعنوان: **المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين**، والدكتور خالد محمد عبد اللطيف كتابا بعنوان: **مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه**، هذان الكتابان يختصّان بالنظر إلى قضية الاشتراك الحاصلة بين العلمين في طائفة من المسائل، بخلاف صنيع الزركشي؛ إذ هو مختص بالنظر إلى قضية البناء والتأثر والتأثير، وبين القضيتين فرق كبير.

والحاصل أن تخصيص مسائل أصولية معينة بالبحث والتصنيف يعدُّ اتجاها تأليفيا في أصول الفقه، وقد تمحض عن هذا الاتجاه ظهور فروع جديدة ومجالات خصبة في علم الأصول، منها: مقاصد الشريعة، وتخريج الفروع على الأصول، وبناء الأصول على الأصول، وقواعد الفقه الكلية، والفروق الأصولية، والمصطلحات الأصولية.

١٤

وقد وقع للتاج السبكي (٧٧١هـ) شرحان نفيسان لهذين المختصرين: رفع الحاجب عن ابن الحاجب، والإبهاج في شرح المنهاج، وهو إكمال للشرح الذي ابتدأه والده تقي الدين على المنهاج، ثم إن التاج ألَّف متنا مختصرا جامعا بديعا، بناه على ذينك الشرحين، وجمعه من مائة مصنف، وسمّاه: **(جمع الجوامع)** ويُقال له: جمع الجوامع في الأصلين والتصوف؛ لأنه ختمه بتقرير مسائل من أصول الدين، لا صلة لها بأصول الفقه، وبخاتمة موجزة في التصوف.

وقد سبق التاجَ إلى هذه التسمية الفقيهُ الشافعي أبو سهل أحمد الزوزني (٣٦٢هـ) المعروف بابن عِفْرِيس أو عَفَرْنيس، الذي جمع نصوص الشافعي في كتاب سماه (جمع الجوامع).

وقد صنف التاج بعد ذلك **كتاب منع الموانع**، وذلك في الرد على اعتراضات الأصوليين واستشكالاتهم على جمع الجوامع.

فهذه أربعة كتب، بعضها آخذ برقاب بعض، وذلك أن الإبهاج هو أول مصنفاته؛ حيث ابتدأه والده تقي الدين فأتمه تاج الدين، وقد فرغ منه سنة: (٧٥٢هـ) وجاء في خاتمته قولُه: (وفي عزمي، والله الميسر أن أضع شرحا على مختصر ابن الحاجب بسيطا، لا عذر لي إذا لم آت فيه بالعجب العجاب، محيط بهذا العلم، على أتم وجه) ثم إنه ابتدأ شرح ابن الحاجب في مستهل سنة: (٧٥٨هـ) وفرغ منه في شهر ربيع الآخر من سنة: (٧٥٩هـ) وجاء في خاتمة هذا الكتاب المسمى رفع الحاجب قولُه: (وهو شرح إذا رآه

المنصف عرف أنا أتينا فيه بالعجب العجاب، ودعونا قصي الإجادة فأجاب) ثم استخلص من هذين الشرحين متنا مختصرا، وهو جمع الجوامع؛ إذ وصفه في مقدمته فقال: (المحيط بزبدة ما في شرحيَّ على المختصر والمنهاج) وقد فرغ منه في شهر ذي الحجة سنة: (٧٦٠هـ) قال: (وهذه النسخة الرابعة مما كتبت بخطي، وفيها بعض تفسير وزيادة ونقص، وهي المعتمدة، التي استقر عليها رأيي، والحمد لله) ثم يأتي كتاب منع الموانع الذي صنفه سنة: (٧٦٢هـ) ضمَّنه أجوبة عن أسئلة وردت على كتاب جمع الجوامع، قال التاج: (فإذا انضمت.. كان المجموع كتابا مستقلا، مسمًّى بمنع الموانع عن جمع الجوامع، ينتفع به حافظ جمع الجوامع؛ فإن ذلك كالشرح لمشكل الكتاب).

وهذه الأسئلة أقسام ثلاثة:

القسم الأول: ما أورده شمس الدين محمد بن محمد الزبيري الأسدي الشافعي (٨٠٨هـ) ويعرف بالعيزري، وقد كانت له على متن جمع الجوامع مناقشات، أرسل بها لمؤلفه، سماها البروق اللوامع فيما أُورد على جمع الجوامع، ويحتوي على أسئلة بلغ عددها ثلاثة وثلاثين سؤالا، فأثنى التاج عليه وأجاب عنها، وأشار إلى أن هذه الأسئلة منها ما لا يختص بكتابه، وإنما هي إشكالات واردة على كلام الأصوليين عموما.

القسم الثاني: أسئلة بعث بها جمال الدين حمد بن عبد الله الخراساني، من مدينة حلب، قال التاج: (وأرسلتُ له جوابها، ثم أرسل إليَّ جواب الجواب، معترفا بصحة بعضه، منازعا في بعضه).

القسم الثالث من الأسئلة: سؤالات وقعت في الدرس مفرَّقة.

ثم جاء كتابه الخامس: الأشباه والنظائر، الذي فرغ منه في شهر ربيع الأول سنة: (٧٦٨هـ) أورد فيه أبوابا نفيسة في تخريج الفروع على الأصول،

وقد جاء فيه قولُه الـمُعرِّف بمؤلفاته الأصولية: (اعلم أنا لنا في أصول الفقه مصنفات اشتملت على قدر كبير من الفروع المخرجة على الأصول، من نظره عرف أنا لم نسبق إليه، ومن أحاط بما في كتبنا الأربعة وهي: "شرح مختصر ابن الحاجب" و"شرح منهاج البيضاوي" و"المختصر المسمى: "جمع الجوامع" والأجوبة على الأسئلة التي أوردت عليه المسمى "منع الموانع" من الفروع المخرجة على الأصول أحاط بسفر كامل من ذلك).

وللتاج السبكي كتاب طبقات الشافعية الكبرى، وهو مشحون بالفوائد في شتى العلوم، ومن ذلك: أشياء كثيرة تتعلق بعلم أصول الفقه وأعلامه من الشافعية ومصنفاتهم.

وقد كان متن جمع الجوامع محل عناية الأصوليين؛ فاشتغلوا بشرحه وتدريسه ونظمه واختصاره، وكثرت الحواشي على شروحه، فصار هذا المتن ثالث ثلاثة؛ إذ اجتمعت زبدة طريقة المتكلمين في ثلاثة متون: ابن الحاجب والبيضاوي والتاج السبكي.

ومما يستدعي الملاحظة أن التاج السبكي جعل اختصار كتابه من الأمور المتعذرة؛ حيث قال في خاتمته: (إنا جازمون بأن اختصار هذا الكتاب متعذر، وروم النقصان منه متعسر، اللهم إلا أن يأتي رجل مُبَذِّرٌ مُبَتِّرٌ).

وقد علَّق على ذلك شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بقوله: (جزمُه...لا ينافي جزم غيره بضد ذلك، بالنظر للمقصود الأصلي) ثم إنه قام باختصار جمع الجوامع في **لب الأصول**، قال في أوله: (فهذا مختصر في الأصلين وما معهما؛ اختصرت فيه جمع الجوامع للعلامة التاج السبكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبدلت منه غير المعتمد والواضح بهما، مع زيادات حسنة) ثم إنه أيضا شَرَحَ المختصر في **غاية الوصول إلى شرح لب الأصول**، سالكا فيه غالبا عبارة شيخه الجلال

المحلي، قال الشيخ حسن العطار تعليقا على صنيع شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: (أقول: قد اختصره شيخ الإسلام، وما أدري أوفى بجميع مقاصده أو لا؟).

واختصره من المتأخرين: محمود عمر الباجوري (بعد١٣٢٣هـ) في كتابه: **الفصول البديعة في أصول الشريعة** .

وأما شروح جمع الجوامع؛ فمنها: **كتاب تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع** لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) وهو أول شرح مطبوع، شرحه بطريقة القول، وهو من أحسن الشروح وأجمعها، ومن هذا الشرح أخذ ولي الدين العراقي شرحه: **الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع**، وقد صرَّح بذلك في مقدمته قائلا: (تنحَّلتُ أكثره من شرح صاحبنا العلامة بدر الدين الزركشي).

ومن أقرب شروح جمع الجوامع: **البدر الطالع** للجلال المحلي (٨٦٤هـ) وهذا الشرح ممزوج مختصر، في غاية التحرير والإتقان مع الإيجاز، وقد رغَّب الأئمةُ في تحصيله وقراءته، وقرأه على مؤلفه من لا يُحصَى.

ثم جاء شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨٩٣هـ) وهو من أقران المحلي ووضع حاشية على جمع الجوامع، وذلك في كتابه المسمى **الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع**، فرغ منه في شهر رجب سنة: (٨٦١هـ) تعقَّب فيه شرح الجلال المحلي، الذي ولي تدريس الفقه بالبرقوقية عوض الشهاب الكوراني، وكان ذلك ــ حسبما ذكر السخاوي ــ سبباً لتعقبه عليه بما يُنازَع في أكثره.

ثم جاء كمال الدين أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي الشافعي (٩٠٦هـ) وصفه السخاوي فقال: (وبالجملة فهو علامة متين التحقيق، حسن الفكر والتأمل

فيما ينظره ويقرب عهده به، وكتابته أمتن من تقريره، وروايته أحسن من بديهته، مع وضاءته وتأنيه وضبطه وقلة كلامه وعدم ذكره للناس) وهو من أقران المحلي والكوراني، وكان مما صنفه الكمال ابن أبي شريف حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، سمّاها: **الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع**، ذكر السخاوي أنه استمد فيها من شرح الشهاب الكوراني، وأنه تبعه في تعسفه غالبا.

إن شهاب الدين الكوراني وكمال الدين ابن أبي شريف وقع في كتابيهما: (الدرر اللوامع) اتفاقٌ يظهر في اسم الكتاب، واتفاق آخر في الاعتراض على الجلال المحلي، حتى جاء شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) فدافع عن شيخه الجلال المحلي؛ إذ صنَّف **حاشية على شرح شيخه الجلال المحلي**، أبرز فيها ما أهمله، مع بيان ما يَرِد عليه، والجواب عنه إن أمكن، وربما تعرض فيها لكلام المصنف التاج السبكي لإيضاح أو غيره.

وقد وقع لأبي المواهب عبد الوهاب الشعراني الصوفي (٩٧٣هـ) وهو من تلامذة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري كتاب سمّاه **منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول**؛ لـخَّص فيه مقاصد شرح الجلال المحلي، وقال في مقدمته: (وزدت عليه مواضع يسيرة، ميَّزتها بقولي: قلت كذا والله أعلم. وحذفت منه غالبا الأقوال المرجوحة عند علماء الأصول المتأخرين، وكل ما لا تعم الحاجة إلى معرفته في زماننا هذا؛ لأن غالب القلوب قد اشتغلت بمحبة الدنيا والسعي على العيال، وأعرضتْ عن مهمات الدين فكيف بغيرها).

ثم جاء ابن قاسم العبادي (٩٩٤هـ) فصنَّف كتابا انتصر فيه للجلال المحلي، وهذا يظهر ابتداء من عنوان الكتاب؛ إذ سمّاه (**الآيات البينات على اندفاع أو فساد ما وقفت عليه مما أُورد على جمع الجوامع وشرحه**

للمحقق المحلي من الاعتراضات) وقد أفصح في مقدمته عن سبب تأليفه بقوله: (حملني عليه أني لما رأيت جمعا من شيوخنا وغيرهم قد أَلِفُوا التحامل عليهما، وإضافة ما لا يليق ببعض الطلاب إليهما، وأوردوا أنواع الاعتراضات، وبالغوا بصنوف التشنيعات، مما هو في الأغلب كسراب بقيعة، يحسبه الظمآن ماء) وذكر أنه بعد تأمل وتمهل وجد أن هذه الاعتراضات لا تخرج في الأغلب عن أقسام ثلاثة:

الأول: ما يرجع حاصله إلى مجرد المناقشات اللفظية، والثاني: ما لا منشأ له إلا الأغلاط الفاحشة والأوهام، والثالث: ما لا سبب له إلا مجرد مخالفتهما لما قاله ابن الحاجب والعضد.

قال رحمه الله: (وهذا القسم ـ كما لا يخفى على إنسان ـ من البطلان بمكان؛ إذ مخالفة ما قاله ابن الحاجب والعضد لم يرد نقل بامتناعها، ولا قام عقل مستقيم على منعها أو عدم استحسانها.. بل ابن الحاجب والعضد قد خالفا في هذا الفن بالإجماع من هو أعلم منهما بالإجماع؛ كالشافعي والأشعري والأستاذ والباقلاني وابن فورك والإمامين وحجة الإسلام الغزالي، كما هو قطعي عند كل واقف على كلامهما).

وقد نصَّ العبادي على مصادر كتابه، وعددها خمسة؛ فذكر اثنين من طبقة شيوخ مشايخه، وهم الكمال ابن أبي شريف وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ويعبِّر عنهما بالمحشيين، وذكر ثلاثة من شيوخه: الأول: أبو عبد الله ناصر الدين محمد بن حسن اللقاني المالكي (٩٥٨هـ) ويعبِّر عنه بشيخنا العلامة، والثاني: شهاب الدين أحمد البرلسي المعروف بعميرة (٩٥٧هـ) ويعبِّر عنه بشيخنا الشهاب، والثالث: قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمد الشريف الإيجي الشافعي (٩٥٣هـ) المعروف بالصفوي نسبة إلى جده لأمه السيد صفي الدين، ويعبِّر عنه بشيخنا الشريف.

كما أنه صرّح في مواضع كثيرة بنقله عن العضد في شرحه على مختصر ابن الحاجب واستفادته منه، وصرَّح في مواضع أخرى بالنقل عن الكوراني في شرحه على جمع الجوامع وعقَّبه بالرد والإبطال.

والحق أن شرح العبادي نظرا لتأخره يعد مجمعا فريدا لأقوال متأخري الأصوليين في دقائق المسائل الأصولية، ونسيجا قشيبا يتضمن الكثير من المهمات والفوائد والمناقشات والتعليقات.

وقد اعتمد على شرح العبادي حاشيتان وُضعتا على شرح الجلال المحلي: إحداهما للشيخ عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي المالكي (١١٩٨هـ) والحاشية الأخرى للشيخ حسن بن محمد العطار (١٢٥٠هـ) أكثرا فيها من النقل عن ابن قاسم العبادي، ورمزا له بـ: "سم" مع نقلهما أيضا عمن أخذ هو منهم، ويظهر أن العطار استفاد من شرح البدخشي على منهاج البيضاوي.

وللشيخ عبد الرحمن الشربيني (١٣٢٦هـ) تقريرات على شرح الجلال المحلي، وأخرى للشيخ محمد علي بن حسين المالكي (١٣٦٧هـ) وهو مُهذِّب كتاب الفروق للقرافي.

والحاصل: أن كتاب جمع الجوامع كان محل إثارة وجدل، وقد ظهر ذلك في مرحلتين زمنيتين: أولاهما: وقعت في حياة المصنِّف، وهذه المرحلة يجمعها كتاب منع الموانع، والمرحلة الثانية: وقعت بين الجلال المحلي ومعارضيه، وهذه المرحلة يجمعها كتاب الآيات البينات للعبادي.

وممن شرح جمع الجوامع: أبو العباس القيرواني، المعروف بحلولو (٨٩٨هـ) وذلك في كتابه: **الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع**.

وَشَرَحَه أيضا: زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي (٩٠٥هـ) ويعرف بالوقاد، وذلك في كتابه: **الثمار اليوانع على جمع**

الجوامع، استفاد من شرح المحلي وتابعه؛ فهو إنما يُقرِّب ما أوجزه الجلال المحلي ويسوق كلامه بألفاظ أوسع.

وقد كان لمتن جمع الجوامع حظ وافر من النظم؛ فقد نظمه اثنان من تلامذة جلال الدين المحلي: أولهما: نور الدين علي بن محمد الأشموني (٩٠٠هـ) في **البدر اللامع**، وثانيهما: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر الخضيري الإسيوطي، المعروف بالسيوطي (٩١١هـ) في **الكوكب الساطع**، ويقع في ألف وأربعمائة وخمسين (١٤٥٠) بيتا، ثم إن السيوطي قام بشرح نظمه.

ومن مؤلفات الجلال السيوطي الأصولية: كتاب (**الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**) وعنوانه ينبئ عن غرضه ومحتواه، ورسالة بعنوان: (**تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد**) جاء في آخرها قولُه: (شَنَّع مشنعٌ عليَّ دعوى الاجتهاد بأني أريد أن أعمل مذهبا خامسا، وربما زادوا أكثر من ذلك.

ومثل هذا التشنيع إنما يمشي على عقول العوام ومن جرى مجراهم.

ونظير هذا التشنيع ما حكى لي بعض الثقات عن القاضي سراج الدين الحمصي أنه جاءه وهو بالبلاد الشامية حنفي من فضلاء العجم؛ فأخذ يناظره في مسألة وجوب الوتر، فاستظهر العجمي بطول باعه وقلة بضاعة الحمصي، ففطن العوام لاستظهاره.

فشقَّ ذلك على الحمصي؛ فقال: لا بأس أن يعلم الجماعة بحقيقة الحال، ثم قال: يا معشر العامة: هل تعلمون البحث؛ بيني وبين هذا الرجل في ماذا؟ فقالوا: لا، فقال: إني أقول: إن الله لم يوجب عليكم سوى خمس صلوات، وهذا يريد أن يوجب عليكم ست صلوات، فقالوا: رافضي، وكادوا يرجمونه).

وقد ترجم السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، قال: (وبلغتْ مؤلفاتي إلى الآن (٣٠٠) ثلاثمائة كتاب، سوى ما غسَّلتُه ورجعتُ عنه.

وسافرتُ بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور.

ولما حججتُ شربتُ من ماء زمزم لأمور، منها: أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر..

ولو شئتُ أن أكتب في كل مسألةٍ مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرتُ على ذلك، من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي..

وقد كنتُ في مبادئ الطلب قرأتُ شيئًا في علم المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي، وسمعتُ أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه؛ فتركتُه لذلك، فعوَّضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم).

وممن شرح نظم السيوطي من المعاصرين: محمد الحسن الخديم في **سلم المطالع لدرك الكوكب الساطع**، والشيخ محمد آدم الأثيوبي في **الجليس الصالح النافع بتوضيح معاني الكوكب الساطع**، وكلاهما اعتمد على شرح المحلي على جمع الجوامع وعلى شرح السيوطي لنظمه.

ونظم جمع الجوامع أيضا: الشيخ عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (١٢٣٥هـ) في **مراقي السعود**، ثم شرحه في **كتاب نشر البنود**، وشرح هذا النظم أيضا: المرابط الشنقيطي (١٣٢٥هـ) في كتاب سماه: **مراقي السعود إلى مراقي السعود**، ومحمد يحيى الولاتي (١٣٣٠هـ) في **فتح الودود شرح مراقي السعود**، وللشيخ محمد الأمين الشنقيطي شرح أملاه على بعض أصحابه، وهو ابن عمه الشيخ أحمد بن محمد الأمين، الذي

أخبر الشيخ محمد الأمين أنه قادمٌ إلى المدينة، وأنه إنما يريد قراءة مراقي السعود عليه، وليس بقادم للحج، حيث أخبره أنه لم يجب عليه إذ ذاك، فرحب به، فقدم إلى المدينة سنة: (١٣٧٤هـ) وأدى فريضة الحج، ثم لزم الشيخ مدة طويلة، وسافر معه وصحبه إلى الرياض، حيث يقيم الشيخ هناك، وأحسن صحبته؛ فهو من أخص تلاميذ الشيخ وأكثرهم انتفاعا بعلمه، وعندما بدأ في القراءة اشترط على الشيخ أنه لا يتجاوز ما قرأه في اليوم حتى يكتب له الشيخ عليه إملاء، فتعذَّر الشيخ لكثرة أشغاله، ولكن لم يجد بُدّا من الاستجابة، فتارة يكتب الشيخ بخطه، وتارة يملي على الشيخ أحمد.

لكن الشيخ الشنقيطي لم يتم الشرح؛ إذ بقي منه ما يقارب الخمس، فهذا القدر لم يشرحه، فإنه ترك الكلام على الأبيات الأُوَل حتى البيت الحادي والعشرين، وترك أيضا مائة وأربعة وستين (١٦٤) بيتا، من البيت ذي الرقم: (٢١٨) حتى نهاية البيت ذي الرقم: (٣٨١) وقد قام بإكمال شرح هذا القدر المتروك اثنان من تلامذة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: أولهما: صاحب الدرس، وهو الشيخ أحمد بن محمد الأمين، وسمّاه **مدارج الصعود إلى مراقي السعود**، فرغ منه سنة: (١٣٧٥هـ) وتأخر نشره إلى سنة: (١٤٢٧هـ) والثاني: الدكتور محمد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، وسمَّاه **نثر الورود على مراقي السعود**، فرغ منه سنة: (١٤١٣هـ) ونشره سنة: (١٤١٥هـ).

وبهذه المختصرات الثلاثة ـ أعني ابن الحاجب والبيضاوي والتاج السبكي ـ اجتمعت أطراف علم الأصول على طريقة المتكلمين وحصلت فيها زبدة مؤلفاتهم.

ولئن كان مختصر ابن الحاجب يمثل مدرسة الآمدي، ومنهاج البيضاوي يمثل مدرسة الرازي فإن جمع الجوامع قام بالجمع بين هاتين المدرستين؛ إذ هو آخر هذه المختصرات الثلاثة تصنيفا، فكان خاتمتها، وله من اسمه أوفى نصيب.

وامتاز متن جمع الجوامع بأن مُـخْتَصِرَه هو صاحبُه، فإن تاج الدين السبكي أنشأ هذا المتن وابتكره، بخلاف ابن الحاجب فإنه أخذ مختصره من كتاب الإحكام للآمدي، وكذا البيضاوي الذي اختصر منهاجه من كتاب الحاصل لتاج الدين الأرموي، وامتاز جمع الجوامع أيضا بأنه كان مثارا للجدل والمعارضات بين طوائف من الأصوليين، وبكثرة اشتغال المتأخرين به، وبكثرة نظمه.

وأما مختصر ابن الحاجب فقد امتاز بأنه أقدم هذه المختصرات، ولعل هذا هو السر في كونه أكثرها حضورا في تآليف الأصوليين، وأحظاها بعنايتهم على تنوع مذاهبهم الفقهية؛ حيث تربو الكتب التي صُنفت حوله على المئة، وقد تأثَّر به وأقبل عليه طوائف من المالكية والشافعية والحنابلة، بل ومن الحنفية.

وأما منهاج البيضاوي فقد اختص به في الغالب الشافعية دون بقية المذاهب، وظهر أيضا لهذا المختصر اختصاص آخر، وهو ارتباطه بواحد من أعلام الأصول، وهو الإمام فخر الدين الرازي؛ فإن جلَّ المشتغلين بكتاب المنهاج وشرْحه يُعنون بإبراز موقف هذا الإمام وتجليته.

وعندئذ فلا عجب إن قال قائل: إن مختصر ابن الحاجب حنبلي؛ لتأثر معظم الحنابلة به، ومختصر البيضاوي شافعي؛ لاختصاص الشافعية بالاعتناء به، وجمع الجوامع مالكي؛ لكثرة اشتغال المالكية به.

وقد تكاثرت شروح الأصوليين على هذه المختصرات، فأحسن شروح مختصر ابن الحاجب وأقربها: شرح العضد الإيجي ومعه حاشية التفتازاني، وأحسن شروح البيضاوي وأيسرها: نهاية السول للإسنوي، والإبهاج للسبكي، وأقرب شروح جمع الجوامع: شرح الجلال المحلي، وأوسعها: الآيات البينات للعبادي.

١٥

ثم جاء بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، نسبة إلى الزَّرْكش؛ لأنه تعلم صنعة الزركش في صغره، ولازم الشيخين: جمال الدين الإسنوي وسراج الدين البُلْقيني، قال الحافظ ابن حجر: (وعُني بالاشتغال من صغره؛ فحفظ كتبا.. وكان منقطعا في منزله، لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئا، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق، يعلق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه) وقد ألف الزركشي كتابه المديد **البحر المحيط**، الذي يعد ديوانا جامعا لم يُسبق إلى مثله؛ حيث رجع فيه إلى مئات المصنفات الأصولية، جمع فيه دقائق مسائل علم أصول الفقه وشوارده، وامتاز بتوثيق منصوصه، وتسمية المنقول عنه، وبالنقل المباشر عنه لا بالواسطة، قال في أوله: (وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم؛ لاشتمالها على فوائد) وقال في ختامه: (فإذا رأيتَ في كتابي هذا شيئا من المنقول فاعتمده؛ فإنه المحرَّر المقبول) وكأنه رأى الصيد الثمين يكمن في إيراد هذه التحقيقات وتقييدها، فآثر جمع المنقولات وسَوْقها، مستغنيا بذلك عن تعقبها برأي يبديه أو تحرير يرتضيه.

والحاصل: أن هذا الكتاب يعدُّ ذخرا للأصوليين ومنهلا فيّاضا للباحثين والدارسين.

وللزركشي في أصول الفقه: **كتاب تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع**، وله كتاب ثالث، وهو: **سلاسل الذهب**، سمّاه بذلك لنفاسته

ولتعلق بعضه ببعض، حيث بيَّن فيه أن مسائل علم أصول الفقه بُنيت على أصول ثلاثة، قال في مفتتح كتابه: (فهذا كتاب أذكر فيه بعون الله مسائل من أصول الفقه.. منها ما تفرع على قواعد منه مبنية، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية، ومنها ما التفت إلى مباحث نحوية.. وأن بناء هذا التصنيف على هذا الأصل مبتدع، والإتيان به على هذا النحو مخترع).

وللزركشي تميُّز آخر في القواعد الفقهية؛ حيث صنَّف كتابا يضاهي كتابه الأصولي المديد: (البحر المحيط) وهو **كتاب المنثور**، الذي يعدُّ أوسع كتاب للمتقدمين في القواعد الفقهية، إلا أنه أدخل في القواعد ما لا يندرج تحتها؛ كالبدعة والمطارحات، وقد جمع فيه القواعد الفقهية، ورتَّبها على حروف المعجم، وهو أول من انتهج هذا الترتيب.

وللزركشي كتابان خادمان لعلم الأصول؛ أولهما: مقدمة في المنطق والجدل، سمّاها: **(لقطة العجلان وبلة الظمآن)** وهذه المقدمة تصلح أن تكون مدخلا لدراسة علم أصول الفقه، قال في أولها: (جمعتُها لسؤال بعض الأخوان؛ تُستعمل عند المناظرة، وتعين على الدخول في فنون المعقول لدى المحاورة، في زمان قصير) وقام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري بشرحها في **فتح الرحمن**، ولزين الدين العليمي حاشية على هذا الشرح.

والثاني: **كتاب المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**، يعني بذلك منهاج البيضاوي ومختصر ابن الحاجب، وقد اشتمل على ثلاثة أقسام: الأول في تخريج الأحاديث والآثار، وبلغ عددها ثلاثمائة وثلاثين (٣٣٠) حديثا، والقسم الثاني في التعريف بحال الرجال الواقعين فيهما، وختم هذا القسم بفائدة، قال فيها: (حيث وقع الإمام في المختصر فالمراد إمام الحرمين، وأما فخر الدين فلم يسمه، بل يعبِّر عنه بـ: "قيل" تبعا للآمدي، وحيث وقع في المنهاج فالمراد به فخر الدين الرازي، فإن أراد إمام الحرمين قيَّده) والقسم الثالث في ضبط الألفاظ واللغات.

فهذه ستة كتب زركشية في علم أصول الفقه وما يتعلق به، تُنبئ عن أثر مجيد وإبداع فريد، وبهذا النظر فإن الزركشي يعدُّ نسيجَ وَحْدِه، وذلك أن مصنفاته في أصول الفقه وما يتصل به تميَّزت بأمرين:

الأمر الأول: الميل إلى الجمع والنقل على جهة الامتداد والتوسع، وذلك يظهر من خلال كتاب البحر المحيط، الذي يعدّ مدوَّنة أصولية كبرى، احتوت على قدر هائل من المسائل والأبحاث والفوائد الأصولية، وإنما تمت هذه المدوَّنة بعد تصفح ومطالعة وانتخال المئين من المصنفات الأصولية، وهذا كله يستدعي استقصاء واعيا لآثار السابقين، وصبرا وعزيمة لا تلين.

وقد وقع للزركشي جهد مماثل في علمين من العلوم المقاربة لعلم أصول الفقه، وهما: علوم القرآن وعلم القواعد الفقهية؛ فإنه صنَّف فيهما كتاب البرهان وكتاب المنثور.

والأمر الثاني: تخصيص أبواب أو مجالات معينة بالبحث والتصنيف، مما له تعلق بعلم أصول الفقه، قلّما يفطن إليها المصنفون، وهذا ما ظهر جليا في كتاب المعتبر وسلاسل الذهب ولقطة العجلان.

وجاء بعد الإمام الزركشي تلميذُه: شمسُ الدين محمد بن عبد الدائم البِرماوي الشافعي(٨٣١هـ) الذي صنّف متنا مختصرا سمّاه: **النبذة الزكيَّة في القواعد الأصليَّة**، قال فيه: (فهذه نبذة يسيرة في أصول الفقه، فوائدها كثيرة، خالية عن قليل الجدوى، فيما يحتاجه الفقيه للتدريس والفتوى، مجرَّدة من الخلاف والدليل، مقتصِرٌ فيها على الراجح في التأصيل) ثم إنه قام بنظم هذا المختصر في منظومةٍ ألفيَّةٍ، بلغت أبياتها ألفا واثنين وثلاثين (١٠٣٢) بيتاً، سمّاها: **النبذة الألفية في الأصول الفقهية**، قال فيها:

وبعد فالقصد على رويه نظم أصول الفقه في ألفيه
معرى من الخلاف والدليل ونبذتي أصل لذا التأصيل
فسمِّها بـ: "النبذة الألفيه" مع زيد "في أصولنا الفقهيه"

ثم قام بشرح هذه الألفيَّة في كتابه: **الفوائد السنية في شرح الألفية**، قال في مقدمته: (أما بعد فهذا تعليق مبارك على أرجوزتي المسماة بـ: "النبذة الألفية في الأصول الفقهية" يوضح أسرارها، ويكشف أستارها، مع فوائد مزيدة، ولطائف عديدة، والتعرض للخلاف المشهور، وبعض أدلة تُرى كالصارم المشهور، سميته الفوائد السنية في شرح الألفية) وقد أخذ أكثره من البحر المحيط لشيخه بدر الدين الزركشي.

ومن تلامذة البرماوي: ابن إمام الكاملية (٨٧٤هـ) الذي له شرحان: شرح على منهاج البيضاوي، وهو **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول**، وشرح على ورقات الجويني.

وقد استمد القاضي محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) من كتاب البحر المحيط للزركشي كتابه **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، ثم قام محبُّه صديق حسن خان القنوجي (١٣٠٧هـ) باختصار إرشاد الفحول في **حصول المأمول**، وبعد قرن واحد من وفاة الشوكاني جاء الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي (١٣٥٥هـ) من علماء الأزهر؛ فصنَّف كتابه: (**بلوغ السول في مدخل علم الأصول**) لمناقشة الشوكاني؛ حيث جاء في مقدمته: (وجدتُ للعلامة الشوكاني في رسالته: (القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد) وكتابه: "إرشاد الفحول" نزوعا شديدا إلى منع التقليد، وتنديدا مسرفا بالمقلدين وجمهور أئمة الأصول والفقه المجيزين له، وردودا واهية، وتأويلات منحرفة، لما استندوا إليه في جوازه، من الأدلة والبراهين، على غرار الإمام ابن حزم ومن تقلَّد نحلته.

فرأيت لزاما أن أُبيّن الحق.. وأفنِّد الآراء الزائفة في هذا الموضوع الخطير، الذي يمسُّ سواد أمة الإسلام، في مشارق الأرض ومغاربها، في دينها وتعبُّدها وأحكامها، في سائر العصور؛ إذ جميعهم ـ إلا نادرا ـ مقلدون) وقد صَدَّر هذا الكتاب مفتي الديار المصرية الشيخُ حسنين محمد مخلوف، ابن المؤلف، بقوله: (وهذا الكتاب في الواقع تحقيقات هامّة في أصول التشريع، ومباحث ممتعة في موضوع الاجتهاد والتقليد، تُقرُّ الحق في نصابه، وتَشفي صدور العلماء الباحثين).

القسم الثاني

طريقة الحنفية أو الفقهاء

١

يعدُّ الإمام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٨٩هـ) صاحب أبي حنيفة حلقة ربط بين الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة ومالك والشافعي، وذلك أنه حضر مجلس أبي حنيفة سنتين، وأخذ عنه بعض الفقه، وتـمَّم الفقه على القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وروى عن الأوزاعي، وأقام عند مالك ثلاث سنين وكسرا، وسمع من لفظه سبعمائة (٧٠٠) حديث، وروى عنه الموطأ، وروايته له من أجود الروايات إن لم تكن أجودها مطلقا، وأخذ عنه الشافعي فأكثر جدا؛ إذ قال: حملتُ من علم محمد بن الحسن وقر بعير، ولولاه ما انفتق لي من العلم ما انفتق.

ومن مصنفات محمد بن الحسن: الأصل في الفروع، وهو المبسوط، ثم صنف الجامع الصغير، ثم الكبير، ثم الزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير، وهي المراد بالأصول وظاهر الرواية في كتب الحنفية.

وقد مات محمد بن الحسن والكسائي في يوم واحد بالري، وكان هارون الرشيد يقول: دُفن الفقهُ والعربيةُ بالري.

ثم جاء بشر بن غياث الـمَريسي (٢١٩هـ) الفقيه الحنفي المتكلم، أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، إلا أنه اشتغل بالكلام، وإليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة، وكان يقول: إن السجود للشمس والقمر ليس بكفر، ولكنه علامة الكفر، وقد وقعت مناظرات بينه وبين الإمام الشافعي، قال الذهبي: (كان داعية إلى القول بخلق القرآن، ولم يشيعه أحد من العلماء، وحكم بكفره طائفة من الأئمة) وقال: (فهو بشر الشر، وبشر الحافي بشر

الخير، كما أن أحمد بن حنبل هو أحمد السنة، وأحمد بن أبي دؤاد أحمد البدعة).

ومن أقواله الأصولية: أنه ما من مسألة إلا والحق فيها متعين، وعليه دليل قاطع؛ فمن أخطأه فهو آثم.

ثم جاء قاضي البصرة أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة (٢٢١هـ) وهو ممن لزم محمد بن الحسن لزوما شديدا حتى تفقَّه به، وكان لأقواله الأصولية أثر ظاهر في بناء المذهب الحنفي، بل هو أقدم إمام حنفي، تُنقل آراؤه وتُذكر أقوالُه في دواوين الحنفية الأصولية، خاصة كتاب الفصول للجصاص؛ فإنه وقف على كتب ابن أبان وسجَّل خلاصتها، والظاهر أن ما يذكره ابن أبان في كتبه إنما ينقله عن شيخه محمد بن الحسن، وإن لم ينسبه إليه، بل هذا هو سبب عناية الجصاص وحرصه على جمع آراء ابن أبان؛ لأنها في الأصل آراء محمد بن الحسن، لذا فقد كان الجصاص يُقرُّ أكثر أقوال ابن أبان ويعتمدها للمذهب.

وقد كتب ابن أبان في الرد على قديم الشافعي **كتاب الحجج الكبير**، قيل: إن هذا الكتاب كان سبب انصراف الشافعي من العراق؛ حيث لم يجد بعد ذلك متسعا لنشر قديمه بالعراق.

وله أيضا: **كتاب الحجج الصغير**، وله **كتاب في الرد على بشر المريسي والشافعي في شروط قبول الأخبار**، ولم يصلنا شيء من كتبه.

ثم جاء الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (٣٣٣هـ) له في أصول الفقه **كتاب مآخذ الشرع وكتاب الجدل**، وله كتب في الرد على المعتزلة، وكأن هذا هو السبب في إعراض الحنفية الأوائل عن أقواله وكتبه؛ حيث كانوا في الغالب على مذهب المعتزلة، بل كانت عقيدة الاعتزال ذات سلطان وظهور في ذلكم العهد.

وقد انتشرت آراء الماتريدي الأصولية عند الحنفية فيما بعد، وإنما كان مبتدأ ذلك على يد السمرقندي في كتابه ميزان الأصول، الذي بدا منه إجلال كبير للماتريدي واعتناء ظاهر بأقواله، مع أنه لم يصلنا شيء من مؤلفات الماتريدي.

ثم جاء الكَرْخي، وهو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي (٣٤٠هـ) من معتزلة الكرْخ، ناحية بغداد، له رسالة صغيرة، اشتهرت باسم **أصول الكرخي**، ذكر فيها ستة وثلاثين (٣٦) أصلاً، وهي تتضمن الأصول التي عليها مدار المذهب، وعددًا من القواعد والضوابط في الفقه وأصوله.

وقد قام نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النَّسَفي (٥٣٧هـ) بشرح هذه الأصول شرحًا موجزًا، ذكر فيه أمثلة وتطبيقات لها، وللنسفي كتاب طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، وهو صاحب العقائد النسفية، وممن عُرف بهذه النسبة: أبو المعين ميمون بن محمد النسفي المكحولي (٥٠٨هـ) له تبصرة الأدلة في علم الكلام، والتمهيد لقواعد التوحيد، والأصولي المشهور أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (٧١٠هـ) صاحب كتاب المنار وشرحه كشف الأسرار.

ومن القواعد التي قررها الكرخيُّ في أصوله قولُه: (الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق) استشكل ذلك بعض المعاصرين، وطعنوا من أجله في الكرخي؛ إذ حملوا هذه القواعد على التعصب المقيت للمذهب، وأن معناها: عدم جواز الخطأ على الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وأن أقوال هؤلاء الأئمة مقدمة على كل ما يعارضها من كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

وهذا غلط في فهم كلام الكرخي، وذلك أن هذه المقولة لم ينكرها

أحد من أهل العلم في القرون السالفة، ومعناها الذي يتعين حملها عليه: أن أئمة الحنفية لا يتعمدون مخالفة النصوص، فإن وُجد قولٌ لأحدهم مخالفٌ للنص فهو محمول على كذا وكذا.

وهذه المحامل من اعتقاد كون النص منسوخا أو مرجوحا أو مؤولا ما هي إلا من جملة الأسباب التي أدت إلى وقوع الخلاف بين العلماء، وإلا فإن أهل العلم أجمعين متفقون على أصل كلي، وهو وجوب العمل بنصوص الكتاب والسنة، وهذا الأصل لا يُخالِف فيه مسلم صحيح الاعتقاد، فضلا عن إمام مجتهد.

وقد جاء مثلُ هذه المقولة عن جمال الدين ابن عبد الهادي الحنبلي (٩٠٩هـ) حيث قال في كتابه الجامع (مغني ذوي الأفهام): (وإذا وجد قول الإمام وجب اتباعُه على مقلد مذهبه، ولو خالف نصَّ كتاب أو سنة؛ لأنه أعلم بذلك منه وبما عارضه، واحتمال نسخٍ أو غيره ظهر عليه).

وقد أنصف ابن عبد البر إذ قال: (وما أعلم أحدا من أهل العلم إلا وله تأويل في آية أو مذهب في سنة، ردَّ من أجل ذلك المذهبِ سنةً أخرى؛ بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ، إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيرا، وهو يوجد لغيره قليل).

وأقرب مصدر تُعرف منه آراء الكرخي الأصولية إنما هو كتاب الأصول لتلميذه الجصاص؛ فإنه استقصى آراء شيخه.

وقد كان للكرخي أثر كبير في أصول الحنفية؛ إذ تعدُّ أقواله عمدة في المذهب؛ فإنه كان ماهرا في بناء مسائل الأصول وتخريجها على الفروع المرويَّة عن أئمة المذهب، وهو المؤسس لطريقة الحنفية في أصول الفقه، ثم تبعه تلميذُه الجصاص، الذي أكمل عمل شيخه وأثبت المسائل في مصنف شامل، فكان للكرخي الأسبقية في الوضع والتأسيس، وكان

للجصاص الأسبقية في الجمع والتصنيف، وهما يمثلان مدرسة العراق الأصولية.

ومن تلامذة الكرخي: اثنان من أئمة الحنفية، أولهما: أبو علي الشاشي (٣٤٤هـ) وقد جَعل الكرخيُّ التدريس له في آخر حياته، والثاني: أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) وهو الذي آلت إليه رئاسة الحنفية بعد الكرخي.

أما الأول فهو: أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي الحنفي، وهو غير الشاشي الشافعي، الذي يُعرف بالقفال الكبير، وهو: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي (٣٦٥هـ).

وأبو علي الشاشي الحنفي يُنسب إليه خطأ كتاب اشتهر وطُبع باسم: (**أصول الشاشي**) والمشكل في الأمر أن ترجمة أبي علي الشاشي تخلو من نسبة أي كتاب إليه في أصول الفقه، ثم إن كتاب أصول الشاشي يتضمن النقل عن أبي زيد الدبوسي وابن الصباغ، وهما متأخران!

والكتاب متداول بين الحنفية في القرون المتأخرة، خاصة في القارة الهندية وآسيا الوسطى وما حولها، وعليه حواش كثيرة، منها: **عمدة الحواشي** للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي، **وزبدة الحواشي** للمولوي محمد عبد الرشيد، وللشيخ محمد أنور البدخشاني من المعاصرين: **تسهيل أصول الشاشي**، كتبه سنة (١٤١٠هـ).

وهذا الانتشار المتأخر للكتاب يوحي بأن أصول الشاشي إنما هو لواحد من متأخري الحنفية في تلك الديار، فهذا احتمال له حظ من النظر، وهذا الاحتمال يقوِّيه الإغفال المطبق عن هذا الكتاب في المصنفات الأصولية المتقدمة للحنفية؛ إذ ليس لكتاب أصول الشاشي حضور فيها، إلا أن هذا الاحتمال صار مستبعدا مع ظهور أقدم نسخة خطية لأصول الشاشي، من طاشكند، وهي التي كُتبت سنة: (٧٧٣هـ) فأفاد هذا الظهور أن

الشاشي صنَّف كتابه حتما قبل هذا التاريخ؛ حيث جاء في آخرها ما نصُّه: (تمت هذه النسخة بعون الله وحسن توفيقه، على يد العبد الضعيف الراجي رحمة ربه: صدر الدين بن علاء الدين خالدي، يُعرف صدر الدين غزنوي، بتاريخ يوم الثلاثاء، الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر، سنة: ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣) والحمد لله رب العالمين).

ثم إنه قد توفرت نسخة خطية لشرحٍ متقدم لأصول الشاشي، كُتب هذا الشرح سنة: (٧٨١هـ) وهذا الشارح مع أنه لم يَذكر اسم صاحب الكتاب المشروح: أكان هو الشاشي أم غير الشاشي؛ إلا أن هذا الشارح أتحفنا باسم آخر جديد لكتاب أصول الشاشي؛ حيث سمّاه **كتاب الخمسين**، قال في مقدمة شرحه: (اشتغلت مع أخواني من الطلاب، في الديار المصرية بمذاكرة شيء من أصول الفقه لأصحابنا الحنفية، وكان من جملة ما راجعوا فيه إلى كتاب الخمسين الذي يحتوي على أمهات مسائل الفن).

ثم إن هذا الشارح نصَّ على اسمه هو، وعلى تاريخ فراغه من شرحه؛ حيث جاء في آخر ورقة من الشرح ما نصُّه: (وبعد؛ فيقول مؤلفه الفقير محمد بن الحسن الخوارزمي مولدا، الفارابي محتدا، الشهير بشمس الشافعي بن كمال الشافعي، غفر الله له.. فرغ منه لسنة: (٧٨١هـ) إحدى وثمانين وسبعمائة هجرية) ولا تعرف لهذا الخوارزمي أي ترجمة.

والحاصل: أن هذه شواهد جديدة مفيدة، تقضي بأن كتاب أصول الشاشي هو لأحد علماء الحنفية في القرن الثامن أو قبله، وأنه يُسمى بكتاب الخمسين.

ثم إن حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) كشف في كشفه عن أمرين آخرين مفيدين: أحدهما عن سبب تسمية كتاب أصول الشاشي بكتاب الخمسين، والثاني: أن مؤلفه هو نظام الدين الشاشي.

قال في كشف الظنون: (كتاب الخمسين في أصول الحنفية لنظام الدين الشاشي، قيل: سن المصنف لما صنفه، لما كان خمسين سنة؛ سماه بهذا، وشرحه المولى محمد بن الحسن الخوارزمي الفارابي، الشهير بشمس الشافعي، أتمه في سنة (٧٨١هـ) قال: كان تسويده بمصر، وتبييضه: بعضه بقسطمونية، وبعضه ببورسة، وأول الشرح: الحمد لله الذي أعلى معالم الشرع، وأول المتن: الحمد لله الذي أعلى منزلة المؤمنين بكريم خطابه الخ).

وتبعه على ذلك كلٌّ من اللكنوي (١٣٠٤هـ) في الفرائد البهية، والجليمي (١٣٢٢هـ) في حدائق الحنفية، والبغدادي (١٣٣٩هـ) في هدية العارفين.

ويبقى السؤال قائما: من هو نظام الدين الشاشي؟

وممن شرح أصول الشاشي: صفي بن نصير، وسمى شرحه: **معدن الأصول**، وهو في هذا الشرح لم يذكر شيئا يتعلق بتعريف عن الشاشي، وإنما جاء في مقدمة المعدن قولُه: (وبعد؛ فيقول العبد الفقير صفي بن نصير.. لما رأيت الكتاب المعروف بأصول الشاشي كتابا شاملا لأمهات قواعد الفقه والأحكام.. أردت أن أشرحه شرحا يفصل مجملاته.. وسمّيته لاحتوائه على النكات العجيبة والفوائد الغريبة معدن الأصول).

والملاحظ أن مخطوطات هذا الشرح مما وقفتُ عليه إنما نُسخت أجمعها في القرن الرابع عشر الهجري، وهذا يشير إلى أن صاحب المعدن هو أحد علماء الهند المتأخرين، ولا تُعرف عينُه، إلا أن اسمه قد اشتبه بأحد علماء الهند المتقدمين، وهو صفي الدين بن نصير الدين، المتوفى سنة (٨١٩هـ) صاحب دستور المبتدي في علم الصرف، وهو ممن لا عناية له بعلم الأصول، وليس له كتاب في أصول الفقه، لذا فإن مؤرخَ الهند الشريف عبد الحي الحسني (١٣٤١هـ) عندما ترجم لصفي الدين صاحب

دستور المبتدي في كتابه (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام) لم يَنسب إليه كتاب معدن الأصول.

ويبقى السؤال قائما: من هو صفي بن نصير صاحب كتاب معدن الأصول؟

وأما الثاني من تلامذة أبي الحسن الكرخي فهو: أبو بكر أحمد بن علي الرازي، المعروف بالجصاص (٣٧٠هـ) قال ابن قطلوبغا: (وقد وهم من جعل الجصاص غير أبي بكر الرازي، بل هما واحد).

صنَّف الجصاص في أصول الفقه كتابه المشهور **بأصول الجصاص**، وأما تسميته بالفصول فإنها لم ترد في كتب الطبقات أو في كتب أصول الفقه، وإنما وقعت تسميته بالفصول اجتهادا ممن نشره وقام على تحقيقه، معتمدا في ذلك على ما ورد في بعض نسخه الخطية، في آخرها، وليس في الورقة الأولى.

وأصول الجصاص كتاب عظيم الشأن، معتمَدٌ عند أجلَّة العلماء، وقد تميَّز بالأسبقية والأولوية من جهات ثلاث، فهو كتاب الأوائل.

ذلك أن أصول الجصاص يُعدُّ أول مصنَّف متكامل للحنفية في أصول الفقه، وهو في الأصل مقدمة لكتابه: أحكام القرآن، كما أشار هو لذلك في مقدمة أحكام القرآن.

وهو من جهة ثانية أول كتاب أصولي شامل بعد رسالة الإمام الشافعي، وانفرد الجصاص من جهة ثالثة بأنه أول من استعمل لفظ: (أصول الفقه) لقبا على هذا العلم؛ حيث وردت كلمة: (أصول الفقه) في كتابه الأصولي خمس مرات، منها: قوله عن الشهادات: (ولا حاجة بنا إلى الكلام فيها؛ إذ ليس لها تعلق بأصول الفقه) وفي كتابه أحكام القرآن تكرر

قولُه: (وقد بينا ذلك في أصول الفقه) ونحوه؛ إحالة إلى كتابه في الأصول، وقع ذلك في ستة عشر (١٦) موضعا.

ومن اللطائف: ما جاء في آخر إحدى النسخ الخطية للكتاب: (هذا آخر أصول الفقه، للإمام أبي بكر الجصاص أحمد بن علي الرازي، رحمه الله، فرغ من كتابته العبد الضعيف أبو حنيفة، أمير كاتب بن أمير عمر، العميد المدعو بقوام الفارابي الإتقاني، بدمشق، حماها الله عن الآفات، سرار المحرم من سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩هـ) وكان تاريخ النسخة التي كتبتُ هذه النسخة منها في رجب من سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة (٣٩١هـ) وكان وفاة أبي بكر الرازي سنة: (٣٧٠هـ) سبعين وثلاثمائة).

وفي أصول الجصاص عناية بإيراد أقوال ثلاثة من أئمة الأصول: (الشافعي وابن أبان والكرخي) وذلك أنه أكثر من ذكر آراء الإمام الشافعي والرد عليه؛ حيث إن الجصاص قد وقف على بعض كتب ابن أبان في الرد على الشافعي، وأورد خلاصتها.

ويظهر جليا تأثر الجصاص بشيخه الكرخي، كما أنه سجّل آراءه، وأكثر من النقل عنه، وكان كثير الموافقة له.

ثم إنه انتهج طريقة شيخه في استخلاص القواعد الأصولية وبنائها على أقوال أئمتهم في المسائل الفرعية؛ كقوله: (وعليه تدل أصولهم ومسائلهم).

هذه هي طريقة الحنفية في أصول الفقه، التي تعتمد على استخراج المسائل الأصولية من الفروع الفقهية، وهذا الاستخراج مبناه على الملاحظة والظن؛ إذ هو متوقف على فهم كلام الأئمة وحسن تنزيله، ولا يصح نسبة هذه الأصول للأئمة على سبيل القطع، ثم إنه قد يوجد خلاف بين أئمة المذهب في بعض الفروع الفقهية؛ فيُحتاج عندئذ إلى الاجتهاد والترجيح، وبهذا يتبين أن أصول المذهب في الغالب ليست مرويات عن الأئمة، وإنما

هي مخرَّجة على أقوال الأئمة، وهذا التخريج باب من الاجتهاد، قال ابن عابدين: (ينبغي ألا يقال: قال أبو حنيفة كذا، إلا فيما روي عنه صريحا، وإنما يقال فيه: مقتضى مذهب أبي حنيفة كذا).

وقد اعتمد على كتاب الجصاص كثيرا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصَّيْمَري (٤٣٦هـ) شيخ الحنفية ببغداد، وذلك في كتابه: **مسائل الخلاف في أصول الفقه**، بل هو اختصار له، ولا نجد لهذا الكتاب ولا لمؤلفه ذكرا في كتب الأصوليين، من الحنفية ومن غيرهم، سوى البحر المحيط للزركشي.

وهذا الصيمري هو الذي صلَّى على قرينه أبي الحسين البصري؛ إذ كلاهما من تلامذة القاضي عبد الجبار، والصيمري: نسبة إلى نهر من أنهار البصرة، يقال له الصيمر، عليه عدة قرى، وأما الصيمرة؛ فبلد بين ديار الجبل وخوزستان.

وهو غير أبي عبد الله محمد بن عمر الصيمري (٣١٥هـ) أحد رؤوس المعتزلة، الذي أخذ عن أبي علي الجبائي، وانتهت إليه رئاسة الكلام بعده.

وهناك عباد بن سليمان الصيمري، عاش في القرن الثالث الهجري، يَنسب إليه الأصوليون في كتبهم القولَ بأن اللفظ يفيد المعنى من غير وضع، بل بذاته؛ لما بينهما من المناسبة الطبيعية، وذلك في مسألة وضع اللغات.

وهناك القاضي الشافعي: أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري (بعد ٣٨٦هـ) أحد أئمة المذهب الشافعي، تفقَّه عليه القاضي الماوردي، وله كتاب صغير في أدب المفتي والمستفتي.

كما أن القاضي الحنبلي أبا يعلى (٤٥٨هـ) استفاد وتأثر كثيرا بأصول الجصاص، وأكثر من النقل عنه في كتابه الأصولي: العدة.

وفي جهود هذين العلمين ـ أعني الجصاص وشيخه الكرخي ـ تتجلى

مدرسة الأحناف العراقية، وهي المدرسة التي أَسست طريقة الفقهاء في أصول الفقه، والتي تتميز ببناء القواعد الأصولية على الفروع الفقهية، وقد اختصت مدرسة العراقيين هذه ـ من جهة الاعتقاد ـ بالميل إلى مذهب الاعتزال.

وقد كانت أئمة المعتزلة من الحنفية على قسمين:

قسم لديه ميل تام إلى علم الكلام وتوجه شديد إلى تثبيت مذهب الاعتزال، فانصرف بذلك عن مذهبه الفقهي؛ كأبي عبد الله البصري وأبي الحسين البصري.

والقسم الآخر غلب عليه تقرير المذهب الحنفي وبناء أصوله، ولم تظهر له عناية بعلم الكلام ومذهب المعتزلة، رغم تأثره به؛ كالجصاص؛ فإنه معتزلي؛ ينطلق في تقرير المسائل الكلامية في أصول الفقه من عقيدة المعتزلة ولا يحيد عنها، لكنه وفَّر فكره وجهده على علم الفقه والأصول، فكان مناصرا لمذهب الحنفية خادما له، ولم تظهر له عناية بإبراز مذهبه الاعتزالي والدعوة إليه.

وأما شيخه أبو الحسن الكرخي فله ميل واضح إلى الفقه، وهو بالنظر إلى آرائه الفقهية يُعدُّ واحدا من فقهاء الحنفية؛ إذ تُنقل اختياراته في مدوناتهم الفقهية، وهو في الوقت ذاته معدود في طبقات أهل الاعتزال.

والسرُّ في هذا التقسيم: أن وضْع أصول المذهب وتخريج هذه الأصول من الفروع الفقهية والحكم بصحة هذا البناء لا يتأتى إلا بعد إحكام الفروع المروية عن أئمة المذهب وضبط المسائل الفقهية.

ثم جاء القاضي أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدَّبُوسي (٤٣٠هـ) عالم ما وراء النهر، والعجب أن من ترجم للدبوسي لم يذكروا إلا اليسير عن حياته، مكتفين بتسمية واحد من شيوخه وواحد من تلاميذه.

ومما يسترعي النظر شحُّ تراجم علماء ما وراء النهر وقلة أخبارهم، ممن عاش في تلك البلاد واستقر مقامه بها إلى أن توفاه الله، وقد أشار التاج السبكي إلى سبب ذلك عندما ترجم للإمام البغوي بقوله: (وكان يلقَّب بمحيي السنة وبركن الدين، ولم يدخل بغداد، ولو دخلها لاتسعت ترجمته).

وكان أبو زيد الدبوسي مضرب المثل في النظر واستخراج الحجج، روي أنه ناظر بعض الفقهاء فكان كلما ألزمه أبو زيد إلزاماً تبسّم أو ضحك، فأنشد أبو زيد:

ما لي إذا ألزمته حجّةً قابلني بالضحك والقهقهة

إن كان ضحك المرء من فقهه فالقرد في الصحراء ما أفقهه

صنَّف القاضي الدبوسي في أصول الفقه كتاب **تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع**، وهو الكتاب الذي عُرف بين أهل العلم واشتهر بتقويم الأدلة، وهو غاية في الفصاحة والإتقان، ويعدُّ هذا الكتاب أول تأليف للحنفية من بلاد ما وراء النهر، وبناه على عقد الخلاف مع الإمام الشافعي، وهو الكتاب الذي خصَّه أبو المظفر السمعاني الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ) بالرد في كتابه القواطع؛ حيث يقول: (وأخص ما ذكره القاضي أبو زيد

الدبوسي في تقويم الأدلة بالإيراد، وأتكلم بما تُزاح معه الشبهة، وينحل معه الإشكال، بعون الله تعالى).

ويعدُّ الدبوسي مؤسس مدرسة سمرقند الحنفية في علم الأصول، وقد كانت له إضافات نوعية وأتى بمسائل مبتكرة، فمن ذلك: أنه توسّع في القياس ومسالك التعليل؛ فابتدع فيه مسائل لم يسبق إليها، ووضع أبوابا لا عهد للأصوليين بها، تلقَّفها من بعده الحنفية، بل ربما امتد أثرها إلى غيرهم، مما دفع أبو حامد الغزالي إلى تصنيف كتابه **شفاء الغليل في بيان الشَّبَه والمُخِيْل ومسالك التعليل**، قال في مقدمته: (وقد أحوج إلى استقصائها كلمات تداولها ألسنة المتلقفين من كتب القاضي أبي زيد الدبوسي).

يقول ابن خلدون: (وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم؛ فكتب في القياس بأوسع من جميعهم، وتـمَّم الأبحاث والشروط التي يُحتاج إليها فيه، وكملتْ صناعةُ أصول الفقه بكماله، وتهذبتْ مسائلُه وتمهدتْ قواعدُه).

ومما انفرد به الدبوسي تقسيماته الرباعية؛ فإنه كان يتعمد جعل الأقسام أربعة؛ كتقسيمه أسماء الحجج إلى آية ودليل وعلة وحال، وتقسيمه الحجج الشرعية الموجبة للعلم إلى كتاب الله وخبر الرسول والمروي بالتواتر عنه والإجماع، وتقسيمه الأسماء الظاهرة إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم، وتقسيمه البيان إلى بيان تقرير وتفسير وتغيير وتبديل.

قال السمعاني في قواطعه: (واعلم أن هذا الذي ذكره أول ما فيه أن يعمد في كل فصل يذكره إلى تقسيم مقيَّد بأعداد الأربعة، ولابد أن يبلغ هذا العدد ولا يزيد؛ فيستخرج بالمنقاش أقساما، حتى يبلغ هذا القدر، ونعلم قطعا أن هذا ليس من شأن المحقق.

وما بال هذا الفاضل وعدد الأربعة! وكيف يستقيم أن يصير هذا العدد مما لابد منه، والنقصان فيه جائز متوهم).

ومهما يكن من أمر فإن هذا الصنيع فيه دلالة على اعتنائه الواضح بتقسيم المباحث والمسائل الأصولية.

وللدبوسي تميُّز آخر في تحديد المصطلحات الأصولية وعناية بضبط مدلولاتها.

وها هنا تتبين لنا حقيقة مهمة، وهي أن كتاب الدبوسي قد اكتسب شهرة واسعة، ومكانة مرموقة، وهذا ما قرَّره ابن خلدون بقوله: (وأما طريقة الحنفية فكتبوا فيها كثيرا، وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين: تأليف أبي زيد الدبوسي) وكان له تأثير مشهود؛ إذ تصدى له اثنان من كبار علماء المذهب الشافعي، وهما السمعاني والغزالي.

ومن جهة ثانية فقد كان لكتاب التقويم أثر مبين في تأسيس منهج الحنفية في أصول الفقه، فهو الأصل الراسخ المتين الذي بُنيت عليه مصنفاتهم الأصولية فيما بعد.

ومن الكتب التي تأثرت بكتاب التقويم: **الغنية** المنسوب خطأ لأبي صالح منصور بن إسحاق السجستاني (**٢٩٠**هـ) ولا تعرف له ترجمة، وفي الكتاب ذكرٌ للكرخي والجصاص والدبوسي، والكتاب في نظمه ومحتواه قريب من تقويم الأدلة للدبوسي، وقد نقل عنه علاء الدين البخاري في كشف الأسرار في موضع واحد، دون أن ينسبه لأحد، إذ قال: (وذكر في التقويم والغنية الاختلاف في الصك أيضا).

وللدبوسي كتاب صغير الحجم عظيم الشأن، وهو **كتاب تأسيس النظر**، أورد فيه (٨٦) ستة وثمانين أصلاً مختلَفًا فيه، والكتاب يُعدُّ أول كتاب في علم الخلاف؛ إذ هو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه.

٥

ثم جاء إمامان كبيران، من تلامذة أبي محمد شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحَلْواني أو الحَلْوائي (٤٤٨هـ) هما: فخر الإسلام البزدوي وشمس الأئمة السرخسي.

أما البزدوي فهو فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البَزْدَوي (٤٨٢هـ) شيخ الحنفية، عالم ما وراء النهر، يكنى بأبي العسر؛ لعُسْر تصانيفه، وأخوه صدر الإسلام محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ) شيخ الحنفية بعد أخيه الكبير، يكنى بأبي اليسر؛ ليُسْر تصانيفه.

ولفخر الإسلام البزدوي طريقة في الجدل، قال ابن خلدون: (وهي طريقتان: طريقة البزدوي، وهي خاصة بالأدلة الشرعية، من النص والإجماع والاستدلال، وطريقة العميدي، وهي عامة في كل دليل يُستدل به من أي علم كان.. و هي لهذا العهد مهجورة؛ لنقص العلم والتعليم في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك كمالية، وليست ضرورية) والعَمِيدي هو: أبو حامد أحمد العميدي السمرقندي الحنفي (٦١٥هـ).

وقد حُكي أن فخر الإسلام أبا العسر ناظر إمام الحرمين الجويني في أيام تحصيله ببخارى، بإشارة أخيه صدر الإسلام أبي اليسر.

ومن مصنفات فخر الإسلام الأصولية: **شرحٌ على كتاب التقويم للدبوسي**، تكرَّر نقلُ علاء الدين البخاري عنه في كشف الأسرار، إلا أنه في حكم المفقود.

وأما أشهر مصنفاته الأصولية على الإطلاق فهو كتابه في أصول الفقه،

وهو لم يسمه في مقدمته، ولم يسمه أحدٌ ممن ترجم للبزدوي أو ممن نقل عن كتابه من الأصوليين، وإنما اشتُهر بأصول البزدوي، وقد سماه **كنز الوصول إلى معرفة الأصول** صاحبُ الذيل على كشف الظنون.

وهو من الكتب المعتبرة عند الحنفية، ومن أشهرها ذكرا وأعظمها قدرا، وعليه اعتمادهم، ويعدّ أول متن أصولي مختصر في المذهب الحنفي، وصفه علاء الدين البخاري بقوله: (كتاب عجيب الصنعة، رائع الترتيب، صحيح الأسلوب، مليح التركيب، ليس في جودة تركيبه وحسن ترتيبه مرية، وليس وراء عبادان قرية، لكنه صعب المرام، أبيُّ الزمام) واقتبس هذا الوصف الأكملُ الحنفيُّ فقال عنه: (كتاب تأبَّى على الطلبة المستمدين مرامُه، واستعصى على العلماء المحققين زمامُه).

قال ابن خلدون: (وأحسن كتابة المتأخرين فيها: تأليف سيف الإسلام البزدوي من أئمتهم، وهو مستوعب) وصوابه: (فخر الإسلام البزدوي).

وقد كان لعلماء الحنفية عناية جليلة بأصول البزدوي؛ شرحا واختصارا وتعليقا، فممن شَرَحَه اثنان من الأقران، هما: السغناقي والبخاري.

أما الأول فهو: حسامُ الدين الحسين بن علي بن الحجاج السِّغْناقي بكسر السين أو بضمها، ويجوز أن تكون بالصاد؛ فيقال: الصِّغناقي (٧١٤هـ) شَرَحَ أصول البزدوي في **كتاب الكافي**، وقد صنّفه بعد كتاب الوافي شرح المنتخب، وذلك أنه قال في مقدمة الكافي: (واكتفيتُ.. من الشرح الكافي بما ذكرتُه في الوافي) وأشار في المقدمة أنه جمع فيه بين **كتابي (الفوائد)**: الأول منهما لبدر الدين محمد بن محمود بن عبد الكريم الكرْدري (٦٥١هـ) والثاني لحميد الدين الضرير (٦٦٦هـ) وأنه صنَّفه إجابة لوصية صديقه العطوف: برهان الدين الخريفعني البخاري، قال في مقدمته: (فإنه ــ يعني صديقه برهان الدين ــ سلَّمه الله كان يوصيني به مرارا، ويكرمني بالالتماس به سرا وجهارا؛ فأجبته في ذلك، بأمره مؤتمرا،

ولمودته مزدهرا) وصنَّف تلميذُ هذين الصديقين، قوامُ الدين أمير كاتب الإتقاني الفارابي (٧٥٨هـ) شرحا مطولا على أصول البزدوي، وهو **كتاب الشامل**، لكنه مات قبل أن يكمله.

وأما الشارح الثاني؛ فهو: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠هـ) حيث شَرَحَ أصول البزدوي في كتابه: **كشف الأسرار عن أصول البزدوي** وهو أنفع شروحه وأجلُّها وأوسعها، قال عنه اللكنوي: (مشتمل على فوائد خلت عنها الزبر المتداولة، ومتضمن لتحقيقات وتفريعات لا توجد في الشروح المتطاولة).

لقد كان هذا الشرح ولا يزال منهلا للباحثين ومصدرا للمحققين وعمدة في أصول الحنفية؛ فهو مغن عن غيره، وغيره لا يغني عنه.

ثم جاء أكملُ الدين محمد بن محمود البابرتي (٧٨٦هـ) الذي شرح أصول البزدوي في كتابه: **التقرير لأصول فخر الإسلام**، اختصره من شرح شيخه علاء الدين البخاري، المسمى كشف الأسرار، وقد آثر الأكمل الحنفيُّ في شرحه الميل إلى الإيجاز؛ إذ قال في مقدمته: (ولم أزد على تقرير ما في الكتاب [يعني كتاب أصول البزدوي] ؛ مخافة السآمة للإسهاب، ولم أورد من الاعتراضات إلا ما احتاج منها إلى الجواب، وتركتُ الإيرادات الكليلة، والسؤالات العليلة، والعبارات التي فيها الفائدة قليلة، إلا ما شذَّ أو ندر، أو هو من لسان القلم ابتدر، وسميته التقرير لأصول فخر الإسلام).

وقد أورد الأكمل الحنفي حكاية تتعلق بتأليف كتابه التقرير، وهي أن شيخه شمس الدين أبا الثناء الأصفهاني حدَّثه أنه حضر يوما عند الإمام المحقق قطب الدين الشيرازي، وكان آخر يوم من حياته، فأخرج كراريس من تحت المخدة، نحو خمسين كراسا معدّة، وقال: كتابٌ في أصول الفقه لفخر الإسلام الحنفي البزدوي، تعبتُ عليه زمانا كثيرا، ولم أُبعده عن نظري

إلا يسيرا، وجمعت ما في هذه الكراريس من الفوائد، ولم أقدر على حلِّ ما فيه من المعاقد؛ فخذْها لعل الله يفتح عليك بشرحه، فاشتغلتُ به سرا وجهارا، ولم أزل في تأمله ليلا ونهارا، ثم لم يتهيأ لي شرحُه، وتعيَّن عليَّ طرحُه.

ثم علَّق الأكمل الحنفي على هذه الحكاية بقوله: (فانظر إلى هذين الحبرين.. كيف أخبرا عن نبوة الطلبة من هذا الكتاب.. وكنتُ أحتاج أحيانا أن أكتب ما يحلُّ غوامضه.. فطال ذلك عليَّ) ثم قال: (وتجاذبني المُخيفان المتنافيان: ضياع ما ناولنيه المشايخ من الأقداح، وما حصَّلتُه بقدح الفكر من وفور سهم القداح، فالطعن من كل متعسف فضّاح، فصرتُ.. بين إقدام للتأليف وإحجام؛ حذرا مما قيل في التصنيف، حتى ربطتني البواعث بتخييل محاسن الإفادة.. فشرعتُ عاملا لله، متوكلا على الله).

ولأكمل الدين البابرتي أيضا **كتاب الأنوار في شرح المنار، وكتاب الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب**، وقد صنَّف أيضا **كتاب النكت الظريفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة**، وهو الكتاب الذي تعقَّبه ابن أبي العز الحنفي وكتب تنبيها عليه في **كتاب الاتباع**.

ومن اللطائف: أن أكمل الدين البابرتي الحنفي وقعت له شروح ثلاثة على متون ثلاثة، وتتلمذ على شيوخ ثلاثة، وذلك أن له كتاب التقرير لأصول فخر الإسلام، وكتاب الأنوار في شرح المنار للنسفي، وكتاب الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، واستفاد في هذه الشروح من شيوخه الثلاثة: علاء الدين البخاري وقوام الدين الكاكي وشمس الدين أبي الثناء الأصفهاني.

وقد قام ابن قُطْلُوبُغا الحنفي **بتخريج أحاديث أصول البزدوي**، ذَكَرَ أنه لم يُسبق إليه، وقال في أوله: (علَّقته على وجه الإيجاز والاختصار، معوِّلا فيما لم يصرِّح به الماتن على تصريح الشارح عبد العزيز البخاري) وقد

وصل عدد الأحاديث والآثار التي خرَّجها في هذا الكتاب تفصيلا إلى أكثر من ألف.

وقد اختصر كتاب البزدوي أبو عبد الله حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأَخْسيكَتي (٦٤٤هـ) نسبة إلى (أخسيكت) بالتاء والثاء، وذلك في **المنتخب في أصول المذهب**، ويعرف بالمختصر وبالمنتخب الحسامي وبالحسامي، ذكر علاء الدين البخاري أنه فاق سائر التصانيف المختصرة؛ بحسن التهذيب ومتانة التركيب، بيد أنه اقتصر فيه على الأصول كل الاقتصار.

وذلك أن الأخسيكتي حينما اختصر أصول البزدوي حذف منه بعضا من المسائل والأدلة والفروع، وهو مختصر متداول عند الحنفية؛ شرحه جمع غفير، فمن ذلك: شرحان، كلاهما لحافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) مختصر ومطول، **والوافي** لحسام الدين السغناقي (٧١٤هـ) وقد وقع بينه وبين شرح النسفي المطوَّل تشابهٌ كبير، في المنهج والأسلوب والنقل، إلا أن شرح السغناقي أكثر تفصيلا، مع أن السغناقي في خاتمة كتابه الوافي ذكر قرينَه حافظَ الدين النسفي، بل هو شيخه؛ فإنه سمع منه، فقال: (وصادفتُ جماعة نابغة من الفتيان، وعصبة فائقة على الأقران.. جثوتُ بين أيديهم، وأثبتُّ فيه ما بلغني من لديهم، منهم الإمام الزاهد.. مولانا حافظ الدين النسفي).

ثم جاء قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الإتقاني الفارابي (٧٥٨هـ) تلميذ السغناقي فصنَّف شرحا على المنتخب، وهو: **كتاب التبيين**، كتبه وعمره دون الثلاثين، وهو من أوائل مؤلفاته، وكنيته: أبو حنيفة، وسبب هذه الكنية: أنه كان مدرسا بمشهد الإمام أبى حنيفة ببغداد، كُنِّي بذلك لتبحره في المذهب الحنفي وتعصبه له، بل وُصف بشدة التعصب وكثرة إعجابه بنفسه؛ إذ جاء في آخر كتابه قولُه:

(فلو كان الأسلاف في حياة لأنصفوني، ولقال أبو حنيفة: اجتهدت، ولقال أبو يوسف: نار البيان أوقدت، ولقال محمد: أحسنت، ولقال زفر: أتقنت، ولقال الحسن: أمعَنْت، ولقال أبو حفص: أنعمت فيما نظرت، ولقال أبو منصور: حققت، ولقال الطحاوي: صدقت، ولقال الكرخيّ: بورك فيما نطقت، ولقال الجصّاص: أحكمت، ولقال القاضي أبو زيد: أصبت، ولقال شمس الأئمة: وجَدت ما طَلَبْت، ولقال فخر الإسلام: مهرت، ولقال نجم الدين النَّسفيّ: بهرت، ولقال صاحب الهداية: يا غوّاصُّ؛ البحر عَبَرتْ، ولقال صاحبُ المحيط: فقت فيما أعلنت وأسررت، إلى غير ذلك من كبرائنا الذين لا يحصى عددهم، ولقال المتنبي: أنتَ من فصحاء عبارتهم:

مسكيّة النفحات إلّا أنها وحشيّة بسواهم لا تَعبَقُ)

وقد وقع لعلاء الدين البخاري شرح على المنتخب للأخسيكتي، سمَّاه **التحقيق**، وهو أجلُّ شروح المنتخب وأحسنها، وامتاز باتساع بحثه وحسن تفصيله وترتيبه، صنَّفه بعد فراغه من إملاء كشف الأسرار على أصول البزدوي، فأفاد منه، وربما استفاد في بعض المواضع من كتاب الوافي لقرينه حسام الدين السغناقي؛ فإنه نقل عنه، وإن لم يصرِّح به.

وَشَرَحَه أيضا أبو محمد عبد الحق بن محمد أمير الهندي (بعد **١٢٩٦هـ) في كتاب النامي.**

ومن اللطائف: أن حسام الدين السغناقي وعلاء الدين البخاري متعاصران، وقد وقع لكل منهما شرحان: شرح على أصول البزدوي وشرح آخر على اختصاره، وهو كتاب المنتخب للأخسيكتي، ووقع أيضا شرحان لهذين الكتابين لقوام الدين الفارابي، وهو تلميذ السغناقي، فهذه شروح ستة.

وأما صدر الإسلام أبو اليسر البزدوي وهو من تلامذة شمس الأئمة الحلواني فقد صنَّف **كتابا في أصول الفقه**، وهو أصغر من كتاب أخيه، رجع إليه علاء الدين البخاري في كشف الأسرار، وله أيضا **كتاب معرفة الحجج الشرعية**، قال في مقدمته: (أما بعد فإني نظرتُ في كتب كثيرة، صنَّفها العلماءُ المتقدمون من قبلي، من أصحابنا وغيرهم في أصول الفقه، وتأمَّلتُ فيها برهة طويلة، ثم صنَّفتُ كتابا وسطا، ثم غيَّرتُ بعضها؛ لأني رأيتُ التغيير هو الصواب، ثم بدا لي أن أجمع كتابا ثالثا في أصول الفقه على قدر حاجة الفقهاء؛ لِقِصَر الأعمار، وكثرة الحوادث والأشغال).

وأما السرخسي فهو: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السَّرْخَسي أو السَّرَخْسي (٤٨٨هـ) وقد تتلمذ على شمس الأئمة الحَلْواني؛ حيث لازمه السرخسيُّ وتخرَّج به، ومتى أُطلق (شمس الأئمة) انصرف إلى السرخسي.

وهو صاحب كتاب المبسوط، الذي أملاه وهو في السِّجن، كان يملي على تلامذته من الجب، وهم في أعلى الجب يكتبون ما يملي عليهم.

جاء في آخر شرحه لزيادات الزيادات لمحمد بن الحسن قولُه: (أمليتُها وأنا في السجن محبوس، وعن أسباب الخلاص في الدنيا مأيوس، بسبب كلمةٍ كنتُ فيها من النَّاصحين، سالكا فيها طريق الراسخين، ليكون لي ذخيرة يوم الدين).

قيل: كان سبب حبسه أن السلطان أراد أن يأخذ من الرعية مظلمة كبيرة، ثم ترك بعضها، فمدحه القاضي، فأنكر عليه شمس الأئمة؛ فقال: لا يمدح إذا ترك جميعه، فكيف بترك بعضه، فحبسه.

صنَّف السرخسيُّ كتابا في أصول الفقه، وهو الذي عُرف بأصول السرخسي، واسمه: (**تمهيد الفصول في الأصول**) وذلك أنه قال في كتابه شرح السِّيَر الكبير: (وقد استقصينا هذا فيما أمليناه في تمهيد الفصول في الأصول) أملاه من السجن، وكان مما دعاه إلى تأليفه أنه أملى شروحا لكتب محمد بن الحسن؛ فأراد أن يبين أصول ما بُنيت عليه؛ ليكون الوقوف على الأصول معينا على تقريب الفروع.

وقد عُني فيه بنقل أقوال علماء المذهب؛ كأبي حنيفة وصاحبيه

والكرخي وزفر وعيسى بن أبان والجصاص، وامتاز بكثرة الاستدلال بالنصوص والآثار وإيراد الأمثلة والفروع، وقد استفاد منه شُرَّاح المتون؛ فإنك لا تجد شارحا يستغني عن مراجعته والنقل منه.

والناظر في كتاب السرخسي يلحظ أنه استفاد من الدبوسي استفادة ظاهرة، وأن فيه تشابها مع كتاب معاصره أصول البزدوي، بل هناك اتفاق في بعض العبارات، وسرُّ هذا التقارب هو اعتماد كلٍّ منها على كتاب الدبوسي.

ثم إن كتاب البزدوي يميل إلى الإيجاز في العبارة، وأما كتاب السرخسي فهو أوسع عبارة وأكثر تفصيلا، ثم هو متأخر عنه؛ فإنه أملاه قبل وفاة البزدوي بثلاث سنوات، فيظهر من ذلك أن السرخسي وقف على كتاب البزدوي وأفاد منه، وشرح بعض مباحثه، مع أن البزدوي قد يعدُّ واحدا من تلامذة السرخسي، وذلك بالنظر إلى أنه جاء في بعض أسانيد الحنفية رواية البزدوي عن السرخسي بالإجازة.

إن مدرسة الأحناف السمرقندية في أصول الفقه أسسها القاضي أبو زيد الدبوسي وأحسن بناءها، فجاء هذان الإمامان: البزدوي والسرخسي؛ فتمَّما هذا البناء وأكملاه، وقد كان لمذهب المعتزلة حضور بيِّن في مدرسة العراقيين الأصولية، والتي يمثلها الكرخي وتلميذه الجصاص، إلا أن هذا الحضور كان غائبا بدرجة كبيرة لدى مدرسة السمرقنديين الأصولية، والتي يمثلها الدبوسي والبزدوي والسرخسي.

بل كانت للبزدوي والسرخسي ردود ظاهرة على المعتزلة، وردود أخرى على أبي منصور الماتريدي، وإن لم يقع تصريح باسمه، فمن ذلك:

إثبات صفة الكلام للباري سبحانه في مسألة موجب الأمر؛ إذ استدل البزدوي بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النّحل: ٤٠] ثم قال: (وهذا عندنا على أنه أريد به ذكر الأمر بهذه الكلمة

والتكلم بها على الحقيقة، لا مجازا عن الإيجاد، بل كلام بحقيقته من غير تشبيه ولا تعطيل)

وأكَّد ذلك السرخسي فقال: (فالمراد حقيقة هذه الكلمة عندنا، لا أن يكون مجازا عن التكوين، كما زعم بعضهم).

ومن ذلك: ما قرَّره السرخسي في بيان حكم العام بقوله: (قال بعض المتأخرين ممن لا سلف لهم في القرون الثلاثة: حكمه الوقف فيه حتى يتبين المراد منه، بمنزلة المشترك أو المجمل، ويسمى هؤلاء الواقفية).

وبآثار هذين الإمامين استقرت طريقة الحنفية في أصول الفقه وتميزت عن طريقة المتكلمين واتضحت؛ من حيث ترتيب المسائل وضبط التقاسيم، وحصل بها تحرير القول المعتمد في المذهب، فانقطع بذلك منهج تخريج المسائل الأصولية وبنائها على فروع الأئمة المروية؛ حيث اكتفى الأصوليون من الحنفية فيما بعد على الاجتهاد في جمع كلام الأصوليين المتقدمين وبيانه، والالتفات إلى جانب الصياغة والترتيب.

وقد انتهض للجمع بين هذين الكتابين (أصول البزدوي وأصول السرخسي) علمان: جلال الدين الخبازي وحافظ الدين النسفي؛ حيث وضع كل منهما متنا مختصرا، مُعْتَمِدا فيه على أصول البزدوي وأصول السرخسي، وهما: كتاب المغني وكتاب المنار، ثم قام كل منهما بشرح كتابه.

أما **كتاب المغني** فهو كتاب مختصر، ومؤلفه هو: جلال الدين عمر بن محمد الخجندي الخبازي (٦٩١هـ) لخَّص فيه أصول السرخسي وأصول البزدوي.

وعليه شروح، منها: **شرح المغني** للمؤلف نفسه، وهو حاشية مختصرة عليه.

ومنها: **المقنع في شرح المغني**، لقوام الدين مسعود الكرماني (٧٤٨هـ) وهو من تلامذة حافظ الدين النسفي، وأخذ عن القاضي ناصر

الدين البيضاوي، وقد أتمه في ثمانية عشر (١٨) يوما في جامع الأزهر، ولم يكن بين يديه من كتب أصول الفقه غيره.

وممن شَرَحَ المغني: أبو محمد منصور بن أحمد الخوارزمي القاءاني (٧٧٥هـ) قائلا في مقدمته: (فأمليت عليهم شرحا جامعا لخلاصة أبحاث كشف الأسرار والتحقيق، محيطا بخالصة التنقيح، يعلو كامل التوضيح والتدقيق، حاويا لمحصل التحصيل وحاصل المحصول، تبيانا لملخص التجريد، ومنهاجا للوصول إلى منتهى الأصول) وقد وصفه ابن قُطْلُوبُغا بأنه مفيد، غاية في بابه.

وأما **كتاب المنار** للنسفي فهو من الكتب المختصرة، قال عنه مؤلفه: (ورأيتُ المحصلين ببُخارى وغيرها من بلد الإسلام؛ مائلين إلى أصول الفقه، لفخر الإسلام وشمس الأئمة السرخسي، تغمدهما الله برحمته، فاختصرتُهما بعد التماس الطالبين).

وقد امتاز كتاب المنار واختص بتقرير المعتمد في مذهب الحنفية، وهو كتاب جاء موافقا لمسماه؛ حيث كان منارا لعلماء الحنفية، وقبلة آثارهم الأصولية؛ إذ اشتغلوا به شرحا وتدريسا، وكان هو أعظم متن أصولي عندهم على الإطلاق، بالنظر إلى عدد شروحه وحواشيه، وهذا فضل الله يأتيه من يشاء، وسيأتي الكلام عليه لاحقا.

٧

ثم جاء شمس النظر علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (**٥٣٩هـ**) صاحب كتاب تحفة الفقهاء، الذي شرحه تلميذُه أبو بكر بن مسعود الكاساني (**٥٨٧هـ**) في بدائع الصنائع، وعرضه على شيخه فازداد به فرحا، وزوَّجه ابنته، وجعل مهرها منه ذلك، ولذا قيل عنه: شرح تحفته وتزوج ابنته، وكان قد طلبها بعض ملوك بلاد الروم، فامتنع والدها، واسمها فاطمة، تفقَّهت على أبيها، وكانت الفتوى تأتي؛ فتخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط زوجها.

صنّف السمرقندي في أصول الفقه **كتاب ميزان الأصول في نتائج العقول**، سمَّاه بذلك "ليزن العاقل قضايا العقول بهذا الميزان؛ حتى يظهر له الحق مثل العيان، فيعتقد الحق الصريح".

وهو في الأصل كتابان: مختصر يميل إليه المبتدئ، ومطول يميل إليه المنتهي، وهذا الذي بين أيدينا إنما هو الكتاب المختصر، قال: (فمن شاء اقتصر على هذا المختصر؛ فهو الكفاية لذوي العناية، والهداية إلى ما هو النهاية، ومن شاء تجاوز عن المختصر، واختار المبسوط فهو الدرجة القصوى).

إن علاء الدين السمرقندي قام بسبر حال التصانيف الأصولية، ونظر إليها بعين الخبير؛ فدوَّن في مقدمة كتاب الميزان تكييفا واعيا لأوضاع البحث الأصولي، حيث تضمنت هذه المقدمة تقرير الأمور الآتية:

- أن علم أصول الفقه مبني على علم الكلام؛ فهو فرع له، فكان من الضرورة أن يتأثر التصنيف في هذا الباب باعتقاد مصنف الكتاب.

- أن أكثر التصانيف في أصول الفقه لطائفتين: لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع، فالاعتماد على هذه التصانيف إما أن يُفضي إلى الخطأ في الأصل، وإما إلى الغلط في الفرع، قال: (والتجافي عن الأمرين واجب في العقل والشرع).

- أن تصانيف الحنفية الأصولية قسمان: قسم وقع في غاية الإحكام والإتقان؛ لصدوره ممن جمع الفروع والأصول، مثل كتاب مآخذ الشرع وكتاب الجدل لأبي منصور الماتريدي.

قال: (ثم هُجر القسم الأول؛ إما لتوحش الألفاظ والمعاني، وإما لقصور الهمم والتواني).

والقسم الآخر وقع في نهاية التحقيق والمعاني، وحسن الترتيب والمباني؛ لصدوره ممن استفرغ جهده في ضبط فروع الفقه، إلا أن هؤلاء لما لم يتمهروا في دقائق علم الكلام أفضى رأيهم إلى رأي المخالفين في بعض قضايا الاعتقاد، وهذا من غير قصد منهم.

وهذا القسم هو الذي اشتُهر؛ بسبب ميل الفقهاء إلى الفقه المحض.

- أنه لم يُقدم على تصنيفٍ يرفع هذا الخلل والاضطراب أحدٌ من متأخري الحنفية، ممن جُبل على الذكاء والفهم، وتبحَّر في النوعين، من إحكام أصول الدين وإتقان الفروع على مذهب الحنفية.

قال: (فرأيتُ الإقدام على إتمام هذا المرام حقا واجبا، وفرضا لازما على نفسي، بقدر الوسع والطاقة، مع القصور في البضاعة، فأسرعت في الإقدام؛ خوفا من الإثم في الإعراض والإغماض، مع الإمكان).

- وفي آخر المقدمة أوجز السمرقندي الغاية من هذا التصنيف بقوله: (إذ هو الجامع للرواية والدراية.. المشتمل على شبهات الخصوم وحلِّها،

على وجه يرتضيه كل منصف عاقل، وتقرُّ به عين كل فاضل، وهو في قلوب المبتدعة سهم قاتل).

والحاصل: أن كتاب الميزان غلبتْ عليه الصناعةُ الكلامية، وظهرتْ فيه العنايةُ ببناء القواعد الأصولية على مسائل الاعتقاد، واختص بنقل آراء أبي منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) مع الانتصار لها.

وربما خلط بعضهم بين السمرقندي صاحب كتاب الميزان وبين أبي الفتح الرازي السمرقندي، صاحب **كتاب بذل النظر**، وهو: محمد بن عبد الحميد الأسمندي، المعروف بالعلاء العالم (٥٥٢هـ) وكتابه اتسم بالجدل والمناظرة، واعتمد فيه على كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري وتبعه.

ومما يقرب من كتاب الميزان، لكنه أوجز منه: **كتاب مختصر في أصول الفقه**، لبدر الدين أبي الثناء محمود اللامشي (بعد ٥٣٩هـ) وله أيضا **رسالة في بيان كشف الألفاظ**، تضمنت مائة وثمانية وعشرين (١٢٨) تعريفا، يبدو أنه أخذها من مقدمة كتابه، مع شيء من التصرف.

وبآثار هذين العلمين (السمرقندي واللامشي) ظهرت العناية الأكيدة بتحديد المصطلحات، وبرز اتجاه جديد في مدرسة الأحناف السمرقندية، كان ذا أثر بليغ في منهج الكتابة والتأليف عند الحنفية، ألا وهو الميل في بحث المسائل الأصولية إلى الاستدلال النظري والعقلي، وابتنائها على علم الكلام، دون اعتماد على طريقة تخريج الأصول من الفروع الفقهية، والسبب في المصير إلى هذا الاتجاه هو أن قواعد الأصول لديهم قد تقرَّرتْ وضُبطت.

وقد انتقلت الحنفية بظهور السمرقندي واللامشي إلى عقيدة أبي منصور الماتريدي؛ حيث أطبق الحنفية إذ ذاك على العقيدة الماتريدية، حتى أصبح الحنفية والماتريدية وصفين متلازمين.

٨

ثم جاء مظفر الدين أحمد بن علي بن تغلب الساعاتي الحنفي (٦٩٤هـ) وهو من تلامذة شارحِ المحصول للفخر الرازي، شمسِ الدين الأصفهاني، الذي كان يُفَضِّل ابنَ الساعاتي ويُرجِّحه على ابن الحاجب، ويقول: هو أذكى منه.

صنَّف ابن الساعاتي كتابه **نهاية الوصول إلى علم الأصول أو البديع**، وكأن المؤلف يشير إلى هذين الاسمين في مقدمته؛ إذ يقول: (قد منحتك أيها الطالب لنهاية الوصول إلى علم الأصول بهذا الكتاب البديع في معناه، المطابق اسمه لمسماه) إلا أن (البديع) هو الاسم الشائع على ألسنة الأصوليين ممن شرح هذا الكتاب أو نقل عنه، ثم إن صاحب كشف الظنون وذيله وقع اختيارهما على تسمية ثالثة، وهي: (بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام) وكلٌّ من هذه الأسامي ورد مدوَّنا على غلاف نسخة خطية أو أكثر، وأما تسميته بالبدائع؛ فهذا مما انفرد به ابن خلدون، وهو وهم، ربما حصل بسبب ما بين الألفاظ من تقارب.

وقد أفاد ابن الساعاتي في مقدمته من أين أخذ كتابه؛ إذ يقول: (لـخَّصته لك من كتاب الأحكام، ورصَّعتُه بالجواهر النفيسة من أصول فخر الإسلام؛ فإنهما البحران المحيطان بجوامع الأصول، الجامعان لقواعد المعقول والمنقول، هذا حاو للقواعد الكلية الأصولية، وذاك مشحون بالشواهد الجزئية الفروعية).

واختيار المؤلف هذين الكتابين كان موفقا، وهذا ما قرَّره الشمس

الأصفهاني (٧٤٩هـ) في مقدمة شرحه لكتاب البديع بقوله: (فإنه عُلم بالاستقراء أن خير تصنيف في هذا الفن في مذهب الشافعي كتاب الإحكام، وأحسن تأليف فيه في مذهب أبي حنيفة أصول الفقه لفخر الإسلام).

ومن لطائف الجمع بين كتابي الآمدي والبزدوي: أن كلا منهما اسمه علي، وكنيته أبو الحسن.

وقد حظي كتاب البديع من الأصوليين بالاستحسان والقبول، فتناولوه بالدراسة والتدريس، وانتشرت نسخه في شتى الأمصار، وكُتبت عليه شروح وحواش، وهذا ما قرَّره ابن خلدون بقوله: (فجاء من أحسن الأوضاع وأبدعها، وأئمة العلماء لهذا العهد يتداولونه قراءة وبحثا، وأولع كثير من علماء العجم بشرحه).

ومن أبرز شروحه: **الرفيع في شرح البديع** لأبي الفتح مصلح الدين موسى بن أمير حاج بن محمد التبريزي الحنفي (٧٣٦هـ) **وبيان معاني البديع** لشمس الدين أبي الثناء الأصفهاني (٧٤٩هـ) **وكاشف معاني البديع وبيان مشكله المنيع** لأبي حفص سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي الحنفي (٧٧٣هـ) **وشرح البديع** للكمال ابن الهمام (٨٦١هـ).

ومما يُذكر أن ابن الساعاتي وهو حنفي كانت له صلة بالشمسين الأصفهانيين، وهما شافعيان: أولهما: أبو عبد الله العجلي، شارح المحصول (٦٨٨هـ) فهذا شيخه، والثاني: أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن (٧٤٩هـ) له كتاب بيان معاني البديع.

إن كتاب البديع لابن الساعاتي في جوهره ما هو إلا اختصار حنفي لكتاب شافعي، مع تعقُّبه والرد عليه، وذلك أن كتاب البديع تضمن ترجيح مذهب الحنفية في المسائل الأصولية، والرد على من خالفهم، إلا أن هذا الترجيح وقع في هذه المرحلة بأسلوب غير مسبوق، ظاهره المؤالفة والجمع

بين المذهبين، وحقيقته الترجيح والتأييد لواحد من المذهبين فحسب، وهو مذهب الحنفية.

والحاصل أن كتاب البديع يعد نقلة نوعيَّة؛ وهو اتجاه جديد في التصنيف الأصولي للحنفية، وذلك ما يُعرف بطريقة الجمع؛ حيث إن ابن الساعاتي جمع إلى مصنفات الحنفية الإفادة المباشرة من مصنفات الشافعية، فأُطلق على صنيعه هذا وسُمِّي بطريقة الجمع، وقد كان الحنفية في تصنيفهم الأصولي إنما يقتصرون على مصنفات أصحابهم، وأما في هذه المرحلة فقد أصبحوا ينصون فيها على الرجوع إلى مصنفات الشافعية، بل جعلوا ذلك منصوصا عليه في عنوان الكتاب.

ومن الخطأ أن يُظن أن طريقة الجمع لدى الحنفية حصل بها الجمع بين طريقتي الحنفية والشافعية، وذلك أنه لا يتأتى وضْع القواعد الأصولية إلا على إحدى الطريقتين؛ إما بتخريجها وبنائها على النظر الفقهي الجزئي، أو بتأسيسها على النظر العقلي المجرّد، فالجمع بين الطريقتين غير ممكن؛ إذ هو من قبيل الجمع بين النقيضين.

وسبب سلوك الحنفية هذه الطريقة هو استقرار المذهب الحنفي وانقطاع منهج تخريج المسائل الأصولية على الفروع المروية عن الأئمة، والسعي إلى تعزيز المذهب الحنفي ومناصرته بطريقة مبتكرة أخّاذة، ومجاراة طريقة المتكلمين التي عمَّ انتشارها، وهي طريقة تعتمد على الصناعة الكلامية والمنهج النظري في تقرير القواعد الأصولية.

ثم إن طريقة الجمع هذه قد تُسمَّى أيضا بطريقة المتأخرين؛ نظرا لانتشارها وظهورها في مصنفات أكثر المتأخرين، وإنما اختص بذلك الحنفية دون غيرهم.

فمن ذلك: متن التنقيح لصدر الشريعة، وكتاب فصول البدائع لشمس

الدين الفناري، ومتن التحرير للكمال ابن الهمام، ومنها: كتاب الوجيز للكراماستي؛ فإن هذا الكتاب صُنِّف على هذه الطريقة، ونصَّ مؤلفُه على الأخذ من الكتب الأربعة السابقة الذكر، وهي بأسرها مما صُنِّف على طريقة الجمع، فهو جامع الجمع.

ومن أبرز الكتب المتأخرة التي صُنفت على طريقة الجمع: كتاب مسلم الثبوت لابن عبد الشكور، وشرحُه فواتح الرحموت للأنصاري.

ومن ظن أن كتاب جمع الجوامع للتاج السبكي الشافعي معدود من الكتب المصنفة على هذه الطريقة فقد أخطأ؛ فإن التصنيف على هذه الطريقة مما اختص به الحنفية، ولم يُعرف إلا من جهتهم.

٩

ثم جاء أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (٧١٠هـ) صاحب التفسير المسمى: (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) فوضع **كتاب المنار**، الذي اشتُهر باسم منار الأنوار، اختصره من أصول السرخسي وأصول البزدوي، قال في شرحه المسمى كشف الأسرار، وهو يُبيِّن سبب تأليف المنار ومن أين اختصره، ومنهجه في اختصاره: (ورأيتُ المحصلين ببُخارى وغيرها من بلد الإسلام؛ مائلين إلى أصول الفقه، لفخر الإسلام وشمس الأئمة السَّرْخَسيّ، تغمدهما الله برحمته، فاختصرتُهما بعد التماس الطالبين، ملتزما إيراد جميع الأصول، مومیا إلى الدلائل والفروع، راعيا ترتيب فخر الإسلام، إلا ما دعت إليه الضرورة إليه، ولم أزد فيه شيئا أجنبيا، إلا ما كان بالزيادة حريّا).

ووصفه أكمل الدين البابرتي بقوله: (وهو كتاب قليل الحجم كثير الدراية، عظيم الشأن قصير الرواية، خال عن الزوائد والفضول، مشتمل على معظم قواعد الأصول) وقد لقي كتاب المنار قبولا كبيرا، واعتنى الحنفية به شرحا وتحشية واختصارا ونظما.

وكان مبتدأ شروحه: شرح مصنفه، الذي سماه: **كشف الأسرار شرح المنار**، وربما أُطلق عليه الكشف الصغير؛ تمييزا بينه وبين كشف الأسرار على أصول البزدوي للبخاري، الذي عُرف بالكشف الكبير، وقد ضمَّ النسفي إلى هذا الشرح كلام الفخر الرازي؛ حيث جاء في مقدمته: (حاويا زبدة ما أورد في منتخب المحصول) فهو بهذا النظر جار على طريقة الجمع، وهي طريقة المتأخرين.

وللنسفي شرح آخر ألطف منه، وهو: **المنوِّر في شرح المنار**، الذي جاء في مقدمته قولُه: (قد صنَّفت مقدمة في هذا الفن، وسمّيتها المنار، ثم صنَّفتُ هذا المختصر على طرزها، وصرفتُ الهمة في كشف أغوارها، وشروح مبانيها وأسرارها، وأضفتُ إليها من أقوال أصولية وحجج مرضية، وفوائد غريبة.. ووسمتُه بـ: المنوِّر في شرح المنار) فهو وسط بين المنار والكشف، ونقل الغزي في طبقاته "أن للنسفي شرحا أصغر على المنار، سمّاه العطف من الكشف".

ومن اللطائف: أن حافظ الدين النسفي وقع له شرحان: مختصر ومطول على اثنين من المتون، على المنتخب للأخسيكتي، وعلى متن المنار له.

وممن شرح كتاب المنار: قوام الدين الكاكي (٧٤٩هـ) في **جامع الأسرار**، وهو محمد بن محمد بن أحمد الخجندي السنجاري، قال في آخره: (هذه فوائد التقطتها من فوائد شيخنا علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ومن فوائد حافظ الدين النسفي).

ومن اللطائف: أن حافظ الدين النسفي وتلميذه قوام الدين الكاكي اتفقا في شرح متون ثلاثة: أصول البزدوي، والمنتخب للأخسيكتي، والمنار، فقد ذُكر أن النسفي له شرح على أصول البزدوي، وهو كتاب الوصول في الأصول.

وَشَرَحَه أيضا أكمل الدين البابرتي، وذلك في كتابه **الأنوار في شرح المنار**، استفاد فيه كثيرا من كتاب جامع الأسرار لشيخه قوام الدين الكاكي، المأخوذ من كشف الأسرار للنسفي وكشف الأسرار للبخاري.

وممن شرح المنار أيضا: عبد اللطيف ابن ملك وهو المشهور بابن فرشته (٨٨٥هـ)، وعليه حاشية للرهاوي (٩٤٢هـ)، وحاشية لابن الحلبي (٩٧١هـ) سماها: **أنوار الحلك على شرح المنار** لابن ملك، وحاشية لعزمي زاده (١٠٤٠هـ).

ومن شروح المنار: **إفاضة الأنوار في إضاءة أصول المنار** لأبي الفضائل سعد الدين محمود بن محمد الدهلوي (٨٩١هـ).

وفتح الغفار بشرح المنار لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المشهور بابن نجيم المصري (٩٧٠هـ) قال في مقدمته: (مقتصرا فيه غالبا على كلام جماعة من محققي المتأخرين من أصحابنا؛ كصدر الشريعة وسعد الدين التفتازاني وابن الهمام والأكمل، مبينا للأصح المعتمد، مفصحا عما هو التحقيق والأوجه، وسميته بمشكاة الأنوار في أصول المنار) وقد كانت مدة تأليفه خمسة أشهر، ونصَّ في خاتمته أن الذي استقر عليه اسم الكتاب بإشارة بعض العلماء الصالحين بعد النظر فيه (فتح الغفار) وقال: (ومن أشكل عليه شيء مما كتبناه فليراجع التوضيح والتلويح والتقرير والتحرير؛ فإني لم أتجاوزها غالبا؛ لما أنها في غاية التحقيق والتدقيق).

وعلى فتح الغفار حواش للشيخ عبد الرحمن البحراوي (١٣٢٢هـ).

وأما ابن نجيم فهو من أصحاب التصانيف الجامعة النافعة، فمن ذلك: البحر الرائق في الفقه، ولب الأصول الذي اختصر فيه متن التحرير لابن الهمام، **وكتاب الأشباه والنظائر** على مذهب أبي حنيفة، وهو أشهر كتب الحنفية على الإطلاق في القواعد الفقهية، وقد عظمت عنايتهم به شرحًا وتعليقًا ونظمًا، ودراسةً ونقلاً، أخذه من كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، وسار على منواله، وصرَّح بالنقل عنه في عدة مواضع، مع أن ابن نجيم نصَّ في المقدمة على أنه صنع كتابه على نمط كتاب (الأشباه والنظائر) لتاج الدين السبكي، وذلك أن السيوطي عوَّل كثيرًا على كتاب ابن السبكي.

ومن شروح المنار: **إفاضة الأنوار على أصول المنار** لمحمد بن علي الملقب علاء الدين الحصني، المعروف بالحصكفي (١٠٨٨هـ) مفتي الحنفية بدمشق، وعلى إفاضة الأنوار **حاشية نسمات الأسحار** لمحمد أمين بن عمر

المدعو بابن عابدين (١٢٥٢هـ) وعلى الحاشية والشرح **تقييدات** علَّقها الشيخ محمد أحمد الطوخي (بعد١٣١١هـ).

ومن شروحه: **نور الأنوار**، لمؤلفه: أحمد بن أبي سعيد بن عبد الله الحنفي الصديقي (١١٣٠هـ) المعروف بملاجيون؛ اقتصر فيه على توضيح مشكلاته، من غير تعرُّض للاعتراض والجواب، ولا ذكرٍ لما صدر من شُرَّاحه من الخلل والاضطراب، وقد تيسَّر له تصنيف هذا الشرح في المدينة المنورة، حيث قُرئ عليه فيها متن المنار، فوافق الاسم محلَّه ومسماه.

وعلى هذا الشرح **حاشية قمر الأقمار** لمحمد عبد الحليم اللكنوي (١٢٨٥هـ) وللشيخ عبد الغفار بن القاضي بنيامين **تقريرات** على هذا الشرح.

ومنها أيضا: **تنوير منار الأنوار** للشيخ عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري (١١٨٠هـ) صاحب فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت.

وممن اختصر المنار: أبو العز طاهر بن الحسن الحلبي المعروف بابن حبيب (٨٠٨هـ) وقد شرح هذا المختصر الزينُ قاسم بن قُطْلُوبُغا (٨٧٩هـ) وسماه: **خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار**.

وفي رأس سنة ألف من الهجرة (١٠٠٠هـ) صنَّف العالم البوسنوي حسن بن تورخان، الملقب بكافي الأقحصاري (١٠٢٥هـ) كتابه: **سمت الوصول إلى علم الأصول**؛ حيث قام بتهذيب المنار مقتصرا على ما لابد منه، موردا رؤوس المسائل من غير تعليل، مع تغيير بعض ترتيبه، وإضافة إشارات عليه من كتابي التوضيح والتنقيح، ثم إنه قام بشرحه، وذلك في السنة الرابعة بعد الألف (١٠٠٤هـ).

وممن نظم المنار: محمد بن حسن بن أبي يحيى الكواكبي (١٠٩٦هـ) في **منظومة الكواكب**، وتقع في ألف وأربعمائة (١٤٠٠) بيت، وزاد عليه؛ حيث قال: (فشرعت بعون الملك المتعال في منظومة محذوة حذو المنار،

من غير إقلال ولا إكثار، اللهم إلا ما اقتضاه المقام، من إيضاح مرام أو إصلاح نظام) قال فيها:

وقد اقتفيت وتيرة المنار من غير إقلال ولا إكثار

وقد شرحها الناظم نفسه شرحا متوسطا في كتاب سماه: **إرشاد الطالب إلى منظومة الكواكب.**

وقد وقع للشيخ طه بن أحمد الكوراني (١٣٠٠هـ) نظمٌ مختصرٌ لمختصر كتاب المنار للنسفي في مائة وسبعة وسبعين (١٧٧) بيتا؛ فكان غاية في الاختصار.

فهذه اختصارات ثلاثة أو أربعة، أولها: متن المنار للنسفي؛ فإنه من المتون المختصرة، والاختصار الثاني: مختصر كتاب المنار لبعض المحققين، والاختصار الثالث: نظم الكوراني؛ فإنه منتخب من مختصر المنار.

قال الناظم:

فإنه في غاية اختصار نظم حوى مختصر المنار

منتخب من لب ذاك المنتخب سنته الترك لغير ما وجب

وقال في الشرح: (فإنه مع كونه في غاية اختصار ووجازة نظمٌ جمع وحوى نثر مختصر كتاب المنار.. اختصره بعض المحققين، وزاد هذا النظم في الاختصار بترك ما وقع في النثر من التكرار.

فهو منتخب ومختار من لب ذاك المنتخب وخالصه، فطريقة هذا النظم وسنته: الترك لغير ما وجب من أمهات المسائل)

ثم إن الكوراني قام بشرح نظمه شرحا مختصرا، وأهداه سنة (١٢٨٩هـ) للسلطان العثماني عبد المجيد خان الغازي.

فكان هذا الشرح المختصر هو الاختصار الرابع.

١٠

ثم ظهرت بعد كتاب المنار للنسفي متون أصولية، صرَّح واضعوها بأنها صُنِّفت على طريقة الجمع بين الحنفية والشافعية، وأعظم هذه المتون تأثيرا وانتشارا كتابان: أولهما: متن التنقيح للمحبوبي البخاري، والثاني: متن التحرير لابن الهمام.

الكتاب الأول: **متن التنقيح** لصدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري (٧٤٧هـ) الملقب بصدر الشريعة الأصغر، وذلك تمييزا له عن جد أبيه الذي عُرف بصدر الشريعة الأكبر.

وهذا المتن إنما هو تنقيحٌ وتنظيمٌ لأصول البزدوي، موردا فيه زبدة مباحث كتابي المحصول للفخر الرازي ومختصر ابن الحاجب، ثم قام هو بشرحه في كتاب: **التوضيح في حلِّ غوامض التنقيح**، فصار المتن مع شرحه كالمتن الواحد، قال في مقدمته: (واعلم أني لما سوَّدت كتاب التنقيح وسارع بعض الأصحاب إلى انتساخه ومباحثته، وانتشر النسخ في بعض الأطراف، ثم بعد ذلك وقع فيه قليل من التغييرات، وشيء من المحو والإثبات؛ فكتبتُ في هذا الشرح عبارة المتن على النمط الذي تقرر عندي.. ثم لما تيسر إتمامه.. سميتُ هذا الكتاب بالتوضيح في حل غوامض التنقيح).

وقد اشتهر هذا الكتاب، وكانت للعلماء عليه حواش وشروح، أشهرها على الإطلاق: حاشيةٌ لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) سمّاها: (**التلويح إلى كشف حقائق التنقيح**) اعتمد فيها كثيرا على كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري، وقد انتشرت هذه الحاشية في الآفاق، وكانت للعلماء عليها حواش كثيرة وتعليقات.

والخلاف واقع في معتقد التفتازاني: أهو ماتريدي أم أشعري؟ وأيضا في مذهبه: أهو حنفي أم شافعي؟ يقول اللكنوي: (والذي يظهر أنه محقق المذهبين؛ لا شافعي كالشافعية، ولا حنفي كالحنفية) ومما يقتضي كونه أشعريا شافعيا تتلمذُه على شيخه عضد الدين الإيجي وإعجابُه به؛ فإن السعد التفتازاني كان كثير الثناء على شيخه العضد، وهو أشعري شافعي، ويصفه بالمحقق.

والكتاب الثاني: **متن التحرير**، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، المشهور بابن الهمام (٨٦١هـ) وهو من تلامذة الولي العراقي، وسمع من الحافظ ابن حجر.

قال صاحب كشف الظنون: (جمع فيه علما جمّا، بعبارات منقحة، وبالغ في الإيجاز، حتى كاد يعد من الألغاز) ورتَّبه على ثلاث مقالات: في المبادئ اللغوية، وفي الأحكام وأدلتها، وفي الاجتهاد وما يتبعه، وقد وصفه تلميذُه شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الحلبي المعروف بابن أمير الحاج الحلبي ويقال له: ابن الموقت (٨٧٩هـ) بقوله: (حرَّر فيه من مقاصد هذا العلم مالم يحرره كثير، مع جمعه بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، على أحسن نظام وترتيب) قال ذلك في شرحه على متن التحرير المسمى: **التقرير والتحبير**، وكان هذا الشرح بإشارة متعددة من شيخه حال قراءته عليه، وسؤال الأخلاء، وذكر في المقدمة أنه شرع في شرحه بعد مفارقته، وفي أثناء ذلك طلب الشيخ من تلميذه الرحلة إليه لمطالعة ما برز من الشرح وكيفية طريقته، إلا أن الكمال مات قبل أن يقدم إليه.

وممن شَرَحَه: نزيل مكة محمد أمين البخاري المعروف بأمير بادشاه (٩٧٢هـ) في **كتاب تيسير التحرير**، قال في مقدمته: (تصدى لشرحه بعض من حضر دراسته، ولم يكن فارس ميدان فراسته) وَحَكَى أن المصنف لما

عُرض عليه الشرح المذكور أجاب بقوله:

(سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب)

وقد اختصر متن التحرير ابنُ نجيم (٩٧٠هـ) في **لب الأصول**، وضمَّ إليه ما يناسبه، ورتَّبه على طريقة كتب الحنفية؛ إذ كان أصله وهو التحرير على طريقة بعض كتب الشافعية.

ومن تلامذة ابن الهمام الملازمين له: صاحب التصانيف أبو العدل زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغا السودوني، وقُطْلُوبُغا اسم مركب من كلمتين تركيتين هما: «قُطْلُو» وتعني المبارك، و «بُغا» بمعنى الفحل؛ فيكون معنى الاسم: الفحل المبارك، ويُعرف بقاسم الحنفي (٨٧٩هـ)؛ حيث سمع من شيخه الكمال غالب ما يُقرأ عليه من الفنون، وأقبل على التأليف وعمره دون العشرين، وكان رأس الحنفية في زمنه، وأخذ عنه كثير من فضلاء المذاهب، من أشهرهم: جلال الدين السيوطي.

وصحبه السخاوي وترجم له في الضوء اللامع، وقال: (لكن حافظته أحسن من تحقيقه، مغرم بالانتقاد ولو لمشايخه، حتى بالأشياء الواضحة، كثير الطرح لأمور مشكلة يمتحن بها، وقد لا يكون عنده جوابها.

ولهذا كان بعضهم يقول: إن كلامه أوسع من علمه، وأما أنا فأزيد على ذلك بأن كلامه أحسن من قلمه).

وله مؤلفات عدة في أصول الفقه، منها: **رسالة في أصول الفقه**، وهي التي قام بشرحها أحمد بن علي بن عمر بن صالح العدوي أبو النجاح الطرابلسي ثم الدمشقي الحنفي الشهير بالمنيني (١١٧٢هـ) في **كتاب العَرْف الناسم شرح رسالة العلامة قاسم**، وهذا الشرح مستمد في الغالب من فتح الغفار لابن نجيم، ومستمد أيضا من الكتب المعتبرة عند الحنفية؛ كالتوضيح والتلويح والتحرير وشروح المنار.

ولابن قُطْلُوبُغا شروح وحواش كثيرة، منها: شرح المنار، وشرح الورقات، وحاشية على شرح تنقيح المحبوبي، وعلى شرح جمع الجوامع، وعلى شرح المنار، وله أيضا تخريج أحاديث أصول البزدوي.

ومن الكتب المتأخرة عند الحنفية:

١ - **مرقاة الوصول إلى علم الأصول** لمحمد بن فرامُرز، الشهير بملا خسرو (٨٨٥هـ)، وهو متن في غاية الاختصار، ثم قام بشرحه في مرآة الأصول، معتمدا على أمهات الأصول، وعليه شروح وحواش عدة، منها: حاشية سليمان بن عبد الله الكريدي الأزميري (١١٠٢هـ).

وقد اقتفاه في تبويبه وترتيبه: أبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي (١١٧٦هـ) في كتابه **مجامع الحقائق**، وهو متن صغير، وقد قام بشرحه ولدُه عبد الله (١١٩٢هـ) في كتابه **منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق**، ثم شَرَحَه مصطفى بن محمد المرادي الكوز الحصاري الملقب بخلوصي (١٢١٥هـ) في كتاب سماه أيضا **منافع الدقائق**، وقد وضع الخادمي لكتابه خاتمة جمع فيها القواعد الفقهية، مرتَّبة على حروف المعجم.

٢ - **الوجيز** ليوسف بن حسين الكراماستي (٩٠٦هـ) وهو مختصر من كتابه المسمى: (**زبدة الفصول**) وقد جمع في الوجيز بين طريقتي الفقهاء والمتكلمين؛ حيث تأثر بكتب ثلاثة، وأكثر النقل عنها، وهي: البديع لابن الساعاتي والتلويح للتفتازاني والتحرير لابن الهمام، وكلها من كتب الحنفية المتأخرين التي كُتبت على طريقة الجمع.

٣ - **مسلَّم الثبوت** لمحب الله بن عبد الشكور الهندي (١١١٩هـ) واسم الكتاب يدل على تاريخ تصنيفه، وهو سنة: (١١٠٩هـ) وَشَرَحَه عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري اللكنوي الهندي (١٢٢٥هـ) في

فواتح الرحموت، وهذا الاسم أيضا يدل على تاريخ الاختتام، وهو سنة: (١١٨٠هـ).

وللقاضي أحمد درويش كتاب **التسهيلات الإلهية في أصول فقه الشافعية والحنفية**، وهو شرحٌ لمسلم الثبوت، كما قام في كتابه **مفاتح البيوت** بتخريج أحاديث فواتح الرحموت.

الملخص

- ملخص القسم الأول
  طريقة المتكلمين

- ملخص القسم الثاني
  طريقة الحنفية أو الفقهاء

ملخص

القسم الأول: طريقة المتكلمين

مرَّت المصنفات الأصولية على طريقة المتكلمين بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: التدوين الأول لعلم أصول الفقه، وإنما كان ذلك على يد الإمام الشافعي؛ حيث صنَّف كتاب الرسالة، ثم توالت من بعده آثار أهل العلم في مجالين: أولهما: حول كتاب الرسالة؛ شرحا له وبيانا، أو ردا عليه واعتراضا، وكان لابن سريج وتلاميذه في هذه المدة أثر بيِّن في ضبط مذهب الشافعي ومناصرته، والمجال الثاني: تقرير الاعتصام بالكتاب والسنة والرد على المخالفين، على يد الإمام أحمد والبخاري وابن قتيبة، وغيرهم.

المرحلة الثانية: التدوين الثاني لعلم أصول الفقه، وإنما كان تأسيسه وابتداؤه على يد القاضيين: أبي بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار، وهو تدوينٌ آخر لعلم الأصول، فإنه حاد عن جادّة الإمام الشافعي؛ إذ اتسم التدوين الثاني بارتباطه المكين بعلم الكلام، ثم اكتمل ظهوره على يد أبي الحسين البصري في كتابه المعتمد، الذي بنى عليه أكثر الأصوليين وتأثَّروا به في تصوير مسائل علم الأصول وإنشائها، وفي تقرير الأدلة ورسمها، فهو بحق الكتاب الأصولي المعتمد.

وقد امتزجت بعلم الأصول علوم ثلاثة، وهي: (علم الكلام والجدل والمنطق) فخالطت أبحاثه، وتغلغلت في مكوناته، بل صارت بعضا منه؛ إذ هي لا تنفك عنه، ولا يتأتى فهم علم أصول الفقه ودراسة مسائله دون دراية بهذه العلوم.

كان إدخال الكلام في أصول الفقه على يد القاضيين، وظهر الجدل على يد الشيرازي، والذي أدخل المنطق هو الغزالي.

المرحلة الثالثة: النضج والاكتمال، وإنما كان ذلك على يد أبي حامد الغزالي، الذي انتفع كثيرا بشيخه إمام الحرمين الجويني، وبهؤلاء الخمسة بعد الإمام الشافعي اتضحت مسائل علم الأصول واكتملت أركانه، وهم: الباقلاني وعبد الجبار والبصري والجويني والغزالي.

المرحلة الرابعة: التوسع والامتداد، وقد كان ذلك على يد فحلين من علماء الكلام، وهما: الفخر الرازي صاحب المحصول، والسيف الآمدي صاحب الإحكام، وتميز صنيعهما بالرسوخ في البحث الكلامي النظري، ويعدُّ كلٌّ منهما مدرسة أصولية مستقلة، لكل مدرسة منهج وأتباع ومصنفات.

المرحلة الخامسة: ظهور المختصرات، فقد صُنِّفت مختصرات ثلاثة؛ لابن الحاجب والبيضاوي والتاج السبكي، وكثرت عليها الشروح والحواشي والمنظومات.

ثم جاء بدر الدين الزركشي، الذي ألَّف كتاب البحر المحيط، الذي يعتبر معلمة أصولية شاملة لأطراف هذا العلم ودقائق أبحاثه.

وأما مدارس المذاهب الفقهية في طريقة المتكلمين فقد نشأت على النحو الآتي:

أولا: مدرسة المالكية، وهي ذات اتجاهات ثلاثة؛ حيث نشأت على يد ابن القصار وتلميذه القاضي عبد الوهاب، حتى ظهرت على يد أبي الوليد الباجي، وهذا هو الاتجاه الأول، وهو المؤسِّس للمذهب المالكي.

ثم كان لمصنفات المالكية اتجاهان: أحدهما: الارتباط الواضح بأربعة من أعلام الشافعية، وهم الشيرازي والجويني والغزالي والرازي؛ فمؤلفات الباجي تأثرت بمصنفات شيخه الشيرازي، وتصدى الأبياري

والمازري لكتاب البرهان للجويني، وارتبط بالغزالي كل من ابن رشيق وابن رشد وابن العربي، وقام القرافي بخدمة كتاب المحصول للرازي في ثلاثة من مؤلفاته.

والاتجاه الآخر: الاشتغال بمقاصد الشريعة، فابتدأ ذلك الشاطبي في كتاب الموافقات، ثم صنَّف كلٌّ من الطاهر ابن عاشور وعلال الفاسي كتابه في المقاصد.

ثانيا: مدرسة الشافعية، وقد نشأت على يد أبي المظفر السمعاني، ومن قبله الشيرازي والجويني، حتى ظهرت بتمامها على يد أبي حامد الغزالي، ثم جاء السبكيان والإسنوي، فهؤلاء سبعةٌ من الشافعية الأعلام؛ لم يشغلهم عن بيان مذهب الشافعي أصولٌ أو كلام.

ثالثا: مدرسة الحنابلة، وهي ذات اتجاهات أربعة؛ حيث نشأت على يد القاضي أبي يعلى وتلميذيه: أبي الخطاب وابن عقيل، وهذا هو الاتجاه الأول، وهو المؤسِّس لمذهب الحنابلة في أصول الفقه.

ثم بعد ذلك تنوَّعت آثار الحنابلة الأصولية إلى اتجاهات ثلاثة: الروضة لابن قدامة، وهو مأخوذ من المستصفى للغزالي، والثاني: أصول الفقه لابن مفلح، وهو مستمد من ابن الحاجب، والاتجاه الثالث: آثار تقي الدين أحمد ابن تيمية.

وخلاصة الخلاصة:

أن طريقة التأليف في أصول الفقه عند الجمهور يمكن إرجاعها وحصرها في اثني عشر (١٢) عَلَما.

أولهم: الإمام الشافعي، ثم جاء ابن سريج؛ إذ كان له أثر بيِّن في نصرة مذهب إمامه، وهو الملقب بالشافعي الثاني، ثم حصلت الحيدة عن منهج الإمام الشافعي، فظهرت طريقة المتكلمين على يد ثلاثة من علماء

الكلام: (القاضي الباقلاني، والقاضي عبد الجبار، وتلميذه أبي الحسين البصري) ويعدُّ كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري هو المعتمد.

ثم جاء عَلَمان: (الجويني وتلميذه الغزالي) لتكتمل بهؤلاء الخمسة أركان كتب المتكلمين الأصولية.

ثم كانت مرحلة التوسع والامتداد، ويمكن حصرها في مدرستين: (الرازي والآمدي) وثلاثة مختصرات: (ابن الحاجب والبيضاوي والتاج السبكي).

ملخص

القسم الثاني: طريقة الحنفية أو الفقهاء

يعدُّ الإمام محمد بن الحسن حلقة ربط بين الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة ومالك والشافعي، حيث أدركهم أجمع، ثم جاء تلميذُه عيسى بن أبان، وهو أقدم إمام حنفي؛ تُنقل آراؤه وتُذكر أقوالُه في مصنفات الأحناف الأصولية، وكان لأقواله الأصولية وردوده على الشافعي أثر ظاهر في بناء المذهب الحنفي.

وقد مرَّت طريقة الحنفية في علم أصول الفقه بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: التأسيس، وذلك أن أبا الحسن الكرخي كان ماهرا في بناء مسائل الأصول وتخريجها على الفروع المروية عن أئمة المذهب، فهو المؤسس لطريقة الحنفية في أصول الفقه.

ثم تبعه تلميذه الجصاص، الذي أكمل عمل شيخه وأثبت المسائل في مصنف شامل، فكان للكرخي الأسبقية في الوضع والتأسيس، وكان للجصاص الأسبقية في الجمع والتصنيف، حيث صنَّف كتابه المشهور بأصول الجصاص، وهو أول مصنَّف متكامل للحنفية في أصول الفقه، وأول كتاب أصولي شامل بعد الرسالة للشافعي، وقد انفرد أبو بكر الجصاص من جهة ثالثة بأنه أول من استعمل لفظ: (أصول الفقه) لقبا على هذا العلم.

المرحلة الثانية: الإضافة والبناء، وكان ذلك من خلال المدرسة السمرقندية، التي أسسها القاضي الدبوسي وأحسن بناءها، ثم جاء

الإمامان: البزدوي والسرخسي؛ فتمَّما هذا البناء وأكملاه، وقد كان لمذهب المعتزلة حضور بيِّن في مدرسة العراقيين الأصولية، والتي يمثلها الكرخي وتلميذه الجصاص، إلا أن هذا الحضور كان غائبا بدرجة كبيرة لدى مدرسة السمرقنديين الأصولية، بل كانت لها ردود ظاهرة على المعتزلة.

المرحلة الثالثة: الميل في بحث المسائل الأصولية إلى الاستدلال النظري والعقلي، وابتنائها على علم الكلام، دون اعتماد على طريقة تخريج الأصول من الفروع الفقهية، وقد وقع ذلك في كتاب الميزان للعلاء السمرقندي، وبه انتقلت الحنفية إلى عقيدة أبي منصور الماتريدي.

المرحلة الرابعة: ظهور طريقة الجمع، وكان مبتدأ ذلك تأليف ابن الساعاتي لكتاب البديع، فإنه ضمَّ إلى الإفادة من مصنفات الحنفية الإفادةَ المباشرة من مصنفات الشافعية، فأُطلق على صنيعه هذا طريقة الجمع، وقد يُسمَّى أيضا بطريقة المتأخرين؛ نظرا لانتشارها وظهورها في مصنفات أكثر المتأخرين، وإنما اختص بذلك الحنفية دون غيرهم، فمن ذلك: متن التنقيح لصدر الشريعة، ومتن التحرير للكمال ابن الهمام. فهذه المصنفات الثلاثة هي أبرز ما كُتب على طريقة الجمع.

المرحلة الخامسة: استقرار المذهب، وذلك بالجمع بين المدرستين: العراقية والسمرقندية، ويمثل هذه المرحلة علمان كبيران متعاصران: أولهما: حافظ الدين النسفي؛ فإنه صنَّف كتاب المنار، ثم شرحه في كشف الأسرار، فكان عمدة في تحرير القول المعتمد، واشتغل به علماء الحنفية شرحا وتدريسا، وتكاثرت شروحه وحواشيه.

والعلم الثاني: علاء الدين البخاري؛ فإنه صنَّف كتاب كشف الأسرار، شرح به أصول البزدوي، وبات هذا الشرح مرجعا جامعا للمذهب، واعتمد عليه علماء الحنفية في مصنفاتهم اللاحقة.

وخلاصة الخلاصة:

أن طريقة الحنفية في أصول الفقه يمكن إرجاعها وحصرها في اثني عشر (١٢) عَلَما.

أولهم عيسى بن أبان، ثم مدرستان: المدرسة العراقية، ويمثلها إمامان: (الكرخي وتلميذه الجصاص) والمدرسة السمرقندية، ويمثلها ثلاثة أعلام: (الدبوسي، ثم البزدوي والسرخسي).

ثم جاء السمرقندي صاحب كتاب الميزان.

ثم مصنفات ثلاثة على طريقة الجمع: (البديع لابن الساعاتي، والتنقيح للمحبوبي، والتحرير لابن الهمام).

ثم اكتمل تحرير المذهب من خلال الكشفين: الكشف الصغير للنسفي، والكشف الكبير للبخاري.

الملاحق

- تاريخ علم أصول الفقه من مقدمة ابن خلدون.
- مصادر كتاب نفائس الأصول شرح المحصول لشهاب الدين القرافي.
- مصادر كتاب رفع الحاجب لتاج الدين السبكي.
- مصادر كتاب البحر المحيط لبدر الدين الزركشي.
- مصادر كتاب التحبير لعلاء الدين المرداوي.

تاريخ علم أصول الفقه من مقدمة ابن خلدون

قال المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون:

(الفصل التاسع في أصول الفقه.. وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله تعالى عنه، أملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها في الأوامر والنواهي و البيان و الخبر و النسخ و حكم العلة المنصوصة من القياس.

ثم كتب فقهاء الحنفية فيه، وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها، وكتب المتكلمون أيضا كذلك، إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية.

والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل عن الفقه ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن؛ لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم، فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن.

وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم؛ فكتب في القياس بأوسع من جميعهم، وتمم الأبحاث والشروط التي يُحتاج إليها فيه، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله، وتهذبت مسائله وتمهدت قواعده.

وعني الناس بطريقة المتكلمين فيه، وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون:

كتاب البرهان لإمام الحرمين، والمستصفى للغزالي، وهما من الأشعرية، وكتاب العمد لعبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسين

البصري، وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن و أركانه[١].

ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من التكلمين المتأخرين، وهما الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتاب المحصول، وسيف الدين الآمدي في كتاب الإحكام، واختلفت طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج؛ فابن الخطيب أميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج، والآمدي مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل.

وأما كتاب المحصول فاختصره تلميذ الإمام: سراجُ الدين الأرموي في كتاب التحصيل، وتاج الدين الأرموي في كتاب الحاصل، واقتطف شهاب الدين القرافي منهما مقدمات وقواعد في كتاب صغير سماه التنقيحات[٢]. وكذلك فعل البيضاوي في كتاب المنهاج، وعني المبتدئون يهذين الكتابين، وشرحهما كثير من الناس.

وأما كتاب الإحكام للآمدي ـ وهو أكثر تحقيقا في المسائل ـ فلخصه أبو عمرو بن الحاجب في كتابه المعروف بالمختصر الكبير، ثم اختصره في كتاب آخر، تداوله طلبة العلم، وعني أهل المشرق والمغرب به وبمطالعته، وشرحه وحصلت زبدة طريقة المتكلمين في هذا الفن في هذه المختصرات.

وأما طريقة الحنفية فكتبوا فيها كثيرا، وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين: تأليف أبي زيد الدبوسي، وأحسن كتابة المتأخرين فيها: تأليف سيف الإسلام[٣] البزدوي، من أئمتهم، وهو مستوعب.

---

(١) الأصل في تسمية هذه الأركان الأربعة وتعيينها إنما هو كلام شهاب الدين القرافي (٦٨٤هـ) فإنه يقول في مقدمة شرح كتاب المحصول: (ورأيت كتاب المحصول.. جمع قواعد الأوائل.. بسبب أنه ألَّفه من أحسن كتب السنة، وأفضل كتب المعتزلة: البرهان والمستصفى للسنة، والمعتمد وشرح العمد للمعتزلة، فهذه الأربعة هي أصله) إلا أن ابن خلدون عبَّر بالأشعرية لا بالسنة.

(٢) ليس لهذه التسمية أصل، والصحيح هو: تنقيح الفصول.

(٣) الصواب: فخر الإسلام.

وجاء ابن الساعاتي من فقهاء الحنفية؛ فجمع بين كتاب الإحكام وكتاب البزدوي في الطريقتين، وسمى كتابه بالبدائع[١] فجاء من أحسن الأوضاع وأبدعها، وأئمة العلماء لهذا العهد يتداولونه قراءة و بحثا، وأولع كثير من علماء العجم بشرحه.

والحال على ذلك لهذا العهد.

هذه حقيقة هذا الفن وتعيين موضوعاته، وتعديد التآليف المشهورة لهذا العهد فيه، والله ينفعنا بالعلم ويجعلنا من أهله بمنّه وكرمه، إنه على كل شيء قدير)[٢].

(١) ليس لهذه التسمية أصل، والصحيح هو البديع.

(٢) لم يتعرض ابن خلدون في هذا العرض التاريخي لعلمين شهيرين كان لهما أبلغ الأثر في تأسيس أصول الفقه؛ فهو لم يذكر أبا بكر الجصاص، الذي يعد صاحب أول كتاب أصولي متكامل على طريقة الحنفية، ولم يذكر أيضا أبا بكر الباقلاني، وهو المؤسس الأول لطريقة المتكلمين.

مصادر

كتاب نفائس الأصول شرح المحصول لشهاب الدين القرافي

قال شهاب الدين القرافي:

(وجمعت له نحو ثلاثين تصنيفا في أصول الفقه للمتقدمين والمتأخّرين من أهل السنة والمعتزلة، وأرباب المذاهب الأربعة منها:

البرهان، والمستصفى، والإحكام لسيف الدين الآمدي، وكتاب الترجيحات له، ومنتهى السُّول له.

والمعتمد لأبي الحسين، وشرح العمد له، والقياس الكبير له، والقياس الصغير له، وشرح البرهان للأبيارى، وشرح البرهان للمازريِّ، والإفادة للقاضي عبد الوهاب في مجلدين والملخص له، والفصول للباجي في مجلدين، والإشارة له، واللُّمع للشيخ أبي إسحق وشرحه له، والمعالم، وشرحها للتِّلمساني، والمحصول لابن العربي، والعمْدة لأبي يعلى مجلدان، والواضح لأبي عبيد مجلدان، والتمهيد لأبي الخَطَّاب مجلدان، والتنقيحات للسهروردي، والأوسط لابن برهان مجلدان، والوافي لابن حمدان الحرَّاني مجلدان، وتعليق على المحصول لابن يونس الموصلي، وشرح النَّقْشَوَاني للمحصول، وكتاب ابن القاص، وكتاب الإحكام لابن حزم، وكتاب الرَّوضة للشيخ موفق الدين، وشفاء الغليل للغزاليِّ.

وتعاليق لجماعة من العلماء المعتبرين في أصول الفقه لا أطول بذكرهم.

والتزمت من مختصراته بالمنتخب والحاصل لضياء الدين حسن، والحاصل لتاج الدين، والتحصيل لسراج الدين. والتنقيح للتبريزي).

مصادر

كتاب رفع الحاجب لتاج الدين السبكي

قال تاج الدين السبكي:

(فلقد نظرنا عليه مع توخينا الاختصار فيه كتباً شتى:

منها: الرسالة للإمام الشافعي - رضي الله عنه - وشرحها لأبي بكر الصيرفي، والأستاذ أبي الوليد النيسابوري، وأبي بكر القفال الشاشي الكبير، وأبي محمد الجويني، والتقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد للقاضي أبي بكر، وهو من أجل كتب الأصول، ومختصره المسمى بالتلخيص لإمام الحرمين، وتعليقة الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وتعليقة الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وآداب الجدل لأبي الحسين الجلال، ومعيار الجدل للأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، وشرح الكفاية للقاضي أبي الطيب الطبري، والعمد للقاضي عبد الجبار، والمعتمد لأبي الحسين البصري، والتقريب لسليم الرازي، وكتاب الأستاذ أبي بكر بن فورك، والبرهان لإمام الحرمين، وشرحه للإمام أبي عبد الله المازري المالكي، والكلام على مشكله للمازري أيضا، وشرحه أيضا لأبي الحسن الأبياري المالكي.

ولقد عجبت لهذا البرهان؛ فإنه من مفتخرات الشافعيين، ولم يشرحه منهم أحد، وإنما انتدب له هذان المالكيان، وتبعهما شخص ثالث من المالكية أيضا يقال له الشريف أبو يحيى زكريا بن يحيى الحسيني المغربي، فجمع بين كلاميهما وزاد.

واللمع، وشرحه للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، والملخص، والمعونة له أيضا في الجدل، والقواطع للإمام الجليل أبي المظفر منصور بن محمد بن السمعاني، وهو أنفع كتاب للشافعية في الأصول وأجله والمستصفى، والمنخول للإمام حجة الإسلام، وشفاء الغليل في بيان مسالك التعليل له أيضا، وعدة العالم للشيخ أبي نصر بن الصباغ، وتعليقة الكيا أبي الحسن الهراسي، والملخص للقاضي عبد الوهاب، وأصول الفقه للأستاذ أبي نصر ولد الأستاذ أبي القاسم القشيري، والوجيز لأبي الفتح بن برهان، وكتاب الإمام محمد بن يحيى، والعقيدة لتلميذه شرف شاه بن ملكداد، وشرح اللمع لأبي عمرو عثمان بن عيسى الكردي صاحب الاستقصاء، ومشكلات اللمع لمسعود بن علي اليماني، والمحصول للإمام، وغيره من كتب أتباعه ؛ كشرحه للقرافي، وشرحه للأصفهاني، والمؤاخذات عليه للنقشواني، والتنقيح للتبريزي، وشرح المعالم الذي له لابن التلمساني، والنهاية، والفائق كلاهما للشيخ صفي الدين الهندي، وغير ذلك، والإحكام للإمام سيف الدين الآمدي، والمنتهى له، وغير ذلك من كتب أصحابنا، وكتب المخالفين من الحنفية وغيرهم، وطائفة من شروح هذا المختصر، مع ما التقطناه له من كتب الخلافيات ؛ كالمنهاج للقاضي أبي الطيب، والنكت للشيخ أبي إسحاق، والأساليب لإمام الحرمين، والتحصين للغزالي، وشفاء المسترشدين لالكيا الهراسي، وتعليقة الإمام محمد بن يحيى، والإمام أسعد الميهني، والقاضي الرشيد، والطاووسي، والإمام فخر الدين، وسيف الدين الآمدي، وغيرهم.

ومن الخلافيات للحنفية كتاب الأسرار للقاضي أبي زيد، وتعليقة ابن مازة، وغيرهما، وغير ذلك كله مما لو عددناه لضيعنا الأنفاس، وضيعنا القرطاس).

مصادر

كتاب البحر المحيط لبدر الدين الزركشي

قال بدر الدين الزركشي:

(وكان علم أصول الفقه جواده الذي لا يلحق، وحبله المتين الذي هو أقوى وأوثق، فإنه قاعدة الشرع، وأصل يرد إليه كل فرع.

وقد أشار المصطفى صلى الله عليه وسلم في جوامع كلمه إليه، ونبه أرباب اللسان عليه، فصدر في الصدر الأول منه جملة سنية، ورموز خفية.

حتى جاء الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه فاهتدى بمناره، ومشى إلى ضوء ناره، فشمر عن ساعد الاجتهاد، وجاهد في تحصيل هذا الغرض السني حق الجهاد، وأظهر دفائنه وكنوزه وأوضح إشاراته ورموزه، وأبرز مخبآته وكانت مستورة، وأبرزها في أكمل معنى وأجمل صورة، حتى نور بعلم الأصول دجى الآفاق، وأعاد سوقه بعد الكساد إلى نفاق، وجاء من بعده، فبينوا وأوضحوا وبسطوا وشرحوا.

حتى جاء القاضيان: قاضي السنة أبو بكر بن الطيب وقاضي المعتزلة عبد الجبار، فوسعا العبارات، وفكا الإشارات، وبينا الإجمال، ورفعا الإشكال. واقتفى الناس بآثارهم، وساروا على لاحب نارهم؛ فحرروا وقرروا، وصوروا، فجزاهم الله خير الجزاء، ومنحهم بكل مسرة وهناء.

ثم جاءت أخرى من المتأخرين، فحجروا ما كان واسعا، وأبعدوا ما كان شاسعا، واقتصروا على بعض رءوس المسائل، وكثروا من الشبه

والدلائل، واقتصروا على نقل مذاهب المخالفين من الفرق، وتركوا أقوال من لهذا الفن أصل، وإلى حقيقته وصل، فكاد يعود أمره إلى الأول، وتذهب عنه بهجة المعول؛ فيقولون: خلافا لأبي هاشم، أو وفاقا للجبائي، وتكون للشافعي منصوصة، وبين أصحابه بالاعتناء مخصوصة، وفاتهم من كلام السابقين عبارات رائقة، وتقريرات فائقة، ونقول غريبة، ومباحث عجيبة.

وقد اجتمع عندي بحمد الله من مصنفات الأقدمين في هذا الفن ما يربو على المئين...

وزدت في هذا الفن من المسائل ما ينيف على الألوف، وولدت من الغرائب غير المألوف، ورددت كل فرع إلى أصله، وشكل قد حيل بينه وبين شكله.

وأتيت فيه بما لم أسبق إليه، وجمعت شوارده المتفرقات عليه، بما يقضى منه العجب، وإن الله يهب لعباده ما يشاء أن يهب...

فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم؛ لاشتمالها على فوائد، وتنبيها على خلل ناقل، وما تضمنته من المآخذ والمقاصد.

فمن كتب الإمام الشافعي رضي الله عنه: الرسالة، واختلاف الحديث وأحكام القرآن، ومواضع متفرقة من الأم.

وشرح الرسالة للصيرفي وللقفال الشاشي وللجويني ولأبي الوليد النيسابوري.

وكتاب القياس للمزني. وكتاب الرد على داود في إنكاره القياس لابن سريج، وكتاب الإعذار والإنذار له أيضا.

وكتاب الدلائل والأعلام للصيرفي، وكتاب القفال الشاشي، وأبي

الحسين بن القطان، وأبي علي بن أبي هريرة، وأبي إسحاق المروزي، وأبي العباس بن القاضي في رياض المتعلمين، وأبي عبد الله الزبيري، وأبي الحسين محمد بن يحيى بن سراقة العامري، وأبي القاسم بن كج، وأبي بكر بن فورك، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، والشيخ أبي حامد الإسفراييني، وسليم الرازي في التقريب في الأصول، والتحصيل للأستاذ أبي منصور البغدادي.

وشرح الكفاية والجدل للقاضي أبي الطيب الطبري، واللمع وشرحها للشيخ أبي إسحاق، والتبصرة، والملخص، والمعونة، والحدود، وغيرها من كتبه، وكتاب الشيخ أبي نصر بن القشيري، وكتاب أبي الحسين السهيلي من أصحابنا، والأوسط لابن برهان، والوجيز له.

والقواطع لأبي المظفر بن السمعاني، وهو أجل كتاب للشافعية في أصول الفقه؛ نقلا وحجاجا.

وكتاب التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر، وهو أجل كتاب صنف في هذا العلم مطلقا، والتلخيص من هذا الكتاب لإمام الحرمين أملاه بمكة شرفها الله.

والبرهان للإمام وشروحه، وقد اعتنى به المالكيون: المازري، والأبياري، وابن العلاف، وابن المنير، ونكَّت عليه الشيخ تقي الدين المقترح جد الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد لأمه، ومختصر النكت لابن عطاء الله الإسكندراني، ومختصره لابن المنير.

والمستصفى للغزالي، وقد اعتنى به المالكية أيضا؛ فشرحه أبو عبد الله العبدري في كتابه المسمى بالمستوفى، ونكَّت عليه ابن الحاج الإشبيلي وغيره، واختصره ابن رشد وابن شاس صاحب الجواهر، وابن رشيق.

والمحصول ومختصراته وشروحه للأصفهاني والقرافي.

والإحكام للآمدي، ومختصر ابن الحاجب، والنهاية للصفي الهندي، والفائق والرسالة السيفية له، وابن دقيق العيد في العنوان، وشرح العمدة وشرح الإلمام، وبه خُتم التحقيق في هذا الفن، وفي موضع من شرح الإلمام يقول: أصول الفقه هو الذي يقضي ولا يقضى عليه.

ومن كتب الحنفية: كتاب أبي بكر الرازي، واللباب لأبي الحسن البستي الجرجاني، وكتاب شمس الأئمة السرخسي، وتقويم الأدلة لأبي زيد، والميزان للسمرقندي، والكبريت الأحمر لأبي الفضل الخوارزمي، وكتاب العالمي والبديع لابن الساعاتي وكان أعلم أهل زمانه بأصول الفقه.

ومن كتب المالكية: الجامع لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد بن خويز منداد المالكي البصري، ونقلت عنه بالواسطة والملخص للقاضي عبد الوهاب، والإفادة والأجوبة الفاخرة له، والفصول لأبي الوليد الباجي، والمحصول لابن العربي، وكتاب أبي العباس القرطبي شارح مسلم، والقواعد للقرافي وغيره.

ومن كتب الحنابلة: التمهيد لأبي الخطاب، والواضح لابن عقيل، والروضة للمقدسي، ومختصرها للطوفي وغيرهم.

ومن كتب الظاهرية: كتاب أصول الفتوى لأبي عبد الله محمد بن سعيد الداودي، وهو عمدة الظاهرية فيما صح عن داود، وكتاب الإحكام لابن حزم.

ومن كتب المعتزلة: العمدة لأبي الحسين والمعتمد له، والواضح لأبي يوسف عبد السلام، والنكت لابن العارض بالعين المهملة.

ومن كتب الشيعة: الذريعة للشريف الرضي، والمصادر لمحمود بن علي الحمصي، وهو على مذهب الإمامية.

وغير ذلك مما هو مبين في مواضعه، وسميته البحر المحيط. والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، مقربا للفوز بجنات النعيم، بمنه وكرمه).

مصادر

كتاب التحبير للمرداوي

قال علاء الدين المرداوي:

(فمن الكتب التي للأصحاب مما نقلت عنها، ومنها: الكفاية، والعدة في الأصول، والمعتمد والخلاف، والمجرد، وإبطال التأويل، وكتاب الروايتين المختصر. كل ذلك للقاضي أبي يعلى.

والتمهيد في الأصول مجلد كبير، والانتصار لأبي الخطاب.

والواضح في الأصول، ثلاث مجلدات، ومختصر في الأصول - أيضا - مجلد، والإرشاد في أصول الدين، والمنثور، والمناظرات، والفنون، والفصول في الفقه لابن عقيل.

والروضة في الأصول، والمغني في الفقه، للشيخ موفق الدين ابن قدامة.

والمسودة لبني تيمية، وهم: الشيخ مجد الدين، وولده الشيخ عبد الحليم، وحفيده الشيخ تقي الدين، وهو المراد بقولي في المتن: (قال الشيخ)، (وعند الشيخ)، ونحوه.

ومختصر الروضة، وشرحه، ثلاث مجلدات، للشيخ سليمان بن عبد القوي الطوفي، وشرحه للشيخ علاء الدين الكناني، مجلد، والتذكرة مختصر الروضة - أيضا - لولد الحافظ عبد الغني المقدسي، ومختصرها - أيضا - لابن أبي الفتح.

والمقنع في الأصول، والرعايتان، وآداب المفتي، ونهاية المبتدئين، لابن حمدان، ومختصر المقنع، وشرحه، مجلد، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الحراني، ومجلد في أصول الفقه، للشيخ عبد المؤمن.

ومجلد في الأصول، للشيخ شمس الدين ابن مفلح المقدسي، وهو أصل كتابنا المتن؛ فإن غالب استمدادنا فيه منه.

ومجلد في الأصول للشيخ شرف الدين ابن قاضي الجبل المقدسي، وصل فيه إلى أثناء القياس، ولم يعاود النظر حتى اخترمته المنية.

والإيضاح في الجدل للشيخ أبي محمد يوسف بن الشيخ الحافظ أبي الفرج الجوزي، وهو المراد بقولي في المتن: (وقال الجوزي)، (وعند الجوزي)، ونحوه.

ومجلد لطيف في الأصول والقواعد الأصولية للشيخ علاء الدين البعلي.

ومن كتب الفقه غير ما تقدم: الخرقي، والإرشاد لابن أبي موسى، والمبهج، والإيضاح لأبي الفرج المقدسي، وله: التبصرة، وجامع الأنوار لتوحيد الملك الجبار، في أصول الدين، والواضح لابن الزاغوني، والعقود والخصال لابن البنا، والتلخيص، والترغيب، والبلغة للشيخ فخر الدين ابن تيمية، والروضة في الفقه، لا نعلم مصنفها، وقيل: إنها لأبي الفتح نصر بن علي الضرير الحراني، والحاويان للشيخ عبد الرحمن بن أبي القاسم مدرس المستنصرية، والقواعد الفقهية لابن رجب.

ومن الكتب التي لغير الأصحاب مما اطلعت عليها ونقلت منها:

المستصفى، وشفاء الغليل للغزالي، واللمع، وشرحها للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وهو المراد بقولي في المتن: (قال الشيرازي)، (وعند الشيرازي)، ونحوه.

والبزدوي، وشمس الائمة، والمنار، والأخسيكثي، والوافي شرحه، للحنفية.

والورقات، لإمام الحرمين أبي المعالي، وهو المراد بقولي في المتن: (أبو المعالي) لا أبو المعالي ابن المنجا الحنبلي، وشرحها، لابن الفركاح، وشرحها لغيره.

والمحصول، ومنتخبه، والمعالم للفخر الرازي، وشرح المحصول للقرافي، وشرحه للأصفهاني.

والإحكام، ومنتهى السول والأمل للآمدي.

والتوقيف على المعالم، والحاصل للأرموي، والمحصل، وشرح المحصل للكاتبي.

والتنقيح، وشرحه للقرافي.

والمنهاج للبيضاوي، وشرحه للإسنوي، وشرحه لابن الملقن، وشرحه للخنجي، وشرحه للأصفهاني، وشرحه للجاربردي، وشرحه للتستري، وشرحه للتاج السبكي.

ومختصر ابن الحاجب، والكبير، والصغير، وشرحه للقطب الشيرازي، وشرحه للأصفهاني، وشرحه للقاضي عضد الدين، وشرحه لابن المطهر الرافضي، وشرحه للسيد ركن الدين، وشرحه للتاج السبكي.

ونهاية الوصول إلى علم الأصول للصفي الهندي، أربع مجلدات.

وجمع الجوامع للتاج السبكي، ومنع الموانع له أيضا، وشرحه للزركشي، وشرحه لابن العراقي، وشرحه للمحلي، وشرحه للكوراني، وحواشي العضد للأبهري، وحواشيه للتفتازاني.

ومنظومة البرماوي، وشرحها، مجلدان.

والتحرير لابن الهمام، والله المسؤول لإتمامه بفضله وإنعامه).

المحتويات

مقدمة ٥

قائمة بأبرز الدراسات المعاصرة في تاريخ علم أصول الفقه. ٧

التعريف بطريقة المتكلمين وطريقة الحنفية ١٣

القسم الأول: طريقة المتكلمين

١ - الإمام الشافعي ١٧-٢٠

كتاب الرسالة، جماع العلم، اختلاف الحديث، صفة النهي، إبطال الاستحسان.

٢. ما بعد الشافعي ٢١-٢٥

أحمد، البخاري، ابن قتيبة، الخطابي، الآجري، ابن بطة، اللالكائي، داود الظاهري وابنه محمد، ابن سريج، الصيرفي، ابن القطان، القفال الكبير، أبو الحسن الأشعري.

٣. القاضي أبو بكر الباقلاني ٢٦-٣٦

ابن خويزمنداد، ابن فورك، أبو حامد الإسفراييني، سليم الرازي، الماوردي، ابن القصار، القاضي عبد الوهاب.

(مدرسة المالكية). ٣٤

٤. القاضي عبد الجبار ٣٧-٤٦

أبو الهذيل، النظام، الجاحظ، الكعبي، أبو علي الجبائي، أبو هاشم الجبائي، أبو عبد الله البصري، أبو الحسين البصري.

٥. القاضي أبو يعلى ٤٧-٥٤

ابن حامد، أبو الخطاب، ابن عقيل، ابن تيمية، ابن القيم، ابن رجب

(مدرسة الحنابلة) ٥٠

٦. أبو إسحاق الشيرازي ٥٥-٥٩

أبو إسحاق الإسفراييني، أبو الطيب الطبري، شهاب الدين السهروردي

٧. أبو الوليد الباجي ٦٠-٧٢

أبو بكر الطرطوشي، ابن عبد البر، الخطيب البغدادي، ابن حزم، أبو المظفر السمعاني

(مدرسة الشافعية) ٦٩

٨. إمام الحرمين الجويني ٧٣-٧٨

المازري، الأبياري

٩. أبو حامد الغزالي ٧٩-٩٥

ابن العربي، القاضي عياض، ابن برهان، آل تيمية، ابن رشد الحفيد، ابن رشيق، ابن قدامة، القطيعي، الطوفي، ابن بدران، الأمين الشنقيطي

١٠. فخر الدين الرازي ٩٦-١٠٨

أبو عبد الله الأصفهاني، القرافي، ابن جزي، ابن عاصم، العز بن عبد السلام، السراج البلقيني، المقري، الشاطبي

(مقاصد الشريعة) ١٠٥

١١. سيف الدين الآمدي ١٠٩-١١٦

ابن الصلاح، أبو شامة، النووي، الصفي الهندي، العلائي

(علم القواعد الفقهية) ١١٥

١٢. جمال الدين ابن الحاجب ١١٧-١٢٦

العضد الإيجي، السعد التفتازاني، السيد الجرجاني، أبو الثناء الأصفهاني، ابن مفلح، ابن اللحام، العلاء المرداوي، ابن النجار الفتوحي، ابن عبد الهادي

١٣. ناصر الدين البيضاوي ١٢٧-١٣٩

تقي الدين السبكي، الإسنوي، العراقي وابنه، ابن إمام الكاملية ابن دقيق العيد

(تخريج الفروع على الأصول) ١٣٣

١٤. تاج الدين السبكي ١٤٠-١٥٠

الجلال المحلي، الكوراني، زكريا الأنصاري، ابن قاسم العبادي، السيوطي

١٥. بدر الدين الزركشي ١٥١-١٥٥

البرماوي، الشوكاني، محمد حسنين مخلوف

القسم الثاني: طريقة الحنفية أو الفقهاء

١. عيسى بن أبان ١٥٩-١٦١

محمد بن الحسن، بشر المريسي، أبو منصور الماتريدي

٢. أبو الحسن الكرخي ١٦٢-١٦٧

أبو علي الشاشي

٣. أبو بكر الجصاص ١٦٨-١٧١

الصيمري

٤. القاضي أبو زيد الدبوسي ١٧٢-١٧٤

٥. فخر الإسلام البزدوي ١٧٥-١٨١

السغناقي، علاء الدين البخاري، أكمل الدين البابرتي، الأخسيكتي، أمير كاتب، أبو اليسر البزدوي

٦. شمس الأئمة السرخسي ١٨٢-١٨٥

الخبازي

٧. السمرقندي ١٨٦-١٨٨

الأسمندي، اللامشي

٨. ابن الساعاتي ١٨٩-١٩٢

٩. حافظ الدين النسفي ١٩٣-١٩٧

ابن نجيم

١٠. المتون المتأخرة ١٩٨-٢٠٢

صدر الشريعة، ابن الهمام، ابن قطلوبغا، ملا خسرو، الخادمي، الكراماستي، ابن عبد الشكور

الملخص:

❖ ملخص القسم الأول: طريقة المتكلمين ٢٠٥

❖ ملخص القسم الثاني: طريقة الحنفية أو الفقهاء ٢٠٩

الملاحق:

- تاريخ علم أصول الفقه من مقدمة ابن خلدون. ٢١٥
- مصادر كتاب نفائس الأصول شرح المحصول لشهاب الدين القرافي. ٢١٨
- مصادر كتاب رفع الحاجب لتاج الدين السبكي. ٢٢٠
- مصادر كتاب البحر المحيط لبدر الدين الزركشي. ٢٢٢
- مصادر كتاب التحبير للمرداوي. ٢٢٦

فهرس المحتويات ٢٢٩